العدد
621

الاقتصاد

اقتصاديات..
صندوق الثروة وثلاثية المستقبل: بيانات.. أدوية.. طاقة

ملف..
التجارة العالمية تحت المراجعة!

تقرير..
التصنيع الطبي .. رهان المملكة الجديد

القحطاني القابضة
Al Qahtani Holding

شركة القحطاني القابضة

مساهمة مقفلة

مجموعة أبناء عبدالهادي عبدالله الجضعي القحطاني القابضة
عبـدالعزيـز، خـالد، مـحمد

Abdulhadi A. AL Qahtani Sons Group Holding
Abdulaziz, Khaled, Mohammed

التعدين القابضة
MINING HOLDING

سيمسيرف
CemServ

القحطاني ماريتايم
ALQAHTANI MARITIME

رفاد العقارية
Refad Real Estate

القحطاني للمرطبات
ALQAHTANI BEVERAGES

شركة إتحاد صناعة الطوب
ذات مسؤولية محدودة
Consolidated Cem Manufacturing Co.
(Limited Liability)

CBI

المرطبات القابضة
BEVERAGES HOLDING

كوميدات
COMEDAT

شركة كوميدات السعودية المحدودة
Saudi Comedat Company Limited

Jordan Ice & Aerated Water Co.
شركة الثلج والصودا والكازوز الأردنية

OUR JV'S & PARTNERS

TUBULAR
Coating Solutions Limited

International SledgeHammer
COMMITMENT TOWARDS PERFECTION....

TIW
A DRIL-QUIP Company

AQH Head Office & AQM | Al Khobar | Tel.: 839 7900 Fax.: 882 2584 - P.O.Box 2224, Dammam 31451
AQS | Khamis Mushait | Tel: 227 9109 Fax: 2271237 P.O.Box 1120, Khamis Mushait 61961
CCMC | Jeddah | Tel: 289 955 / 289 9966 - P.O.Box 12168, Jeddah 21473
CMH | Al Khobar | Tel: 887 3030 Fax: 887 6672 - P.O.Box 3099, Alkhobar 31952
www.aqh.com.sa

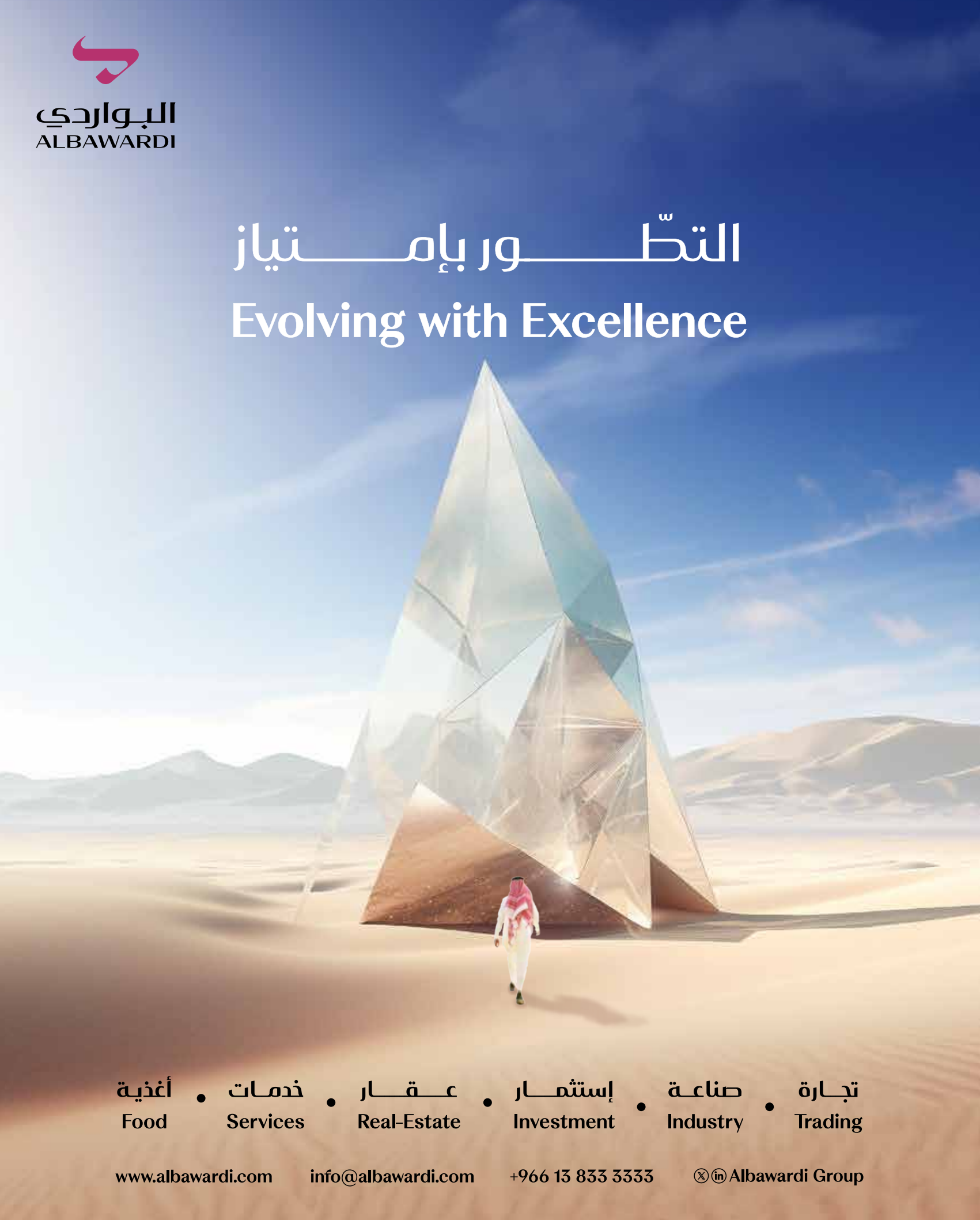
البواردي
ALBAWARDI
التطّـــــور بإمـــــتياز
Evolving with Excellence
تجـارة • صناعـة • إستثمـار • عـقـار • خدمـات • أغذية
Trading • Industry • Investment • Real-Estate • Services • Food
www.albawardi.com info@albawardi.com +966 13 833 3333 Albawardi Group

غـــرفـــة الشرقـيـة
ASHARQIA CHAMBER

الاقتصـــاد

مجلـة اقتصـاديـة تـصـدر
عـن غـرفـة الشـرقـيـة

العدد 621

مايو / يونيو 2026م
(شوال / ذو القعدة 1447هـ)
السنة التاسعة والخمسون

الرئيس
فهـد بن عبـدالله الفـراج

النائب الأول للرئيس
حمـد بن محمـد العمـار

النائب الثاني للرئيس
محمد بن علـي المجدوعـي

الأعضاء
إبراهيـم بن محمد آل الشيـخ
أغاريد بنت إحسان عبدالجـواد
حمـد بن محمـد الرقيـب
سارة بنت عصـام المهيـدب
عبدالرحمن بن خالـد الزامـل
عبدالرحمن بن محمد البسـام
عبدالسلام بن محمد الجبـر
علـي بن عبدالله السيهاتـي
محمد بن عبدالمحسن الراشـد

الأمين العام
عبدالرحمن بـن عبدالله الوابـل

مساعد الأمين العام والمشرف على التحرير
محمـد بن سعـد القويـزانـي

ص.ب 719 الدمام 31421
المملكة العربية السعودية
هاتف: 8187 859 013 / 8158 859 013
فاكس: 0392 857 013
e-mail: aliktisad@chamber.org.sa

الرقم المجاني: 920024555

• يسمح بنقل أو إعادة نشر أي موضوع من المجلة بشرط الإشارة إلى المصدر بوضوح.
• المقالات والأبحاث التي تنشر في "الاقتصاد" لا تعبِّر بالضرورة عن وجهة نظر المجلة ولكن تعبِّر عن رأي كاتبها.

ردمد: NSSI: 9131 - 5830

الاشتراكات:
• 120 ريالاً للأفراد والمؤسسات والمصالح الحكومية.
• 180 ريالاً للاشتراكات خارج المملكة.

الإعلانات: إدارة التسويق
هاتف: 1111 857 013 تحويلة 8166

طباعة:
مطابع اليوم
اليوم الطباعي Al Yaum Printing Complex
هاتف Tel +966 13 858 0080
فاكس Fax +966 13 858 4691
ص.ب P.O.Box 565 ,الدمام Dammam 31421
المملكة العربية السعودية Kingdom of Saudi Arabia
printing@alyaum.com
www.alyaum.com

رئيس التحرير
خالد بن علي اليامي

kalyami@chamber.org.sa
twitter @alyamik

هدوء "هرمز".. نافذة جديدة لاستقرار الاقتصاد العالمي

في عالم تتداخل فيه المصالح الاقتصادية مع الحسابات السياسية، لا يُنظر إلى مضيق "هرمز" باعتباره مجرد ممر مائي لعبور النفط والغاز، بل كأحد أهم مؤشرات الاستقرار في الاقتصاد العالمي، لذا فإن تراجع التوترات في هذه المنطقة الحيوية لا يُعد حدثًا عابرًا، بل تطورًا يحمل دلالات تتجاوز حدود الجغرافيا، ويؤكد أهمية الحوار والدبلوماسية في حماية الاقتصاد العالمي من تداعيات الأزمات والصراعات.

فعندما تنخفض المخاطر في نقاط الاختناق الاستراتيجية، تستعيد الأسواق قدرًا أكبر من التوازن، وتتراجع المخاوف المرتبطة بإمدادات الطاقة وتقلبات الأسعار، وهو ما ينعكس إيجابًا على ثقة المستثمرين وقرارات الشركات، التي تجد في البيئة المستقرة مساحة أوسع للتخطيط والاستثمار طويل الأجل.

ولا يقتصر أثر هذا الاستقرار على أسواق المال والاستثمار، بل يمتد إلى قطاع الطاقة الذي يمثل ركيزة أساسية للاقتصاد العالمي؛ فاستقرار الأوضاع يُسهم في تعزيز استقرار أسواق النفط والغاز، وهو ما يكتسب أهمية خاصة في ظل الضغوط التضخمية التي تواجهها العديد من الاقتصادات، إلى جانب ارتفاع تكاليف الإنتاج والنقل.

وأيضًا مع تراجع المخاطر الجيوسياسية، تتحول أنظار الأسواق إلى المؤشرات الاقتصادية الأساسية بدلاً من الانشغال بتداعيات الأزمات والصراعات، غير أن هذه الأجواء الإيجابية لا تعني أن الاقتصاد العالمي تجاوز جميع تحدياته؛ فما زالت هناك ملفات معقدة تتطلب المعالجة، من بينها ارتفاع مستويات الديون وتباطؤ النمو في بعض الاقتصادات الكبرى.

ومن هنا، فإن الاستقرار الجيوسياسي يظل عاملاً داعمًا للنمو، لكنه لا يكفي وحده لتحقيق الازدهار المستدام؛ فذلك يتطلب سياسات اقتصادية فعّالة، واستثمارات مستمرة في التكنولوجيا والابتكار والبنية التحتية، بما يعزز قدرة الاقتصادات على مواجهة التحديات المستقبلية.

واليوم، يمتلك العالم فرصة حقيقية لتحويل أجواء التهدئة إلى مكاسب اقتصادية طويلة الأمد إذا اقترنت بالدبلوماسية الفاعلة والتعاون الاقتصادي البنّاء.

الملف

التجارة العالمية تحت المراجعة! 6

أسواق

"تخزين الطاقة".. الحلقة المفقودة 26

النفط.. بين الفرص والأرباح! 32

خناق الهيليوم.. تهديد صامت للرقائق 38

اقتصاديات

سياحة المملكة.. فوائض وأرقام قياسية 14

صندوق الثروة وثلاثية المستقبل: بيانات.. أدوية.. طاقة 20

تحليل

كيف قاد القطاع الخاص دفة النمو؟ 44

كريتيف

عصر الوكيل الواحد.. يبدأ الآن! 50

البشر الرقميون! 56

تقرير

التصنيع الطبي .. رهان المملكة الجديد 70

لاقندر

تشجير من السماء! 62

من الغرفة

فعاليات وأحداث غرفة الشرقية 76

ثروات

"باتا".. النموذج الرائع لما يُسمى بإدارة الجودة 68

رأي

مارشال خليجي عربي للطاقة! 19
صباح التركي

اقتصاد عالمي بأدوات مختلفة! 37
عبدالعزيز المقبل

الأعمال أثناء وبعد التوترات الجيوسياسية 49
محمد اليامي

الملف

التجارة العالمية

التجارة العالمية تحت المراجعة!

الاقتصاد - هيئة التحرير

كان الهاتف الذكي الذي يُباع في المتاجر قبل سنوات قليلة، يقطع رحلة تمتد عبر عشرات الدول قبل أن يصل إلى يد صاحبه؛ شريحة إلكترونية من آسيا، وبرمجيات من أمريكا، ومعادن من إفريقيا، وتجميع في دولة أخرى، وقد مثّلت هذه الرحلة المعقدة رمزًا لعصر بلا حدود اقتصادية تقريبًا، حيث المعيار الأهم هو خفض التكلفة وتعظيم الكفاءة. إلا أن العالم الذي اعتاد البحث عن "الأرخص" بدأ يطرح سؤالاً مختلفًا: ماذا لو توقفت هذه الرحلة فجأة؟ ماذا لو أغلقت الموانئ، أو تعطلت سلاسل الإمداد، أو تحولت طرق التجارة إلى ساحات للتنافس والصراع؟

"32 تريليون دولار قيمة التجارة الدولية عام 2022م أي أكثر من 400 ضعف مستواها في عام 1950م مع تقديرات اقترابها لـ36 تريليون دولار عام 2025م."

"يفتح النمو المتسارع للاقتصاد الرقمي والتجارة الإلكترونية آفاقًا كبيرة للاستثمار في البرمجيات ومنصات التجارة والخدمات السحابية وتحليل البيانات."

مرحلة لا تعني نهايتها بالضرورة

اهتزت القناعات التي حكمت التجارة العالمية لعقود؛ فلم تعد الكفاءة الاقتصادية البوصلة الوحيدة، بل تقدمت اعتبارات الأمن والموثوقية إلى الصدارة. وبينما تعيد الحكومات والشركات رسم خرائط الإنتاج والتوريد، تتغير بالتالي خريطة الفرص الاستثمارية.

وبناءً على ذلك، أصبحت دول ومناطق كانت خارج سلاسل القيمة العالمية مرشحة اليوم لاستقطاب مصانع واستثمارات جديدة، كما تشهد قطاعات حيوية مثل: التكنولوجيا، والخدمات اللوجستية، والطاقة تحولات جذرية قد تعيد توزيع مراكز الثقل الاقتصادي حول العالم.

في هذا المشهد المتغير، تبدو العولمة وكأنها تدخل مرحلة جديدة؛ مرحلة لا تعني نهايتها بالضرورة، لكنها تضع قواعدها القديمة تحت المراجعة، وبين مخاطر الانقسام الاقتصادي وفرص إعادة التموضع والاستثمار، يبرز سؤال جوهري: هل يشهد العالم خريف العولمة، أم أنه أمام نسخة جديدة منها؟

وعلى مدار القرن الماضي، ارتكزت التجارة الدولية بصورة أساسية على تبادل السلع الضرورية لتلبية الاحتياجات الغذائية والصناعية والاقتصادية للدول، وكان القمح من أبرز هذه السلع نظرًا لدوره المحوري في تحقيق الأمن الغذائي وتوفير الغذاء لملايين البشر، ما دفع الحكومات إلى بناء احتياطيات استراتيجية منه لمواجهة تقلبات الإنتاج أو اضطرابات الإمدادات التي قد تؤدي إلى أزمات غذائية.

وفي الوقت نفسه، برز النفط باعتباره السلعة الاستراتيجية الأهم للصناعة والنقل، وأصبح المصدر الرئيس للطاقة منذ الثورة الصناعية، ومع تطور تقنيات استخراجه وتكريره، ازدادت أهميته بالتزامن مع التوسع الصناعي العالمي، مما أدى إلى نشوء شبكة واسعة من العلاقات التجارية بين الدول المنتجة للنفط والدول الصناعية المعتمدة على استيراده.

كما لعب النفط دورًا محوريًا في تشكيل النظام الاقتصادي العالمي، حيث تؤثر تقلبات أسعاره بشكل مباشر في تكاليف النقل والإنتاج، ومن ثم في أسعار السلع والخدمات على مستوى العالم. لذلك شكّل القمح والنفط، لعقود طويلة، الركيزتين الأساسيتين للتجارة الدولية والتنمية الاقتصادية؛ الأول لضمان الأمن الغذائي، والثاني لتوفير الطاقة اللازمة للنشاط الاقتصادي. إلا أن التطورات التكنولوجية الحديثة وظهور مصادر بديلة للطاقة بدأت تُحدث تحولات مهمة في هيكل التجارة الدولية والاقتصاد العالمي، مما أدى إلى إعادة تشكيل أنماط التبادل التجاري بين الدول.

تحولات كبيرة في الأنماط التجارية

إلا أن هذا النمط التقليدي للتجارة الدولية بدأ يشهد تحولاً جوهريًا مع تسارع التطورات التكنولوجية والاقتصادية وظهور مصادر جديدة للطاقة؛ فقد أدت الثورة الرقمية، مدعومة بانتشار الإنترنت والحواسيب والهواتف الذكية، إلى ظهور منتجات وخدمات جديدة تجاوزت حدود السلع المادية التقليدية، مثل: البرمجيات والتطبيقات والخدمات السحابية وتحليل البيانات، ونتيجة

لذلك، لم تعد التجارة الدولية تعتمد فقط على نقل السلع عبر الموانئ ووسائل النقل وسلاسل الإمداد، بل أصبحت تشمل تبادل المنتجات والخدمات الرقمية إلكترونيًا عبر الحدود دون الحاجة إلى الشحن التقليدي. وقد أسهم هذا التحول في نمو الاقتصاد الرقمي بوصفه أحد أكثر القطاعات تأثيرًا في الاقتصاد العالمي، كما أعاد تشكيل مفاهيم التجارة والصادرات والواردات لتشمل التدفقات غير المادية للمعلومات والخدمات الرقمية، ومع الانتشار الواسع للهواتف الذكية، أصبح الوصول إلى الأسواق العالمية أكثر سهولة للحكومات والشركات والأفراد، ما عزز مكانة القطاعات الرقمية بوصفها محركًا رئيسًا للتجارة الدولية في العصر الحديث.

أحد أسرع مكونات التجارة العالمية

وفي ظل التحول نحو الاقتصاد الرقمي، برز قطاع الخدمات كأحد المحركات الرئيسة للتجارة الدولية. فبعد أن كانت مساهمته تتراوح بين 18% و20% من التجارة العالمية

في مطلع الألفية، ارتفعت قيمته من نحو 1.5 تريليون دولار عام 2000م، إلى حوالي 7 تريليونات دولار عام 2022م، لتصل مساهمته إلى نحو 24% من التجارة الدولية، مع تقديرات حديثة تشير إلى تجاوزها 9 تريليونات دولار، بما يعادل نحو 27% من حجم التجارة العالمية.

وبالتوازي مع ذلك، اكتسبت قطاعات التكنولوجيا والبرمجيات والتجارة الإلكترونية أهمية متزايدة، وأصبحت شركات التكنولوجيا الكبرى من بين الأعلى قيمة وربحية في العالم، كما شهدت التجارة الإلكترونية نموًا استثنائيًا، حيث تجاوزت قيمتها العالمية 6.4 تريليونات دولار في عام 2025م، ووصل عدد المتسوقين عبر الإنترنت إلى أكثر من 2.7 مليار شخص، لتشكل نحو 21% من إجمالي تجارة التجزئة العالمية.

كذلك برزت قطاعات التكنولوجيا المتقدمة، مثل الذكاء الاصطناعي والحوسبة السحابية وأشباه الموصلات، بوصفها ركائز جديدة للتنافس الاقتصادي الدولي. وإلى جانبها، شهدت الصناعات المرتبطة بالاستدامة البيئية والطاقة المتجددة نموًا متسارعًا، بما في ذلك السيارات الكهربائية والبطاريات والألواح الشمسية وتوربينات الرياح، وتعكس هذه التطورات انتقال التجارة الدولية من الاعتماد التقليدي على السلع الأولية والطاقة إلى اقتصاد عالمي تقوده المعرفة والتكنولوجيا والابتكار.

التوسع الصناعي وتحرير التجارة

وتعكس هذه التحولات التكنولوجية والقطاعية مسارًا أوسع من النمو المتسارع الذي شهدته التجارة الدولية خلال العقود الماضية؛ فبعد نهاية الحرب العالمية الثانية، بلغ إجمالي حجم التجارة العالمية نحو 126 مليار دولار فقط عام 1950م، منها 61.8 مليار دولار صادرات سلعية.

وفي ذلك الوقت، هيمنت السلع المصنعة على ما بين 40% و50% من التجارة العالمية، تلتها المنتجات الزراعية والغذائية بنسبة تراوحت بين 30% و40%، ثم الوقود والمواد التعدينية بنسبة 10% إلى 20%، بينما كانت الخدمات والتجارة الرقمية ذات حضور محدود للغاية.

ومع التوسع الصناعي وتحرير التجارة وتطور النقل والاتصالات، ارتفع حجم التجارة العالمية إلى نحو 12.5 تريليون دولار عام 2000م، أي ما يقارب 100 ضعف مستواه في عام 1950، فيما تجاوزت الصادرات السلعية 6.4 تريليونات دولار. وخلال هذه المرحلة، عززت السلع الصناعية هيمنتها لتشكل ما بين 70% و75% من تجارة السلع العالمية، مقابل 10% إلى 15% للوقود والمنتجات النفطية، و8% إلى 10% للمنتجات الزراعية والغذائية.

واستمرت التجارة الدولية في التوسع خلال العقود اللاحقة، لتصل قيمتها إلى نحو 32 تريليون دولار عام 2022م، أي أكثر من 400 ضعف مستواها في عام 1950م مع تقديرات بأنها اقتربت لـ 36 تريليون دولار عام 2025م، ويعكس هذا النمو الهائل انتقال التجارة العالمية من التركيز على السلع التقليدية إلى هيكل أكثر تنوعًا تقوده الخدمات والتكنولوجيا والاقتصاد الرقمي.

جائحة كورونا.. الصدمة الأولى

ورغم النمو الكبير الذي شهدته التجارة الدولية خلال العقود الماضية، فإنها واجهت تحديات وصدمات كبرى كشفت مدى ترابط الاقتصاد العالمي وحساسية سلاسل الإمداد الدولية، وكانت جائحة كورونا (كوفيد-19) من أبرز هذه الصدمات؛ إذ تسببت في تعطيل الإنتاج والنقل والتجارة على نطاق غير مسبوق نتيجة إغلاق المصانع والحدود وفرض القيود على حركة السفر والشحن. ففي الصين، التي كانت أولى الدول المتضررة من الجائحة، أدى توقف عديد من المصانع إلى نقص المواد الخام والمكونات الصناعية التي تعتمد عليها الشركات حول العالم.

كما تعرضت سلاسل الإمداد العالمية لاختناقات حادة بسبب نقص الحاويات وتأخر السفن وازدحام الموانئ، ما أدى إلى ارتفاع تكاليف الشحن البحري بصورة قياسية، حيث قفزت تكلفة بعض الحاويات من أقل من 2000 دولار إلى أكثر من 20 ألف دولار.

ووفقًا لبيانات منظمة التجارة العالمية، انخفض حجم تجارة السلع العالمية بنسبة 5.3% خلال عام 2020م، بينما سجل الربع الثاني من العام نفسه تراجعًا بلغ 15% مقارنة بالفترة نفسها من عام 2019م، كما تراجعت تجارة الخدمات بأكثر من 20%.

وفي مايو 2020م، خرج نحو 12% من أسطول الحاويات العالمي من الخدمة مؤقتًا، في حين انخفضت التجارة المنقولة بحرًا بنسبة تراوحت بين 3.8% و4.1%، رغم أن أكثر من 80% من تجارة السلع العالمية يتم نقلها عبر البحر، كما أظهر مسح لمعهد إدارة التوريد الأمريكي شمل 628 شركة أن نحو 75% منها واجهت اضطرابات في سلاسل الإمداد، بينما خفضت 16% توقعاتها للإيرادات بسبب تداعيات الجائحة.

الاضطرابات الجيوسياسية .. ضغوط متزايدة

ولم تكد التجارة العالمية تتعافى من آثار الجائحة حتى اندلعت الحرب الروسية الأوكرانية في فبراير 2022م، لتضيف ضغوطًا جديدة على الاقتصاد العالمي، فروسيا وأوكرانيا من أكبر مصدري الحبوب والأسمدة والطاقة، الأمر الذي أدى إلى اضطرابات في أسواق الغذاء والطاقة وارتفاع الأسعار عالميًا، خاصة في الدول النامية المعتمدة على واردات القمح والذرة والأسمدة.

كما تسبب تعطل حركة التجارة عبر البحر الأسود في زيادة تكاليف الشحن والتأمين البحري، ودفع عديد من الشركات إلى البحث عن مصادر بديلة للمواد الخام والطاقة، ونتيجة لذلك، خفضت منظمة التجارة العالمية توقعاتها لنمو تجارة السلع العالمية خلال عام 2022م، من 4.7% إلى 3%، كما خفضت توقعات نمو الاقتصاد العالمي من 4.1% إلى 2.8%.

هذا وتزايدت المخاوف بشأن تأثير التوترات الجيوسياسية في منطقة الخليج على التجارة الدولية، نظرًا للأهمية الاستراتيجية للمنطقة في أسواق الطاقة العالمية، فمضيق هرمز وحده يمر عبره

نحو خُمس شحنات النفط والغاز العالمية، ما يجعل أي اضطراب في الملاحة أو تدفق الطاقة عبره مصدر قلق للاقتصاد العالمي.

وقد أدت الحرب الأمريكية الإيرانية إلى ارتفاع أسعار النفط من نحو 72 دولارًا للبرميل في أواخر فبراير 2026م، إلى 119 دولارًا في منتصف مارس من العام نفسه، كما حذرت العديد من الدراسات من أن أي تعطيل واسع للصادرات النفطية الخليجية قد يحرم الأسواق العالمية من نحو 20% من الإمدادات النفطية. وأثرت هذه التطورات بصورة مباشرة على تكاليف النقل والإنتاج والتجارة الدولية، كما دفعت الشركات إلى إعادة تقييم سلاسل التوريد ومصادر الإمداد.

وتشير بعض التقديرات إلى أن الحرب تسببت في خسائر تجاوزت 25 مليار دولار للشركات العالمية نتيجة ارتفاع أسعار الطاقة وتعطل سلاسل الإمداد ومسارات التجارة، وتؤكد هذه الأزمات المتعاقبة أن التجارة الدولية أصبحت أكثر تأثرًا بالمخاطر الصحية والجيوسياسية، وأن تعزيز مرونة سلاسل الإمداد وتنويع مصادر التوريد بات من أهم أولويات الاقتصاد العالمي في المرحلة المقبلة.

إعادة تقييم استراتيجيات إدارة سلاسل الإمداد

مع تطور حركة التجارة الدولية، تشكّلت شبكة واسعة ومعقدة من سلاسل الإمداد تمتد عبر مختلف دول العالم، ويُقصد بسلاسل الإمداد ذلك النظام المتكامل من العمليات التي تبدأ بتوفير المواد الخام، مرورًا بعمليات التصنيع، ثم التخزين والنقل، وصولاً إلى توزيع المنتجات على المستهلك النهائي، وقد أصبحت هذه السلاسل عابرة للحدود بشكل كبير، بحيث يمكن تصميم المنتج في دولة معينة، وتصنيع مكوناته في دول متعددة، ثم تجميعه وتسويقه في أسواق مختلفة حول العالم.

هذا التكامل العالمي أسهم في تقليل تكاليف الإنتاج ورفع كفاءة العمليات الاقتصادية، لكنه في المقابل جعل الاقتصاد العالمي أكثر حساسية تجاه الصدمات الخارجية. وقد ظهر ذلك بوضوح خلال الأزمات الأخيرة، وعلى رأسها جائحة كورونا، التي كشفت عن نقاط ضعف واضحة في هذه السلاسل نتيجة الاعتماد الكبير على عدد محدود من الموردين والمراكز الصناعية الأساسية.

كما كان للنزاعات الجيوسياسية دور بارز في تعطيل انسياب سلاسل الإمداد، حيث أدت إلى تأخير وصول المواد الخام والسلع الوسيطة الضرورية للصناعات المختلفة، وهو ما انعكس على توقف أو تباطؤ خطوط الإنتاج في عديد من المصانع حول العالم.

إضافة إلى ذلك، أسهم ارتفاع أسعار الوقود في زيادة تكاليف النقل بمختلف أنواعه، سواء البحري أو الجوي أو البري، كما ارتفعت تكاليف التخزين نتيجة الحاجة إلى الاحتفاظ بمخزونات أكبر أو البحث عن بدائل في مسارات الشحن. وقد تسببت الاضطرابات في تأخير الشحنات أيضًا، بسبب تغيير مسارات السفن أو انتظارها لفترات أطول في الموانئ.

كل هذه التحديات دفعت الدول والشركات إلى إعادة تقييم استراتيجياتها في إدارة سلاسل الإمداد، والاتجاه نحو تقصيرها أو تنويع مصادر التوريد، بهدف تقليل المخاطر وتعزيز مرونة وأمن الاقتصاد العالمي.

صعود الخدمات والاقتصاد الرقمي

وامتدادًا لما سبق من تحولات في بنية التجارة الدولية من هيمنة السلع التقليدية إلى صعود الخدمات والاقتصاد الرقمي، جاءت الأزمات الجيوسياسية الأخيرة لتضيف

بعدًا جديدًا من عدم الاستقرار، وتؤكد حساسية الاقتصاد العالمي تجاه الصدمات الخارجية. فقد أسهمت هذه الأزمات في تعطيل الإنتاج، واضطراب حركة النقل، ونقص العمالة، وارتفاع تكاليف الشحن، ما انعكس بصورة مباشرة على الأسواق العالمية والشركات والمستهلكين، وكشف عن نقاط ضعف واضحة في سلاسل الإمداد الدولية.

وقد دفع ذلك الحكومات والشركات إلى إعادة النظر في نماذج الإنتاج والتوريد التقليدية، والاتجاه نحو بناء سلاسل إمداد أكثر تنوعًا ومرونة، بما يعزز القدرة على مواجهة الأزمات المستقبلية، كما برزت أهمية التعاون الدولي وتنويع الشركاء التجاريين كعنصر أساسي لضمان استقرار التجارة العالمية وتقليل مخاطر الاعتماد المفرط على أسواق أو دول محددة. وفي هذا الإطار، يتجه العالم تدريجيًا نحو ما يُعرف بـ "إعادة التوازن الجغرافي للتجارة" عبر تقليل التركز الإنتاجي في عدد محدود من الدول، وتعزيز ما يُعرف باستراتيجيات إعادة التوطين القريب وإعادة التوطين الصديق لتقليل المخاطر الجيوسياسية.

نحو سياسات صناعية جديدة

وفي السياق نفسه، أعادت عديد من الدول صياغة سياساتها الصناعية عبر دعم الإنتاج المحلي وتشجيع الاستثمار في الصناعات الاستراتيجية، خاصة في مجالات الغذاء والدواء والطاقة والتكنولوجيا، بما يعزز مفهوم "الأمن الاقتصادي" إلى جانب الأمن الغذائي والصحي. كما أصبح تنويع مصادر الطاقة، بما في ذلك الطاقة المتجددة والهيدروجين الأخضر، جزءًا أساسيًا من استراتيجيات تقليل الاعتماد على الوقود التقليدي وتقلبات أسواقه.

ومن جهة أخرى، أصبح التحول الرقمي والتقنيات الحديثة عنصرًا محوريًا في تعزيز كفاءة سلاسل الإمداد، حيث تسهم تقنيات مثل الذكاء الاصطناعي، وتحليل البيانات الضخمة، وإنترنت الأشياء، وسلاسل الإمداد الذكية في تحسين التنبؤ بالطلب، وتتبع الشحنات في الزمن الحقيقي، ورفع كفاءة التشغيل وتقليل التكاليف. كما يتوقع أن يؤدي توسع استخدام الأتمتة والروبوتات إلى تقليل الاعتماد على العمالة في بعض القطاعات، وزيادة مرونة الإنتاج في مواجهة الأزمات.

إلى جانب ذلك، تبرز أهمية بناء مخزونات استراتيجية من السلع الأساسية، وتطوير أنظمة إنذار مبكر للأزمات تعتمد على البيانات والتحليل التنبؤي لرصد الاضطرابات قبل وقوعها، بما يتيح استجابة أسرع وأكثر فاعلية. كما يُتوقع أن تشهد التجارة العالمية توسعًا أكبر في "التجارة الرقمية" وتجارة الخدمات العابرة للحدود، مع تزايد دور المنصات الرقمية والأسواق الإلكترونية في إعادة تشكيل أنماط التبادل التجاري.

وفي المحصلة، يتجه شكل التجارة الدولية في المستقبل نحو نظام أكثر تشابكًا رقميًا لكنه أكثر حذرًا جغرافيًا، يجمع بين العولمة من جهة، وإعادة توزيع المخاطر وبناء سلاسل إمداد أقصر وأكثر مرونة من جهة أخرى، مع اعتماد متزايد على التكنولوجيا والبيانات والابتكار كركائز أساسية لاستقرار الاقتصاد العالمي.

فرص استثمارية واسعة

في ظل هذه التحولات العميقة التي يشهدها الاقتصاد العالمي، تبرز فرص استثمارية واسعة أمام قطاع الأعمال، مدفوعة بإعادة تشكيل سلاسل الإمداد، وتوسع الاقتصاد الرقمي، وتزايد الاهتمام بالأمن الاقتصادي والاستدامة؛ فقد أصبحت إعادة توطين الصناعات ونقل جزء من الإنتاج إلى أسواق أقرب أو أكثر استقرارًا فرصة جاذبة للاستثمار في القطاعات الصناعية المتقدمة، مثل الصناعات الدوائية، والغذائية، والصناعات التحويلية، خاصة مع توجه الدول إلى تقليل الاعتماد على الواردات في السلع الاستراتيجية.

كما يفتح النمو المتسارع للاقتصاد الرقمي والتجارة الإلكترونية آفاقًا كبيرة للاستثمار في البرمجيات، ومنصات التجارة، والخدمات السحابية، وتحليل البيانات، والحلول اللوجستية الذكية. ويُتوقع أن تستمر الشركات التكنولوجية في قيادة النمو العالمي، مدعومة بالطلب المتزايد على الذكاء الاصطناعي والأتمتة وتقنيات إنترنت الأشياء، مما يجعل الاستثمار في هذه المجالات أحد أكثر المسارات جذبًا لرأس المال.

ويشكل التحول نحو الطاقة النظيفة والاقتصاد الأخضر فرصة استثمارية استراتيجية، خاصة في مجالات الطاقة المتجددة، مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، وتصنيع البطاريات، وتقنيات كفاءة الطاقة وإدارة الانبعاثات، كما يزداد الطلب على الحلول البيئية وإعادة التدوير، بما يفتح أسواقًا جديدة أمام الشركات العاملة في مجال الاستدامة. وبذلك، فإن بيئة التجارة العالمية الجديدة لم تعد تقتصر على التجارة التقليدية للسلع، بل أصبحت قائمة على الابتكار والتكنولوجيا والاستدامة، ما يمنح قطاع الأعمال فرصًا متنوعة لتحقيق النمو والتوسع في أسواق أكثر ترابطًا وتعقيدًا في الوقت نفسه. ■

اقتصاديات

السياحة

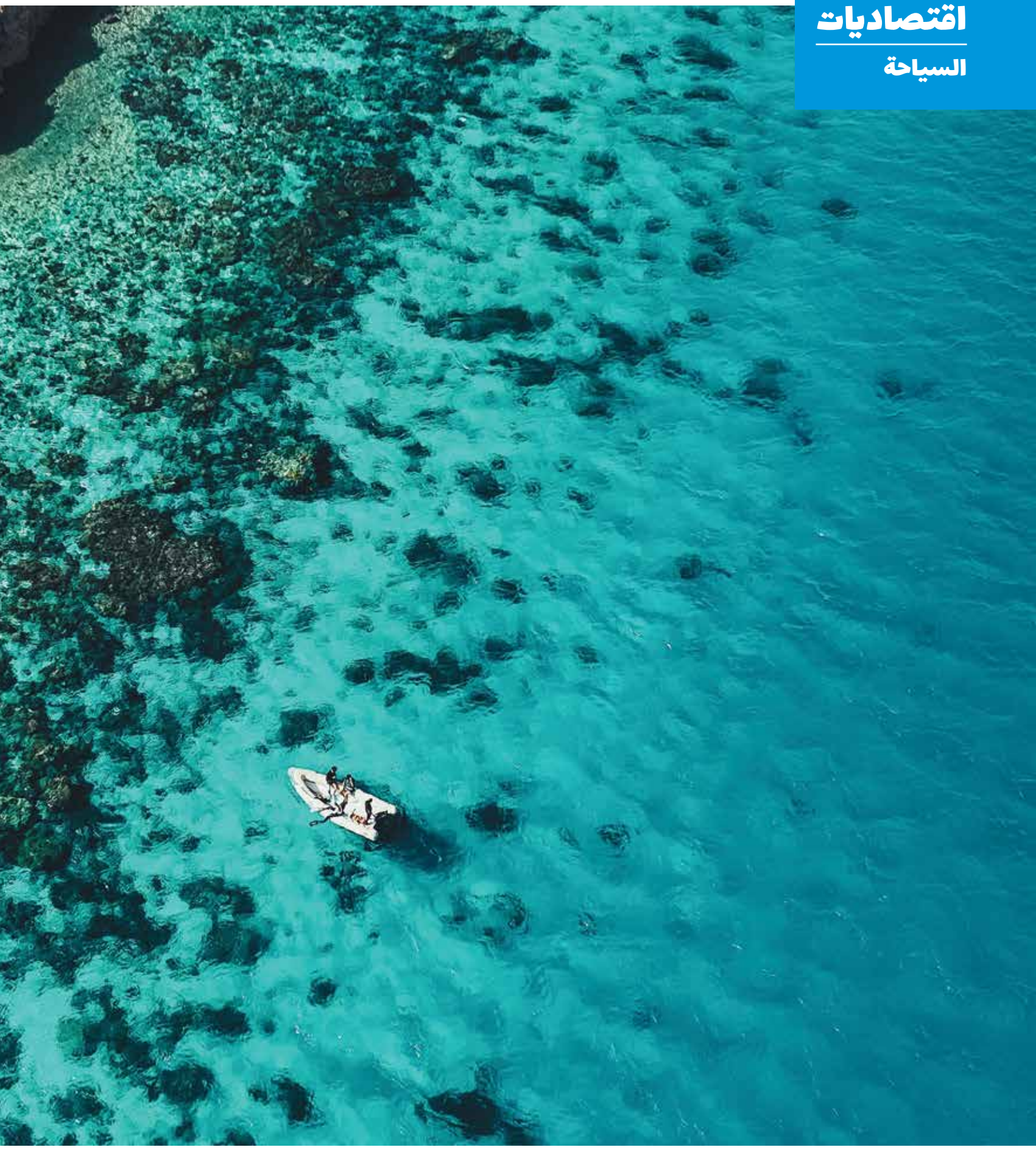

سياحة المملكة.. فوائض وأرقام قياسية

الاقتصاد - خالد الشايع

قبل سنوات قليلة، كان بند السفر في ميزان المدفوعات يُسجل كأحد أكبر منافذ خروج السيولة إلى الخارج، مدفوعًا بإنفاق مرتفع للمواطنين على الرحلات الدولية. أما اليوم، فقد تحولت المعادلة بالكامل؛ إذ أصبحت السياحة واحدة من أهم روافع النمو الاقتصادي غير النفطي، وقصة نجاح تجسد التحولات المتسارعة التي تقودها رؤية المملكة 2030.

وتكشف الأرقام حتى منتصف عام 2026م عن قصة استثنائية؛ إذ لم تعد المملكة تكتفي بجذب ملايين الزوار، بل أعادت صياغة معادلة ميزان المدفوعات التاريخية، محققة فائضًا يقارب 50 مليار ريال في بند السفر، ومدفوعة بإنفاق سياحي وافد تجاوز 159.9 مليار ريال، مقابل 110.4 مليار ريال لإنفاق الرحلات الخارجية للمواطنين، في وقت تتسارع فيه الاستثمارات الفندقية والترفيهية والنقل الجوي بوتيرة غير مسبوقة.

ويعكس هذا التحول نجاح المملكة في بناء وجهات سياحية جاذبة قادرة على استقطاب الزوار من مختلف أنحاء العالم، وفي الوقت نفسه تعزيز بقاء جزء كبير من الإنفاق المحلي داخل الاقتصاد الوطني عبر الفعاليات الكبرى والمشروعات السياحية الجديدة.

ولم يكن هذا التحول الاقتصادي وليد الصدفة، بل جاء مدعومًا بأرقام غير مسبوقة؛ إذ استقبلت المملكة خلال عام 2025م، نحو 123 مليون سائح وزائر، منهم 93.3 مليون سائح محلي و29.7 مليون زائر دولي، فيما بلغ إجمالي الإنفاق السياحي نحو 304 مليارات ريال.

وأسهمت هذه القفزة في رفع مساهمة القطاع السياحي إلى 7.1% من الناتج المحلي الإجمالي، مع توفير أكثر من 1.2 مليون وظيفة، وتسجيل حضور متنامٍ للمرأة السعودية التي بلغت نسبة مشاركتها في القطاع 47%.

واستمر الزخم خلال الربع الأول من عام 2026م؛ حيث استقبلت المملكة 37.2 مليون سائح خلال ثلاثة أشهر فقط، أنفقوا أكثر من 82.7 مليار ريال، في مؤشر واضح على تحول النشاط السياحي إلى محرك اقتصادي مستدام على مدار العام، بعيدًا عن الموسمية التقليدية.

أين يذهب إنفاق السياح؟

استحوذ قطاع السكن والضيافة على الحصة الأكبر من إنفاق الزوار الأجانب، بما يتراوح بين 35% و40% من إجمالي الإنفاق، مدفوعًا بالنمو المتسارع للفنادق والمنتجعات الفاخرة والمشروعات الساحلية والبيئية الجديدة.

وخلال العامين الماضيين، حققت المملكة حضورًا عالميًا لافتًا في قطاع الضيافة؛ إذ أُدرج منتجع "شيبارة" في البحر الأحمر ضمن قائمة أعظم الأماكن

> **123 مليون زائر و304 مليارات ريال إنفاقًا سياحيًا يقودان المملكة نحو مستهدف 150 مليون زائر بحلول عام 2030م.**

> **بعد تجاوز مستهدف 100 مليون زائر قبل الموعد، ارتفع سقف الطموحات إلى 150 مليون بحلول عام 2030م، ورفع الإنفاق السياحي لـ 650 مليار ريال.**

في العالم الصادرة عن مجلة "تايم"، فيما حصدت "العلا" جائزة أفضل مشروع للسياحة الثقافية في الشرق الأوسط.

وجاء قطاع النقل والمواصلات في المرتبة الثانية مستحوذًا على ما بين 20% و25% من الإنفاق، مدعومًا بالتوسع في الرحلات الجوية وشبكات النقل الحديثة، فيما حل قطاع الأغذية والمشروبات والمطاعم ثالثًا بحصة تراوحت بين 15% و18%.

كما استحوذ قطاع التسوق على نحو 12% إلى 15% من إجمالي الإنفاق، بينما ذهب نحو 10% إلى الترفيه والفعاليات الثقافية والمواسم السياحية، وفي مقدمتها موسم الرياض الذي استقطب أكثر من 17 مليون زائر خلال العام الماضي.

خارطة سياحية جديدة

وتواصل منطقة مكة المكرمة تصدرها للمشهد السياحي السعودي مستحوذة على نحو 27% من إجمالي الحركة السياحية، مدفوعة بالسياحة الدينية والجاذبية المتنامية لمدينة جدة، وتأتي الرياض في المرتبة الثانية بصفتها مركزًا رئيسًا لسياحة الأعمال والمؤتمرات والفعاليات الكبرى، فيما تواصل المنطقة الشرقية تعزيز مكانتها كوجهة مفضلة للسياحة العائلية والخليجية.

أما منطقة عسير، فقد رسخت حضورها كواحدة من أبرز الوجهات الصيفية في المملكة، مع تسجيل نسب إشغال مرتفعة

للمنتجعات والفنادق خلال موسم الصيف، بينما حافظت المدينة المنورة والعلا على معدلات تشغيل فندقي تعد من الأعلى على مستوى المملكة.

بالتوازي مع التوسع السياحي، يشهد قطاع الطيران نموًا متسارعًا بعد تسجيل مطارات المملكة أكثر من 140.9 مليون مسافر، وربط المملكة بـ 176 وجهة دولية مباشرة.

كما تتواصل الاستعدادات لتشغيل المراحل الأولى من مطار الملك سلمان الدولي بالرياض، بالتزامن مع توسع الناقلات الوطنية وإطلاق العمليات التجارية لطيران الرياض، بما يعزز قدرة المملكة على استيعاب النمو المتوقع في أعداد الزوار خلال السنوات المقبلة.

بعد تجاوز مستهدف 100 مليون زائر قبل الموعد المحدد، رفعت المملكة سقف طموحاتها إلى 150 مليون زائر سنويًا بحلول عام 2030م، مع استهداف رفع الإنفاق السياحي إلى 650 مليار ريال.

وتؤكد المؤشرات الحالية أن المملكة لا تعمل فقط على بناء قطاع سياحي متطور، بل تعيد تشكيل خريطة السياحة والضيافة العالمية من قلب الشرق الأوسط، عبر نموذج اقتصادي جديد يجعل السياحة أحد أهم محركات النمو والتنويع والاستدامة في العقود المقبلة.

السياحة أصبحت صناعة استراتيجية

ويرى عضو جمعية الاقتصاد السعودية، الدكتور عبدالله المغلوث، أن القطاع السياحي يعيش مرحلة ازدهار غير مسبوقة نتيجة المشروعات الكبرى التي أطلقتها المملكة خلال السنوات الأخيرة. وقال لـ«الاقتصاد» إن تطوير السياحة لم يقتصر على إنشاء الوجهات والمشروعات الجديدة، بل امتد ليشمل البنية التحتية وخدمات الطيران وتأهيل الكوادر الوطنية، ما أسهم في خلق فرص عمل واسعة وتعزيز مكانة المملكة كوجهة عالمية.

وأكد أن السياحة أصبحت صناعة استراتيجية متعددة الأبعاد، تجمع بين الاقتصاد والثقافة والاستثمار، وتلعب دورًا محوريًا في تنويع مصادر الدخل ورفع مساهمة القطاعات غير النفطية في الاقتصاد الوطني، وأشار إلى أن المنطقة الشرقية تمثل نموذجًا لهذا التحول، حيث تسهم الاستثمارات السياحية والترفيهية الجديدة في دعم التنمية الاقتصادية وخلق فرص استثمارية طويلة الأجل.

أ. أحمد الخطيب، وزير السياحة

د. عبدالله المغلوث

فرص استثمارية حتى 2030م

وفي موازاة النمو المتسارع، رسمت التقارير الرسمية خارطة طريق للفرص الاستثمارية المتاحة أمام القطاع الخاص حتى عام 2030م، بقيمة تتراوح بين 100 و150 مليار ريال.

وتتركز هذه الفرص في تطوير الفنادق والمنتجعات الفاخرة، وسياحة الشواطئ والمراسي البحرية، والمطاعم الراقية، وسلاسل الإمداد الغذائي، إضافة إلى المشروعات المرتبطة بالوجهات الجديدة في البحر الأحمر ونيوم والعلا، ويؤكد وزير السياحة، أحمد الخطيب، أن القطاع انتقل من مرحلة التركيز على زيادة أعداد الزوار إلى مرحلة تعظيم العوائد الاقتصادية الصافية، بما يعزز مساهمة السياحة في الاقتصاد الوطني ويولد تدفقات مستدامة من النقد الأجنبي.

ما زلنا في بداية الطريق

ومن جانبه، يؤكد الأكاديمي والمستشار الاقتصادي، الدكتور عبدالله بن ربيعان، أن قطاع الخدمات أصبح المحرك الرئيس

للنمو غير النفطي، وأن اكتمال المشروعات السياحية الكبرى خلال السنوات المقبلة سيدفع القطاع إلى مستويات جديدة، وقال إن مشروعات الرياض وعسير والمنطقة الشرقية، إضافة إلى المشروعات المرتبطة بالطيران والنقل، ستعزز التنوع السياحي وتدعم زيادة الإنفاق المحلي والدولي، وأشار إلى أن إطلاق "طيران الرياض" ومشروعات المطارات الجديدة تمثل عناصر محورية في تعزيز الربط الجوي وتحويل المملكة إلى مركز إقليمي وعالمي للسفر والسياحة.

وأضاف أن الاستثمار الحقيقي لا يقتصر على تشييد المباني والمنشآت، بل يرتكز على بناء نموذج تشغيلي مستدام يستفيد من الهوية الثقافية السعودية ويحول المقومات الطبيعية إلى صناعة اقتصادية طويلة الأمد.

طموح يتجاوز الأرقام

وتحظى تجربة المملكة في قطاع السياحة بإشادة متزايدة من المؤسسات الدولية، التي ترى أنها أصبحت واحدة من أسرع أسواق السياحة نمواً على مستوى العالم، مدعومة بإصلاحات تنظيمية متسارعة واستثمارات ضخمة في البنية التحتية عززت قدرتها على استقطاب مزيد من الزوار وجذب الاستثمارات النوعية.

ومع تجاوز مستهدف 100 مليون زائر قبل موعده المحدد، رفعت المملكة سقف طموحاتها إلى 150 مليون زائر سنوياً بحلول عام 2030م، إلى جانب استهداف رفع الإنفاق السياحي إلى 650 مليار ريال، في خطوة تعكس انتقال القطاع إلى مرحلة أكثر نضجًا واتساعًا.

وتؤكد المؤشرات الحالية أن المملكة لا تطور قطاعًا سياحيًا تقليديًا فحسب، بل ترسم ملامح نموذج اقتصادي جديد يجعل من السياحة أحد الأعمدة الرئيسة للنمو المستدام، وأحد أبرز محركات التحول الاقتصادي الوطني خلال العقود المقبلة.

د. عبدالله بن ربيعان

ويعزز هذا الاتجاه ما أجمعت عليه التقارير الدولية من أن قطاع السياحة بالمملكة يُعدُّ من أسرع محركات التحول الهيكلي نموًا عالميًا؛ حيث أشاد صندوق النقد الدولي بتحول القطاع إلى مصدر لفائض مالي مستدام أسهم في دعم ميزان المدفوعات وتقليص العجز في الحساب الجاري، مع الإشارة إلى أن استمرار الإصلاحات التنظيمية والتوسع في التأشيرات الإلكترونية وتطوير البنية التحتية سيعزز فرص تحقيق المستهدفات الطموحة.

وفي السياق نفسه، أوضح البنك الدولي أن التمويل الحكومي عبر صندوق الاستثمارات العامة وصندوق التنمية السياحي أسهم في جذب عدد متزايد من المشاريع السياحية الدولية، مع تركز الفرص في قطاعات الترفيه والضيافة والمطاعم في مناطق مثل العلا والدرعية وعسير، بما يدعم تنويع التنمية خارج المدن الرئيسة.

كما أعلن المجلس العالمي للسفر والسياحة (WTTC) أن المملكة أصبحت أكبر اقتصاد للسياحة والسفر في منطقة الشرق الأوسط خلال عامي 2025م، ومطلع 2026م، مع مساهمة بلغت 178 مليار دولار ونمو لافت في سياحة الأعمال والمؤتمرات، في وقت تؤكد فيه تقارير دولية أن مشاريع نيوم والبحر الأحمر والعلا تُطور وفق معايير الاستدامة البيئية والنمو التحولي، بما يعزز موقع المملكة كنموذج عالمي في السياحة المستدامة. ■

صباح التركي
𝕏: @sabah_alturki

مارشال خليجي عربي للطاقة!

الحقيقة المُرَّة في منطقة الخليج العربي: أصبح الارتهان والاعتماد الكلي على المضايق البحرية (هرمز، المندب، السويس) في مسائل نقل الطاقة أشبه ما يكون بالانتحار الاستراتيجي! والحل هو إيجاد بدائل (محرك بري) عبارة عن شبكة أنابيب للنفط والغاز، عبر ثلاث مسارات (معيار خفض التكلفة والحاجة "الأهم فالمهم"). التكلفة لمثل هذه المشاريع التي كانت تبدو بالأمس باهظة الثمن أصبحت تبدو زهيدة موازنة بخسائر أيام من توقف التصدير (الكلي/ الجزئي) لدول مجلس التعاون والعراق.

المسارات الثلاثة تتمثل بربط دول المنبع للطاقة (دول مجلس التعاون والعراق "تمثل شبكة القلب") بشبكة أنابيب للنفط والغاز باتجاه بلدان المصب (بحر العرب وخليج عمان -البحر الأحمر-البحر المتوسط/ تمثل الرئات الجنوبية والغربية والشمالية للتصدير). مثل هذه الشبكة متعددة "الرئات" كفيلة بنقل الطاقة لأنحاء العالم حال تعرض المضايق المائية للإغلاق (بعضها أو جميعها)!

التفاصيل:

1. الرئات الجنوبية (تجاوز هرمز – التصدير لآسيا) مصب شبكة القلب يكون باتجاه دولتين، الإمارات (الفجيرة) تعمل على توسعة أنبوب نفطي (حبشان الفجيرة "ADCOP") وتحتاج إلى توسعة مشروع إسالة الغاز الطبيعي تحت التطوير (الفجيرة LNG) الإمارات تمتلك خطًا للغاز "دولفين" الذي يربطها بقطر. وتمتلك بنية تحتية مسبقة وخبرة في إدارة الأنابيب والموانئ. والرئة الأخرى الأكثر أهمية باعتبارها تنفتح على بحر العرب مباشرة هي سلطنة عمان (ميناء الدقم أو صلالة). تمتلك الأخيرة محطة إسالة للغاز (Oman LNG) لكنها تحتاج لتوسعة، وإلى تطوير قدراتها اللوجستية. هناك رئة أخرى باتجاه الجنوب هي اليمن لو توفر الاستقرار الأمني لأصبحت لا تقل أهمية عما سبق.
2. رئة الغرب (تجاوز هرمز، وباب المندب – التصدير لأوروبا) مصب شبكة القلب يكون عبر موانئ السعودية على البحر الأحمر وأهمها (ينبع – نيوم)، تمتلك الأخيرة بنية تحتية مسبقة لنقل النفط (شرق –غرب)، تحتاج إلى تطوير وتوسعة أنابيب النفط وإنشاء أنابيب غاز تتحمل طاقة دول القلب مجتمعة (شبكة السعودية تمثل المجمع الاستراتيجي لدول القلب)، إنشاء محطات إسالة للغاز تعتمد على الحاجة، فوجود البدائل بدول مجاورة قد يغني (كلفة ومصالح اقتصادية مشتركة).
3. رئة الشمال (تجاوز هرمز، والمندب والسويس نحو أوروبا) هذه الشبكة تتكون من مسارين كتحوط. الأول بربط شبكة القلب مع الأردن (Hub) ثم سوريا (طرطوس –بانياس)، حيث موانئ البحر المتوسط، وحتى إلى تركيا أو "حيفا" حال وجود توافق واستقرار إقليمي شامل. والمسار الآخر من دول القلب باتجاه الأردن ثم مصر ثم البحر المتوسط.

(بالنسبة للغاز يوجد جزء من خط الغاز العربي الذي يربط الأردن بمصر يمكن توسعته وجعل مساره ثنائيًا إضافة إلى إمكانية الاستفادة من محطات الإسالة المصرية للغاز المطلة على البحر المتوسط (محطات أدكو ودمياط لديها طاقة فائضة)، بالنسبة للنفط يمكن استغلال محطة سوميد وتوسعتها باتجاه ميناء سيدي كرير في المتوسط وتطوير قناة السويس لتصبح مركز تموين وصيانة لهذه الشبكة بدل أن تكون ممرًا للعبور فقط)، إضافة إلى إمكانية استغلال جسر الملك سلمان حال إنشائه لخدمة شبكة الأنابيب.

التحديات السياسية بالنسبة لرئة الشمال (المسار السوري) موجودة خاصة فيما يتعلق بمصالح روسيا وإسرائيل إضافة إلى العامل الأمني، لكن مع توزيع المصالح في بعض المراحل ووجود ضمانات وضغط أمريكي أوروبي لإنجاح المشروع، فستقل التحديات، كما أن فكرة إنشاء شركة تجارية مساهمة أعضائها من دول المنبع والمرور والمصب لإدارة شبكة الأنابيب العربية ككيان قانوني دولي مستقل ومحمي بضمانات دولية من أي عبث أو اضطرابات إقليمية، تعتبر فكرة وجيهة.

وقفة:

- المصالح عابرة للخلافات والعمل المنفرد (Realpolitik).

اقتصاديات

صندوق الاستثمارات العامة

صندوق الثروة وثلاثية المستقبل: بيانات.. أدوية.. طاقة

الاقتصاد - هيئة التحرير

عندما أقر مجلس إدارة صندوق الاستثمارات العامة استراتيجيته الجديدة للفترة من (2026م-2030م)، لم يكن الأمر مجرد تحديث لخطة استثمارية أو إعلان عن أهداف مالية جديدة؛ إذ كان الإعلان أقرب إلى رسم خريطة للاقتصاد الوطني في العقد المقبل، فبعد سنوات ركز خلالها الصندوق على بناء المشاريع الكبرى وتوسيع قاعدة الأصول وتنويع الاستثمارات، جاءت الاستراتيجية الجديدة لتعلن دخول مرحلة مختلفة عنوانها: بناء منظومات اقتصادية متكاملة قادرة على صناعة القيمة المستدامة وقيادة الاقتصاد نحو المستقبل.

أعلن الرئيس التنفيذي لشركة «هيوماين» طارق أمين، أن الشركة تخطط لإنشاء مركز بيانات بقدرة 6 غيغاواط

وتبدو في تفاصيل الاستراتيجية الرسالة واضحة؛ بأن العالم يتغير بسرعة، ومراكز القوة الاقتصادية لم تعد تُقاس فقط بحجم الاحتياطات النفطية أو القدرات الصناعية التقليدية، بل بامتلاك التقنيات المتقدمة والقدرة على إنتاج المعرفة والتحكم في سلاسل القيمة الجديدة، ولهذا السبب ركز الصندوق على الصناعات المتقدمة والابتكار والطاقة النظيفة والذكاء الاصطناعي باعتبارها ركائز المرحلة المقبلة.

المسارات الأكثر تعبيرًا عن رؤية المستقبل

ومن بين عشرات القطاعات التي يستثمر فيها الصندوق محليًا وعالميًا، تبرز ثلاث مسارات تبدو الأكثر تعبيرًا عن المستقبل، وهي: البيانات، والأدوية، والطاقة.

وقد لا تكون هذه القطاعات هي الأكبر من حيث حجم الاستثمارات الحالية فحسب، لكنها تمثل في جوهرها المحركات الرئيسة للاقتصاد العالمي خلال العقود المقبلة؛ فالعالم يتجه نحو عصر تصبح فيه البيانات المورد الأكثر تأثيرًا في صنع القرار الاقتصادي والتكنولوجي، فيما تتحول الصناعات الدوائية والتقنيات الحيوية إلى ركيزة أساسية للأمن الصحي والتنمية البشرية، بينما تخوض أسواق الطاقة أكبر عملية تحول في تاريخها مع تسارع التوجه نحو الاستدامة ومصادر الطاقة منخفضة الانبعاثات.

ولا ينظر صندوق الاستثمارات إلى هذه المجالات بوصفها فرصًا استثمارية منفصلة، بل باعتبارها حلقات مترابطة ضمن منظومة اقتصادية جديدة، فالذكاء الاصطناعي، على سبيل المثال، يعتمد على بنية ضخمة من البيانات ومراكز الحوسبة المتقدمة، كما أصبح عنصرًا متزايد الأهمية في تطوير الأدوية واكتشاف العلاجات الجديدة.

وفي المقابل، تحتاج الثورة الرقمية والتوسع في التقنيات الحديثة إلى كميات هائلة من الطاقة الموثوقة والنظيفة لتشغيل مراكز البيانات والبنية التحتية التقنية، وهكذا تتداخل هذه القطاعات لتشكل معًا خريطة الاقتصاد القادم.

ومن هذا المنطلق، تبدو استثمارات الصندوق في هذه المجالات أقرب إلى رهان استراتيجي طويل الأجل على القطاعات التي ستحدد موازين القوة الاقتصادية عالميًا خلال العقود المقبلة، فالهدف لا يقتصر على تحقيق عوائد مالية أو تنويع مصادر الدخل، بل يمتد إلى بناء قدرات وطنية في الصناعات الأكثر تأثيرًا على المستقبل، وتعزيز موقع المملكة ضمن سلاسل القيمة العالمية التي يجري تشكيلها اليوم، ولذلك يمكن اعتبار البيانات والأدوية والطاقة بمثابة "ثلاثية المستقبل" التي تعكس بوضوح التحول الذي يقوده الصندوق من الاستثمار في الاقتصاد القائم إلى الاستثمار في الاقتصاد الذي لم يكتمل تشكله بعد.

> **لا ينظر الصندوق إلى مجالات البيانات والأدوية والطاقة بوصفها فرصًا استثمارية منفصلة، بل باعتبارها حلقات مترابطة ضمن منظومة اقتصادية جديدة.**

> **استثمارات الصندوق أقرب إلى رهان استراتيجي طويل الأجل على القطاعات التي ستحدد موازين القوة الاقتصادية عالميًا خلال العقود المقبلة.**

وفي الواقع تشكل هذه القطاعات منظومة مترابطة ترسم ملامح الاقتصاد العالمي الجديد؛ فالبيانات هي العقل الذي يدير التكنولوجيا الحديثة، والأدوية تمثل استثمارًا في الإنسان باعتباره المحرك الأساسي للتنمية، بينما تبقى الطاقة القوة التي تشغل الاقتصاد وتحدد موازين التنافس الدولي.

البيانات.. الاستثمار في عقل الاقتصاد الجديد

ربما لم يعد النفط وحده هو المورد الاستراتيجي الأهم في العالم، فاليوم تتنافس الدول والشركات على امتلاك البيانات بالقدر نفسه الذي كانت تتنافس فيه سابقًا على حقول النفط، ولهذا لم يكن مستغربًا أن تضع استراتيجية الصندوق الذكاء الاصطناعي والاقتصاد الرقمي في قلب أولوياتها المستقبلية.

وجاء إطلاق شركة "هيومين" خلال عام 2025م، ليعكس هذا التوجه بوضوح؛ فالشركة التي أطلقها صندوق الاستثمارات العامة تستهدف تطوير نماذج الذكاء الاصطناعي والبنية التحتية للحوسبة السحابية ومراكز البيانات المتقدمة، بما يجعل المملكة لاعبًا عالميًا في الاقتصاد الرقمي وليس مجرد مستهلك للتكنولوجيا.

هنا الرهان لا يتعلق بالتكنولوجيا فقط، بل بالسيادة الاقتصادية، فامتلاك مراكز البيانات وقدرات المعالجة والحلول الذكية يعني امتلاك جزء من البنية الأساسية للاقتصاد العالمي القادم، وهو ما يفسر الاهتمام المتزايد من الصندوق باستثمارات الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات والتقنيات الرقمية.

ولا يقتصر أثر هذه الاستثمارات على بناء قطاع تقني متطور، بل يمتد إلى إعادة تشكيل قطاعات اقتصادية كاملة، فالبيانات أصبحت اليوم عنصرًا أساسيًا في الصناعة والمال والرعاية الصحية والطاقة، فيما بات الذكاء الاصطناعي أداة رئيسة لرفع الإنتاجية وتسريع الابتكار وتحسين جودة الخدمات.

ومن هذا المنطلق، يسعى صندوق الاستثمارات العامة إلى ترسيخ موقع المملكة في قلب الاقتصاد الرقمي العالمي، عبر الاستثمار في البنية التحتية للبيانات والحوسبة المتقدمة والتقنيات الذكية. فالقيمة الاقتصادية في المستقبل ستعتمد بصورة متزايدة على المعرفة والبيانات والملكية الفكرية، وهو ما يجعل هذه الاستثمارات رهانًا طويل الأجل على القطاعات التي ستقود النمو العالمي خلال العقود المقبلة.

وبذلك لا تمثل البيانات قطاعًا مستقلاً فحسب، بل تشكل قاعدة أساسية تدعم تطور بقية القطاعات الاستراتيجية، من الأدوية والتقنيات الحيوية إلى الطاقة الذكية، ما يجعلها أحد أهم رهانات الصندوق على اقتصاد المستقبل.

صندوق الاستثمارات العامة و"جوجل كلاود" يطلقان مركزاً متقدماً للذكاء الاصطناعي في المملكة العربية السعودية

توقيع عدة اتفاقيات لتوطين صناعة الأدوية في المملكة مع لايفيرا و شركة فايزر

الأدوية.. الأمن الصحي بوصفه استثمارًا استراتيجيًا

وإذا كانت جائحة كوفيد-19 قد علمت العالم درسًا واحدًا، فهو أن الأمن الصحي لا يقل أهمية عن الأمن الاقتصادي أو الأمن الوطني، ومن هنا يبرز قطاع الأدوية والتقنيات الحيوية باعتباره أحد أكثر القطاعات ارتباطًا بمفهوم اقتصاد المستقبل.

وقد عكست توجهات الصندوق خلال السنوات الأخيرة إدراكًا متزايدًا لأهمية

صندوق الاستثمارات العامة يعزز توطين صناعات الطاقة المتجددة في المملكة بإطلاق ثلاثة مشاريع مشتركة جديدة

توطين الصناعات الدوائية ودعم الابتكار الطبي والتقنيات الحيوية، فالهدف لم يعد مجرد توفير الأدوية للسوق المحلية، بل بناء صناعة قادرة على المنافسة الإقليمية والعالمية، والاستفادة من النمو المتسارع في مجالات التكنولوجيا الحيوية والعلاجات المتقدمة.

ويمثل هذا القطاع نقطة التقاء مهمة بين العائد الاقتصادي والأثر الاجتماعي؛ فكل استثمار في الصناعة الدوائية يسهم في رفع جودة الرعاية الصحية، وتقليل الاعتماد على الواردات، وخلق وظائف عالية القيمة، وفي الوقت نفسه يفتح بابًا لصادرات مستقبلية قائمة على المعرفة والابتكار.

وتزداد أهمية هذا التوجه مع التحولات التي يشهدها قطاع الرعاية الصحية عالميًا، حيث تتجه الاستثمارات نحو العلاجات الجينية والطب الدقيق والتقنيات الحيوية المتقدمة، وهي مجالات يتوقع أن تقود النمو في صناعة الدواء خلال السنوات المقبلة. لذلك لا ينظر الصندوق إلى هذا القطاع باعتباره نشاطًا صناعيًا تقليديًا، بل كأحد روافد الاقتصاد المعرفي القادر على توليد قيمة مضافة عالية وتعزيز مكانة المملكة كمركز إقليمي للابتكار الصحي.

وبهذا المعنى، فإن الاستثمار في الأدوية والتقنيات الحيوية يتجاوز مفهوم الأمن الصحي إلى بناء صناعة مستقبلية تجمع بين البحث العلمي والتكنولوجيا والتصنيع المتقدم، وتدعم مستهدفات التنويع الاقتصادي التي تسعى المملكة إلى تحقيقها ضمن رؤيتها طويلة المدى.

الطاقة.. من النفط إلى قيادة التحول العالمي

رغم كل الحديث عن التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي، لا تزال الطاقة هي المحرك الأساسي للاقتصاد العالمي، لكن ما يتغير اليوم هو شكل الطاقة نفسها، فالعالم يتجه نحو مزيج جديد يجمع بين النفط والغاز والطاقة المتجددة والهيدروجين الأخضر وتقنيات التخزين.

وتعكس استراتيجية الصندوق هذا التحول من خلال التركيز على منظومة "البنية التحتية للطاقة النظيفة والمتجددة والمياه"، باعتبارها إحدى المنظومات الاقتصادية الست التي ستقود المرحلة المقبلة.

ولا يتعلق الأمر بالتخلي عن النفط، بل بتوسيع مفهوم الريادة في قطاع الطاقة،

فالمملكة التي تعد من أكبر منتجي النفط في العالم تسعى أيضًا إلى أن تكون من أبرز المنتجين والمصدرين للطاقة النظيفة مستقبلاً، مستفيدة من مواردها الطبيعية وموقعها الجغرافي وقدراتها الاستثمارية الضخمة.

وفي هذا الإطار، يستهدف صندوق الاستثمارات العامة تطوير قدرات المملكة في الطاقة النظيفة ضمن استراتيجيته التي تستهدف رفع أصول الصندوق إلى نحو 4.9 تريليون ريال، والمساهمة التراكمية في الناتج المحلي غير النفطي إلى 1.2 تريليون ريال، مع التركيز على القطاعات الواعدة ومنها الطاقة المتجددة والبنية التحتية المرتبطة بها.

كما يراهن الصندوق على مشاريع الطاقة الشمسية والهيدروجين الأخضر وتقنيات التخزين، بهدف ترسيخ مكانة المملكة كمركز عالمي لإنتاج وتصدير الطاقة بمختلف أشكالها، وبذلك لم تعد الطاقة مجرد مصدر للإيرادات، بل أصبحت منصة للنمو الصناعي وجذب الاستثمارات وخلق فرص العمل، لتشكل الركيزة الثالثة في ثلاثية المستقبل إلى جانب البيانات والأدوية.

ثلاثية تصنع اقتصاد 2030م وما بعده

وعند جمع هذه القطاعات الثلاثة معًا تتضح الصورة التي تحاول استراتيجية صندوق الاستثمارات العامة رسمها. فالبيانات تمنح الاقتصاد الذكاء والكفاءة، والأدوية تستثمر في الإنسان وقدراته، والطاقة توفر البنية الأساسية للنمو والتوسع. إنها ليست مجرد قطاعات استثمارية منفصلة، بل منظومة متكاملة تمثل جوهر الاقتصاد العالمي القادم.

ولهذا يمكن النظر إلى الاستراتيجية الجديدة للصندوق باعتبارها انتقالاً من مرحلة بناء الأصول إلى مرحلة بناء المستقبل نفسه. فبين البيانات التي تعيد تشكيل الاقتصاد الرقمي، والأدوية التي تعيد تعريف الأمن الصحي، والطاقة التي تقود التحول العالمي نحو الاستدامة، تتشكل ملامح نموذج سعودي جديد يسعى إلى أن يكون حاضرًا في الصناعات التي ستحدد شكل العالم خلال العقود المقبلة. ■

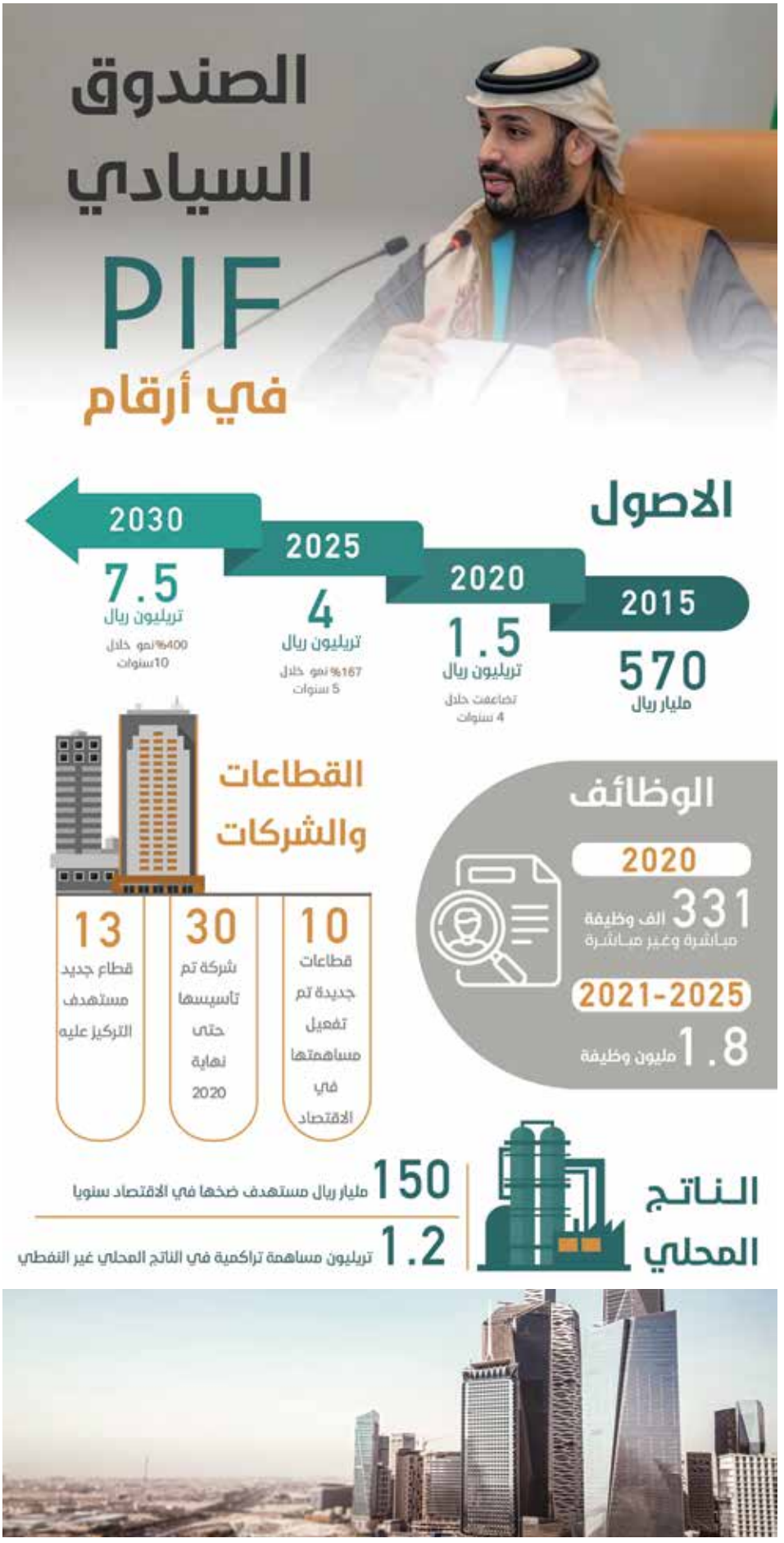

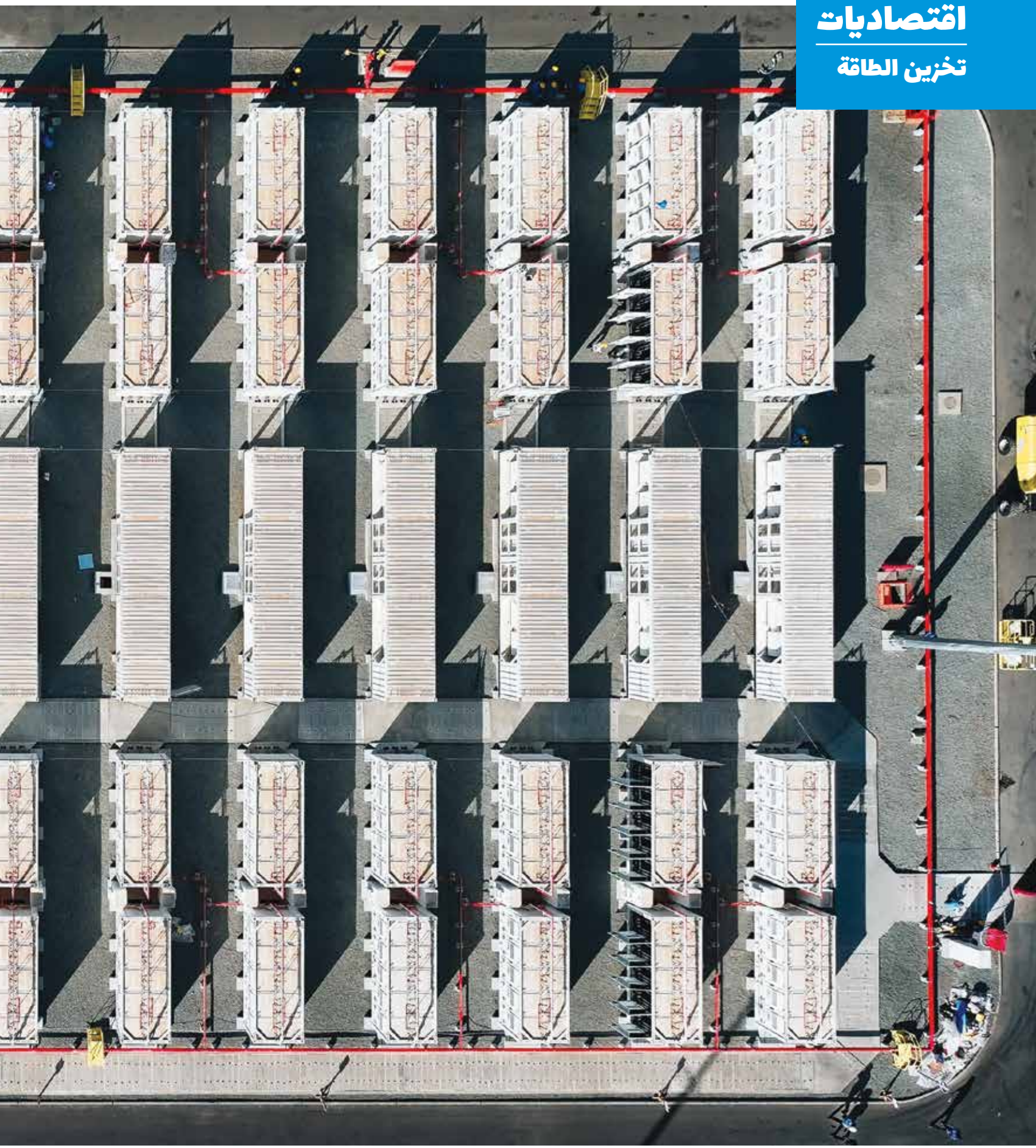

"تخزين الطاقة".. الحلقة المفقودة

الاقتصاد - هيئة التحرير

في الماضي كان تخزين الطاقة محدودًا ومكلفًا، فاعتمد العالم على الوقود الأحفوري، ومع التطور التكنولوجي وازدياد الوعي البيئي، أصبح التخزين ضرورة، بدءًا من السدود الكهرومائية، مرورًا بتطور البطاريات منذ "أليساندرو فولتا" عام 1800م، وصولاً إلى التقنيات الحديثة مثل بطاريات الليثيوم، ليصبح تخزين الطاقة جزءًا أساسيًا من التحول نحو الطاقة النظيفة.

أليساندرو فولتا أمام ابتكاره لأول بطارية بدائية

ويشهد الاقتصاد العالمي اليوم تحولاً كبيرًا في أحد أكثر قطاعاته نموًا، وهو قطاع تخزين الطاقة بالبطاريات، فقد أصبح هذا المجال، الذي كان يُنظر إليه سابقًا كجزء ثانوي مرتبط بالكهرباء، أحد أهم الاستثمارات الاستراتيجية عالميًا، مع معدل نمو سنوي يقترب من 50%، فلم يعد الحديث يدور فقط حول البطاريات بحد ذاتها، بل عن رهان عالمي بقيمة مليارات الدولارات لسد الفجوة بين إنتاج الطاقة واستهلاكها، والوصول إلى قدرة تشغيلية تتخطى 350 جيجاوات بحلول عام 2026م.

تخزين الطاقة وأهدافه

ويقصد بتخزين الطاقة عملية جمع الطاقة المنتجة في أوقات معينة لاستخدامها لاحقًا عند ارتفاع الطلب، وبمعنى آخر هو جمع الطاقة وحفظها كـ "احتياطي" لاستخدامها في أوقات أخرى، أي أنها آلية

أليساندرو فولتا

لحفظ الطاقة كاحتياطي يُستفاد منه عند الحاجة، وتكمن أهمية هذا المفهوم في أنه يساعد على استقرار شبكات الكهرباء ومنع تقلباتها، خاصة مع الاعتماد المتزايد على مصادر الطاقة المتجددة غير المستقرة مثل: الشمس والرياح، كما يمثل تخزين الطاقة خطوة أساسية في تقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري مثل النفط والفحم، والذي يؤدي إلى انبعاث غازات الدفيئة وتفاقم التغير المناخي والتلوث البيئي.

عن تطور تخزين الطاقة

في الماضي، لم يكن تخزين الطاقة المتجددة شائعًا بسبب تكلفته العالية، وكانت الدول تعتمد على محطات الوقود الأحفوري لتلبية الطلب المتزايد، ولكن مع التقدم التكنولوجي وتزايد الوعي البيئي، أصبح التخزين ضرورة وليس خيارًا، وبدأت الفكرة تتبلور مع أنظمة الطاقة الكهرومائية، حيث يتم تخزين الطاقة على شكل طاقة ميكانيكية في السدود وتحويلها لاحقًا إلى كهرباء.

أما على مستوى البطاريات، فقد بدأت الرحلة عام 1800م، مع العالم الإيطالي أليساندرو فولتا الذي ابتكر أول بطارية بدائية. لاحقًا، طور جاستون بلانتي بطارية الرصاص الحمضية القابلة لإعادة الشحن، ثم ظهرت بطاريات أكثر تطورًا على يد توماس إديسون، وتطورت لاحقًا حتى وصلنا إلى بطاريات الليثيوم والبطاريات القلوية الحديثة. وخلال القرن العشرين، ظل الاعتماد الأكبر على الوقود الأحفوري، لكن التلوث البيئي والاحتباس الحراري دفعا العالم للتحول نحو الطاقة النظيفة، ما جعل تخزين الطاقة عنصرًا أساسيًا في هذا التحول.

> **"تخزين الطاقة" بات خيارًا رئيسيًا واستثمارًا استراتيجيًا تبلغ قيمته عشرات المليارات من الدولارات.**

> **أعلنت المملكة في ديسمبر 2025م عن أكبر نظام لتخزين الكهرباء بالبطاريات في العالم يغطي احتياجات أكثر من 400 ألف منزل.**

أهمية وفوائد تخزين الطاقة

ويُعد تخزين الطاقة من أهم الحلول لمواجهة أزمة الطاقة عالميًا، إذ يوفر فوائد اقتصادية وبيئية وتشغيلية متعددة، أولاً، يسهم في تقليل التكاليف على المدى الطويل، خاصة في أنظمة الطاقة الشمسية المنزلية، رغم ارتفاع تكلفة التركيب الأولية، كما يتيح توفير طاقة احتياطية تستخدم عند انقطاع الكهرباء، ما يقلل الخسائر في المنازل والشركات، ومن الناحية التاريخية، استخدمت تقنيات التخزين الحراري منذ القرن التاسع عشر، مثل حفظ الطعام باستخدام الجليد، وتطورت لاحقًا لتستخدم في تدفئة وتبريد المباني، كما يسهم التخزين في رفع كفاءة شبكات الكهرباء وتحسين استقرارها، ويُسهّل دمج مصادر الطاقة المتجددة ضمن الشبكات الوطنية. بالإضافة إلى ذلك، يدعم تشغيل السيارات الكهربائية، ويساعد في تلبية الطلب خلال فترات الذروة عندما يكون الإنتاج المتجدد غير كافٍ.

طرق تخزين الطاقة واستخداماتها

ومع تطور التكنولوجيا، تعددت طرق تخزين الطاقة بشكل كبير، وأصبحت تشمل عدة تقنيات رئيسة، **أولهما:** التخزين بالبطاريات، وهو الأكثر انتشارًا، ويعتمد على تحويل الكهرباء إلى طاقة كيميائية قابلة للتخزين، ومن أبرز أنواعه بطاريات الرصاص الحمضية وبطاريات الليثيوم أيون، إضافة إلى تقنيات حديثة مثل بطاريات الحالة الصلبة وبطاريات التدفق، **وثانيهما:** التخزين المائي، وتعد السدود الكهرومائية من أكبر وسائل التخزين في العالم، حيث تُخزن الطاقة عبر ضخ المياه وإطلاقها لاحقًا

مشروع بيشة لتخزين الطاقة بالبطاريات

لتوليد الكهرباء، وتصل كفاءتها إلى ما بين 75% و85%. وتشير تقارير الطاقة الدولية إلى أن هذا النوع يمثل نحو 90% من إجمالي التخزين العالمي، **وثالثهما:** التخزين الحراري، والذي يستخدم في تخزين الحرارة أو البرودة، ويُوظف في أنظمة التكييف والتدفئة، خاصة في المباني والمجمعات الكبيرة، **ورابعهما:** تخزين الهواء المضغوط، ويعتمد على ضغط الهواء وتخزينه في كهوف أو خزانات، ثم استخدامه لاحقًا لتشغيل التوربينات وتوليد الكهرباء، **وأخيرًا** التخزين بالجاذبية، وهو تقنية حديثة تقوم على رفع كتل ضخمة من الخرسانة وتخزين الطاقة في وضعية الرفع، ثم إطلاقها لتوليد الكهرباء عند الحاجة.

المملكة وتخزين الطاقة

حققت المملكة تقدمًا كبيرًا في هذا المجال، لتصبح ضمن أكبر عشر أسواق عالمية في تخزين الطاقة بالبطاريات، وتسعى المملكة إلى تشغيل 8 جيجاوات/ساعة من مشاريع التخزين بحلول عام 2025م و22 جيجاوات/ساعة بحلول 2026م، ما يجعلها في المرتبة الثالثة عالميًا بعد الصين والولايات المتحدة، كما تهدف ضمن رؤية الطاقة المتجددة إلى أن تمثل مصادر الطاقة النظيفة 50% من إنتاج الكهرباء بحلول 2030م، مع الوصول إلى سعة تخزين تصل إلى 48 جيجاوات/ساعة.

ومن أبرز المشاريع مشروع بيشة لتخزين الطاقة بالبطاريات الذي يضم مئات الحاويات المتطورة لتخزين الكهرباء واستخدامها عند الحاجة، وفي عام 2025م، دشنت المملكة أحد أكبر أنظمة تخزين الطاقة في العالم بسعة 7.8 جيجاوات/ساعة موزعة على عدة مواقع، ومن المتوقع أن يوفر هذا النظام أكثر من 2.2 مليار كيلووات/ساعة سنويًا، وهو ما يكفي مئات الآلاف من المنازل.

التوقعات المستقبلية

لم تعد البطاريات تكتفي بدعم الطاقات المتجددة وتخزين الطاقة بها، بل باتت بديلاً قويًا لتخزين الكهرباء بالغاز، وهو ما يعكس الدور المتزايد لأنظمة التخزين بالبطاريات بوصفها عنصراً أساسياً في أنظمة الكهرباء الحديثة والنظيفة.

ومن المتوقع أن تشهد بطاريات تخزين الطاقة خلال السنوات القليلة القادمة نموًا كبيرًا في الأسواق العالمية، باعتبارها أحد الحلول الفعالة لتخزين الطاقة المتولدة من المصادر المتجددة.

وتشير التقارير إلى أن زخم انتشار أنظمة تخزين الطاقة بالبطاريات سيتسارع خلال عام 2026م، في ظل حالة النمو في هذا القطاع بالأسواق الرئيسة مثل الصين والولايات المتحدة والمملكة المتحدة وأستراليا وألمانيا، وكذلك في الأسواق الناشئة والشرق الأوسط مثل السعودية وتشيلي وأوروبا الشرقية.

وفي هذا الإطار، تشير شركة "ريستاد إنرجي" للأبحاث أن السعة التشغيلية لتخزين البطاريات خلال عام 2025م، تجاوزت 250 جيجاوات، متخطية لأول مرة تخزين الطاقة الكهرومائي، كما تخطت الإضافات السنوية 100 جيجاوات (قدرة) /280 جيجاوات -ساعة (سعة) في عام 2025م ومن المتوقع أن تتجاوز 130 جيجاوات /350 جيجاوات -ساعة خلال العام الجاري.

وفي العام الماضي 2025م، تجاوز توليد الكهرباء من البطاريات في ولاية فيكتوريا الأسترالية إنتاج محطات الغاز، أما في ولاية كاليفورنيا الأمريكية، فقد أسهمت البطاريات بأكثر من 20% من توليد الكهرباء خلال فترات المساء في أبريل 2025م، على خلاف السنوات السابقة؛ إذ كانت محطات الغاز الطبيعي هي التي تقوم بهذا الدور.

ولا شك أن تراجع تكاليف البطاريات في عام 2025م، كان أحد عوامل ازدهار تخزين الطاقة من خلال البطاريات؛ حيث تراجعت التكلفة الإجمالية الجاهزة لمشروعات تخزين الطاقة بالبطاريات في الصين بنحو 15%، لتصل إلى مستويات منخفضة بلغت نحو 150 دولارًا لكل كيلووات/ ساعة.

التحديات التي تواجه القطاع

وعلى الرغم من النمو السريع، يواجه قطاع تخزين الطاقة عدة تحديات مهمة، أبرزها ارتفاع تكاليف الاستثمار والصيانة، مما يؤثر على الجدوى الاقتصادية لبعض المشاريع، خاصة في ظل تقلب أسعار الطاقة، كما توجد تحديات تقنية تتعلق بقدرة البطاريات على التخزين طويل الأمد، إضافة إلى محدودية كفاءة بعض تقنيات مثل الهيدروجين في التخزين والنقل.

ومن التحديات أيضًا الاعتماد الكبير على الصين في سلاسل الإمداد، خصوصًا في المواد الخام مثل الليثيوم والكوبالت، ما يجعل السوق العالمي حساسًا لأي تغييرات في السياسات أو الإنتاج، هذا وتعاني بعض الدول من ضعف البنية التحتية اللازمة لدمج أنظمة التخزين مع شبكات الكهرباء، بالإضافة إلى غياب معايير عالمية موحدة لهذه الأنظمة.

يمكن القول إن تخزين الطاقة بالبطاريات لم يعد مجرد تقنية مساعدة، بل أصبح ركيزة أساسية في مستقبل الطاقة العالمي. فهو يجمع بين دعم الطاقة المتجددة، وتعزيز استقرار الشبكات، وتقليل الانبعاثات الكربونية، ومع استمرار التطور التكنولوجي وانخفاض التكاليف، من المتوقع أن يتحول هذا القطاع إلى أحد أهم أعمدة الاقتصاد العالمي في العقود القادمة، مع دور متزايد في بناء نظام طاقة أكثر استدامة ومرونة وكفاءة. ■

أسواق
النفط

النفط.. بين الفرص والأرباح!

الاقتصاد - هيئة التحرير

تُعد أسواق النفط الأكثر حساسية تجاه المتغيرات السياسية والأمنية؛ إذ لا ترتبط حركة الأسعار بحجم الإنتاج والإمدادات فحسب، بل بدرجة كبيرة بالتوقعات والمخاطر المحتملة؛ ففي كل مرة تشهد فيها مناطق إنتاج الطاقة الرئيسة اضطرابات أو نزاعات، تتجه الأنظار نحو أسواق النفط التي غالبًا ما تكون أول المتأثرين بتلك التطورات.

وقد مثَّلت الحرب بين الولايات المتحدة وإيران نموذجًا بارزًا لهذه العلاقة المعقدة بين الجغرافيا السياسية وأسواق الطاقة، بعدما تسببت في واحدة من أكبر اضطرابات إمدادات النفط خلال التاريخ الحديث، إثر إغلاق مضيق هرمز وتعطل ما يقارب 15% من الإمدادات العالمية. فلم تعد الأزمة مجرد تحدٍ لقطاع الطاقة، بل اختبار جديد لقدرة الاقتصاد العالمي على مواجهة صدمات جيوسياسية متلاحقة خلال فترة زمنية قصيرة.

الحرب وتأثيرها على أسواق النفط

ومع اندلاع الحرب في أواخر فبراير 2026م، بدأت أسعار النفط في الارتفاع حتى قبل حدوث أي نقص فعلي في الإمدادات، مدفوعة بمخاوف الأسواق من احتمال تراجع المعروض العالمي أو تعطل طرق الشحن الحيوية، وعلى رأسها مضيق هرمز الذي تمر عبره ما بين 15% و20% من تجارة النفط العالمية المنقولة بحرًا.

كما عززت مكانة إيران كأحد كبار المنتجين العالميين للنفط من حالة القلق في الأسواق، في ظل احتمالات تعرض منشآتها النفطية لأضرار مباشرة أو فرض قيود على صادراتها. وفي المقابل، واجهت دول الخليج العربي تحديات إضافية تمثلت في استهداف بعض البنى التحتية المرتبطة بالطاقة وارتفاع تكاليف الشحن والتأمين وصعوبات النقل البحري.

وقبيل الحرب، وتحديدًا في 27 فبراير 2026م، كانت أسعار النفط تدور حول مستوى 72 دولارًا للبرميل، إلا أنها قفزت بعد بدء العمليات العسكرية لتتراوح بين 90 و108 دولارات خلال الفترة من 28 فبراير وحتى 10 مارس.

وخلال الأيام الأولى من شهر مارس، ارتفعت الأسعار بأكثر من 8 دولارات للبرميل عقب إعلان إيران استهداف أي سفينة تحاول عبور مضيق هرمز، بينما بلغت الأسعار ذروتها في منتصف مارس مسجلة نحو 119 دولارًا للبرميل نتيجة تصاعد التهديدات بإغلاق المضيق واستمرار الهجمات على منشآت الطاقة.

"إذا كانت الدول المنتجة للنفط تستفيد كثيرًا من زيادة الأسعار، إلا أن المستفيد الأكبر من "فجوة العرض"، هي شركات النفط الكبرى.

"الأزمات الجيوسياسية لا تزيد إنتاج النفط، لكنها تعيد تسعير المخاطر فورًا، مما يحول التوتر إلى أرباح فورية في ميزانيات الشركات الكبرى.

ومع استمرار الحرب وتعثر جزء من الصادرات النفطية، استقرت الأسعار قرب مستوى 112 دولارًا للبرميل في أواخر مارس، قبل أن تشهد أول تراجع حاد مع ظهور مؤشرات على قرب التوصل إلى وقف لإطلاق النار، لتنخفض إلى نحو 100 دولار مطلع أبريل، كما واصلت الأسعار تراجعها تدريجيًا مع تحسن حركة الملاحة في المضيق، لتصل إلى نحو 92 دولارًا للبرميل مع انتهاء الحرب.

الأزمات وعلاوة المخاطر الجيوسياسية

وتكشف المقارنة بين الحرب على إيران وأزمات الطاقة السابقة أن أسعار النفط غالبًا ما ترتفع بوتيرة تفوق حجم النقص الفعلي في الإمدادات، ويرجع ذلك إلى ما يعرف بـ "علاوة المخاطر الجيوسياسية"، وهي الزيادة السعرية الناتجة عن المخاوف والتوقعات المرتبطة بالأحداث السياسية والعسكرية.

ففي حين رفعت الحرب أسعار النفط من 72 دولارًا إلى نحو 119 دولارًا للبرميل، بزيادة تقارب 65%، شهدت أزمة غزو الكويت وحرب الخليج عام 1990م ارتفاعًا أكبر، حيث قفزت الأسعار من 17 دولارًا إلى 41 دولارًا للبرميل، أي بزيادة تجاوزت 140%.

وتؤكد هذه السوابق التاريخية أن الأسواق تتفاعل مع احتمالات تعطل الإمدادات قبل وقوعها فعليًا، ما يجعل العامل النفسي والتوقعات المستقبلية عنصرًا مؤثرًا في تحديد الأسعار لا يقل أهمية عن حجم الإنتاج نفسه.

حرب روسيا وأوكرانيا وأثرها على الأسواق

وقد مثّلت الحرب الروسية الأوكرانية واحدة من أبرز الصدمات الجيوسياسية التي شهدتها أسواق الطاقة خلال السنوات الأخيرة، حيث دفعت أسعار النفط إلى مستويات مرتفعة وأسهمت في زيادة معدلات التضخم عالميًا، الأمر الذي دفع عديدًا من البنوك المركزية إلى رفع أسعار الفائدة لمواجهة الضغوط التضخمية.

ففي عام 2022م، ارتفعت أسعار النفط من نحو 95 دولارًا للبرميل لتصل في ذروتها إلى قرابة 130 دولارًا نتيجة المخاوف من فرض عقوبات على الصادرات الروسية واحتمال حدوث نقص في المعروض العالمي، كما أسهمت الهجمات الأوكرانية على بعض الموانئ النفطية الروسية في تعطيل عمليات التصدير وزيادة حالة عدم اليقين في الأسواق، ورغم تلك التحديات، استفادت روسيا من ارتفاع الأسعار باعتبارها من كبار مصدري النفط عالميًا، ما يعكس الطبيعة المعقدة لتأثيرات الأزمات الجيوسياسية على أسواق الطاقة.

المضاربات ودورها في تحريك الأسعار

وعلى الرغم من أهمية العرض والطلب في تحديد أسعار النفط، فإن التجارب المتكررة تؤكد أن المضاربات في الأسواق المالية تمثل أحد أكثر العوامل تأثيرًا خلال المراحل الأولى من الأزمات؛ فالمستثمرون والمتداولون لا ينتظرون حدوث نقص فعلي في الإنتاج أو الإمدادات، بل يسارعون إلى شراء العقود الآجلة تحسبًا لارتفاع الأسعار مستقبلاً، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الطلب المالي على النفط ودفع الأسعار إلى مستويات أعلى.

وقد شهدت الأسواق عديدًا من الأمثلة على ذلك، ففي حرب الخليج عام 1990م، قفزت الأسعار بأكثر من 100% نتيجة الشراء المكثف للعقود الآجلة، كما ارتفعت الأسعار خلال حرب العراق عام 2003م، قبل أن تتراجع لاحقًا عندما اتضح أن الإمدادات لن تتأثر بصورة جوهرية.

وثمة من يرون أن جزءًا كبيرًا من ارتفاع أسعار النفط خلال الحرب الأخيرة كان نتيجة إعادة تسعير المخاطر في أسواق العقود الآجلة، وليس بسبب نقص فعلي في المعروض النفطي، كما تشير بعض التقديرات إلى أن مجرد احتمال توجيه ضربات لإيران أضاف ما بين 5 و18 دولارًا للبرميل كعلاوة مخاطر جيوسياسية.

من المستفيد من ارتفاع الأسعار؟

وبرغم اختلاف الآراء حول مدى استفادة النفط من الحروب، فإن التجارب التاريخية تشير إلى أن الأسواق النفطية تتفاعل سريعًا مع الأزمات قبل أن تعيد تقييم الأوضاع لاحقًا، وتحقق الدول المصدرة للنفط مكاسب اقتصادية كبيرة نتيجة ارتفاع الأسعار، إذ ترتفع الإيرادات الحكومية وتزداد قدرة الحكومات على تمويل مشاريع البنية التحتية والخدمات العامة وبرامج التنمية المختلفة، كما تسهم زيادة العائدات النفطية في تحسين الميزان التجاري وتعزيز احتياطيات النقد الأجنبي ودعم استقرار العملات المحلية. ومن جهة أخرى، يؤدي ارتفاع الأسعار إلى تحفيز الاستثمارات في قطاع الطاقة وزيادة الإنفاق على عمليات

الاستكشاف والتطوير والتكرير والصناعات البتروكيماوية، فضلاً عن خلق فرص عمل جديدة وتعزيز النشاط الاقتصادي في عديد من القطاعات المرتبطة بالطاقة.

شركات النفط الكبرى: المستفيد الأكبر

إذا كانت الدول المنتجة تستفيد من ارتفاع الأسعار، فإن شركات النفط الكبرى غالبًا ما تكون المستفيد الأكبر خلال فترات الأزمات، خاصة الشركات المتكاملة التي تجمع بين الإنتاج والتكرير والتداول التجاري.

فعندما ترتفع التوقعات بحدوث نقص في الإمدادات دون أن يتراجع الإنتاج الفعلي بصورة فورية، تنشأ فجوة بين العرض المتوقع والعرض الحقيقي، وهو ما يخلق فرصًا كبيرة لتحقيق أرباح من عمليات التداول والمضاربة والتحوط المالي.

وتشير التقديرات إلى أن أرباح بعض شركات النفط الكبرى خلال الحرب الأخيرة على إيران ارتفعت بنسب تراوحت بين 30% وأكثر من 100%، ولم تكن هذه المكاسب ناتجة عن الإنتاج فقط، بل عن أنشطة التداول والاستفادة من الفروقات بين الأسعار الفورية والعقود الآجلة.

ولذلك، فإن الشركات التي تجمع بين الإنتاج والتجارة وإدارة المخاطر المالية غالبًا ما تحقق أكبر المكاسب خلال فترات التوترات الجيوسياسية، حيث تتحول المخاطر إلى فرص استثمارية وأرباح مباشرة.

التداعيات الاقتصادية العالمية

وفي المقابل، لا تقتصر آثار ارتفاع أسعار النفط على المكاسب التي تحققها الدول المنتجة والشركات الكبرى، بل تمتد لتفرض أعباء كبيرة على الاقتصاد العالمي.

فارتفاع أسعار النفط يؤدي إلى زيادة تكاليف النقل والإنتاج، الأمر الذي ينعكس على أسعار السلع والخدمات ويرفع معدلات التضخم. كما يؤدي إلى تراجع القوة الشرائية للمستهلكين وتقليص الإنفاق على القطاعات الأخرى، وهو ما ينعكس سلبًا على معدلات النمو الاقتصادي.

وتواجه الدول المستوردة للنفط ضغوطًا مضاعفة نتيجة ارتفاع فاتورة الواردات وتزايد عجز الميزان التجاري والضغط على الموازنات العامة وبرامج التنمية. كما تتأثر سلاسل الإمداد العالمية والقطاعات الصناعية المختلفة نتيجة ارتفاع تكاليف الطاقة.

وقد أسهمت هذه المخاوف في دفع عديد من القوى الاقتصادية الكبرى إلى دعم جهود التهدئة خلال الحرب على إيران، إدراكًا منها أن استمرار الصراع كان قد يقود إلى مستويات قياسية من الأسعار ويزيد الضغوط على الاقتصاد العالمي.

آليات مواجهة الصدمات النفطية

وعلى الرغم من أن الاقتصاد العالمي أصبح أكثر قدرة على التكيف مع الصدمات مقارنة بالماضي، نتيجة الخبرات المتراكمة من جائحة كورونا والأزمات التجارية والحروب الأخيرة، فإن الحاجة لا تزال قائمة لتطوير آليات أكثر فاعلية للتعامل مع تداعيات الأزمات الجيوسياسية.

وتشمل هذه الآليات تعزيز مرونة أسواق الطاقة، وتطوير البنية التحتية لنقل النفط، وتوسيع شبكات خطوط الأنابيب، وتنويع مصادر الإمدادات ومسارات الشحن، إضافة إلى الاستخدام المنظم للاحتياطيات الاستراتيجية عند الضرورة.

وتؤكد التجارب التاريخية أن النفط يظل أحد أكثر القطاعات استفادة من التوترات والأزمات الجيوسياسية، حيث تدفع المخاوف وعدم اليقين الأسعار إلى الارتفاع حتى قبل حدوث نقص فعلي في الإمدادات؛ غير أن المكاسب التي تحققها الدول المنتجة والشركات النفطية الكبرى تقابلها تكاليف اقتصادية واسعة يتحملها الاقتصاد العالمي من خلال ارتفاع التضخم وتباطؤ النمو وزيادة الضغوط على الدول المستوردة للطاقة. ومن ثم، فإن مواجهة آثار الأزمات النفطية لا ينبغي أن تقتصر على زيادة الإنتاج فقط، بل تتطلب بناء منظومة أكثر قدرة على امتصاص الصدمات الجيوسياسية من خلال تنويع الإمدادات، وتعزيز أمن الطاقة، وتطوير البنية التحتية، بما يضمن استقرار الأسواق وحماية الاقتصاد العالمي من التقلبات الحادة. ■

اقتصاد عالمي بأدوات مختلفة!

عبدالعزيز المقبل
X: @AzizSapphire

يشهد الاقتصاد العالمي تحولاً جوهريًا يستعد معه للدخول في مرحلة جديدة من التنافس الإنتاجي، تتجاوز المفاهيم التقليدية التي ركزت لعقود على تحفيز الأعمال، وخلق الوظائف، وإدارة أدوات السياسة النقدية والمالية، إضافة إلى مؤشرات الاقتصاد الكلي والجزئي.

فالمعادلة الاقتصادية الجديدة لم تعد تقاس فقط بمعدلات النمو أو مستويات التضخم والبطالة، بل أصبحت ترتبط بقدرة الدول على بناء منظومات إنتاجية مرنة وقادرة على الصمود أمام الصدمات المتكررة، وتحقيق قدر أكبر من الاكتفاء والكفاءة في سلاسل الإمداد والتوريد.

وتتمثل السمة الأولى للاقتصاد العالمي الجديد في إعادة تشكيل العلاقات الإقليمية بين الدول ضمن عالم متعدد الأقطاب، حيث لم تعد العولمة التقليدية وحدها المحرك الأساسي للتجارة والاستثمار. فقد بدأت التكتلات الإقليمية تلعب دورًا أكبر في رسم خرائط الإنتاج والتبادل التجاري، مع تنامي الاعتماد على الشراكات الاقتصادية والجغرافية القريبة، دون أن يلغي ذلك حالة التنافس العالمي التي أصبحت عابرة للأقاليم. فكل إقليم يسعى إلى تعزيز مكانته في الصناعات الاستراتيجية والتقنيات المتقدمة والطاقة والموارد الحيوية، في سباق يهدف إلى ضمان الأمن الاقتصادي وتحقيق التفوق الصناعي.

أما السمة الثانية، فتتمثل في التعامل مع الانقطاعات والاضطرابات الكبرى التي باتت سمة متكررة للنظام الاقتصادي العالمي. فقد أثبتت السنوات الأخيرة أن الحروب التجارية، والأزمات الصحية، والتوترات الأمنية والعسكرية، والكوارث الطبيعية، قادرة على إحداث اضطرابات عميقة في الأسواق العالمية وسلاسل التوريد، الأمر الذي دفع الحكومات والشركات إلى إعادة النظر في نماذج الإنتاج والتوزيع وإدارة المخاطر.

ولم يعد الهدف الأوحد هو تعظيم الكفاءة وتقليل التكاليف، بل أصبح تحقيق المرونة والقدرة على الاستمرار تحت مختلف الظروف جزءًا أساسيًا من الاستراتيجية الاقتصادية، ولهذا السبب تتسارع الاستثمارات في توطين الصناعات، وتنويع مصادر الاستيراد، وتطوير البنية التحتية اللوجستية، وتعزيز الأمن الغذائي وأمن الطاقة، باعتبارها ركائز للاستقرار الاقتصادي طويل الأمد.

وفي ظل هذه التحولات، ستصبح القدرة على التكيف مع المتغيرات واستشراف المخاطر عاملاً حاسمًا في تحديد مكانة الدول ضمن الاقتصاد العالمي الجديد، فلم يعد التنافس يدور حول حجم الإنتاج فقط، بل حول سرعة الاستجابة للأزمات، ومرونة سلاسل القيمة، والقدرة على تحويل التحديات إلى فرص للنمو والتنمية المستدامة.

أسواق

غاز الهيليوم

خناق الهيليوم.. تهديد صامت للرقائق

الاقتصاد - هيئة التحرير

بينما يظنّه الكثيرون مجرد أداة لملء بالونات الحفلات، يمثل "غاز الهيليوم" عصب الصناعات الفائقة الدقة وسرّ قوتها، بما في ذلك صناعة أشباه الموصلات (الرقائق الإلكترونية)، وهندسة الطيران، والصناعات الكيميائية والصيدلانية، والألياف البصرية؛ واليوم، مع تصاعد التوترات في مضيق هرمز، لا تواجه سفن الشحن خطر الصواريخ فقط، بل يواجه العالم اختناقًا صامتًا يهدد بتعطيل سلاسل إمداد التكنولوجيا الفائقة.

هذا الخناق الصامت تتضح أبعاده داخل غرف تصنيع الرقائق الإلكترونية؛ حيث تحتوي المنتجات اليوم على أكثر من مليار ترانزستور محفور على رقائق سيليكون لا تتعدى حجم ظفر الإصبع، ولتحقيق هذا التعقيد الهندسي الفائق، تمر الرقائق التي يصل قطرها إلى 30 سم بخطوط إنتاج معقدة تتطلب تحكمًا دقيقًا في العمليات على المستوى الذري.

خريطة النفوذ الجيوسياسي لغاز الهيليوم

وهنا تحديدًا، يتربع الهيليوم على رأس المواد الغازية والكيميائية الحرجة؛ بفضل خصائصه الاستثنائية من خمول كيميائي، وصغر حجم ذري، وقدرة فائقة على التبريد ونقل الحرارة، وهي المزايا التي تفسر التوقعات بقفزة قياسية في الطلب العالمي عليه بأكثر من خمسة أضعاف بحلول عام 2035م.

ولكن معضلة هذا الغاز الاستراتيجي تكمن في تركز إنتاجه عالميًا؛ إذ تسيطر دولتان فقط على أكثر من ثلاثة أرباع المعروض العالمي، وقد تضاعفت حدة الأزمة مؤخرًا عقب تراجع إنتاج الدوحة بشكل ملحوظ نتيجة استهداف أكبر مصفاة للغاز الطبيعي في العالم بمدينة رأس لفان الصناعية، ما أحدث هزة عنيفة في سلاسل الإمداد الآسيوية المعتمدة بالكامل على الممر المائي.

وتعتمد كوريا الجنوبية بشكل أساسي على الإمدادات القطرية، حيث تستورد سول 64.7% من احتياجاتها من الهيليوم الصناعي من قطر، كما تتأثر أيضًا دول رئيسة أخرى منتجة للرقائق الإلكترونية، مثل تايوان والصين واليابان، من تعطيل 30% من الإنتاج العالمي، مما يهدد استثمارات الشركات الكبرى التي تقدر بمليارات الدولارات. هذا وتُخصص شركات الحوسبة السحابية العملاقة، بما فيها "أمازون" و"مايكروسوفت" و"جوجل" و"ميتا"، مجتمعةً ما يقارب 650 مليار دولار للبنية التحتية للذكاء الاصطناعي في الولايات المتحدة هذا العام وحده، وهو استثمار يفترض استقرار سلاسل التوريد الأساسية.

"ثمة توقعات بأن ترتفع قيمة سوق الهيليوم العالمية إلى 6.8 مليار قدم مكعب نهاية العام الجاري، مقارنةً مع 6.4 مليار قدم مكعب عام 2025م.

المخزونات الاحتياطية توفر بعض الوقت

وذكر المحلل الاقتصادي الأمريكي، "نيك ليشتنبرغ"، أن المخزونات الاحتياطية توفر بعض الوقت، لكنها لن تعالج المشكلة بشكلٍ نهائي، ففي الواقع، وقبل اندلاع الحرب الأمريكية الإيرانية، بلغ الطلب العالمي على الهيليوم حوالي 170 مليون متر مكعب في عام 2025م، مقابل عرضٍ قدر بنحو 184 مليون متر مكعب، وقد استثمر المُنتجون بكثافة في سعة التخزين، مشيرًا إلى أن كهف تخزين الهيليوم التابع لشركة "إير ليكيد" في ألمانيا قادر على استيعاب ما يُقارب احتياجاتها لمدة عام، بينما قامت شركة "ليندي" بتشغيل كهف تخزين ضخم في بومونت بولاية تكساس، في يوليو 2025م، بسعة تتجاوز 85 مليون متر مكعب، أي ما يُقارب نصف الطلب العالمي في العام الماضي.

ودخلت شركتا "سامسونج" و"إس كيه هاينكس" الكوريتين الجنوبيتين لصناعة الرقائق الإلكترونية عام 2026م، بمخزون كافٍ من الهيليوم يكفي حتى يونيو من العام نفسه على الأقل، على الرغم من أنهما تدفعان علاوات لتأمين الإمدادات من مصادر أمريكية، ومع ذلك، لا يُمكن حفظ الهيليوم السائل في الحاويات إلا لمدة 45 يومًا تقريبًا قبل أن يبدأ بالتلف، لذا فقد ارتفعت أسعاره الفورية بالفعل بشكلٍ حاد.

سلسلة توريد الذكاء الاصطناعي

وأضاف " ليشتنبرغ"، أن هذه الأزمة تكشف عن هشاشة هيكلية تجاهلها قطاع الذكاء الاصطناعي إلى حدٍ كبير، فعلى عكس غاز النيون، الذي ارتفعت فيه استثمارات إعادة التدوير بعد نفص الإمدادات جراء الحرب الأوكرانية، يُمثل الهيليوم تحديًا أكبر في التخفيف من آثاره، لأن بعض خطوات التصنيع، مثل "كشف التسرب"، لا تُتيح أي فرصة لإعادة التدوير تقريبًا، مشددًا على أن الهيليوم لا يحظى بالاهتمام الكافي في سلسلة توريد الذكاء الاصطناعي، مع أنه يستحق ذلك، فهو ليس ضروريًا لتبريد الرقائق أثناء عملية حفرها فحسب، بل لا يوجد بديل عملي له على نطاق واسع.

ورغم الأزمة الحالية التي تشير إلى كيف يتحول اختناق الممرات المائية إلى سكتة تقنية عالمية، وكيف أعاد نقص المواد الخام رسم خريطة الأمن الرقمي العالمي لعام 2026م، فثمة توقعات بأن ترتفع قيمة سوق الهيليوم العالمية إلى 6.8 مليار مع 6.4 مليار قدم مكعبة عام 2025م، وأن تسجل حوالي 9 مليارات قدم مكعبة بحلول عام 2031م، بمعدل نمو سنوي مركب قدره 5.7% خلال الفترة المتوقعة (2026م-2031م)، ويُعزى هذا النمو إلى الطلب القوي من قطاعات صناعية، مثل أشباه الموصلات، والتصوير الطبي، وإطلاق المركبات الفضائية التجارية، والحوسبة الكمومية.

ومن المتوقع أيضًا، ارتفاع حجم سوق أشباه المواصلات العالمي إلى حوالي 1.3 تريليون دولار بحلول عام 2035م، مقارنةً مع 676 مليار دولار بنهاية العام الجاري، و628 مليار دولار العام الماضي، بمعدل نمو سنوي مركب قدره 7.4% خلال الفترة (2026م-2035م).

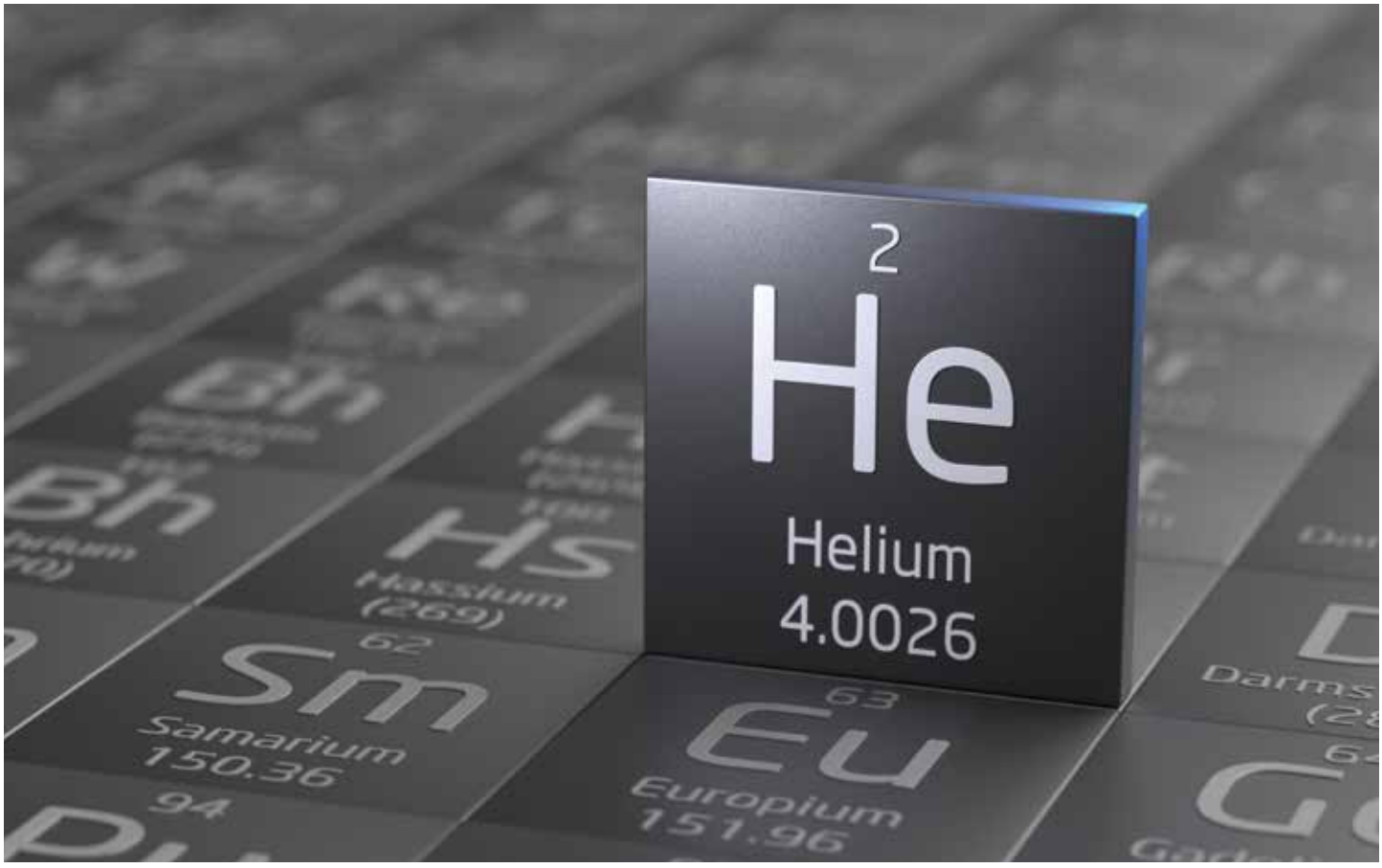

وأشار الخبير الدولي في قطاع التعدين، "مفلح هدايت" إلى أن أزمة نقص الهيليوم جراء غلق مضيق هرمز، كشفت عن فجوة هيكلية في السياسات، كانت موجودة قبل وقتٍ طويل، حيث كانت سلاسل الإمداد التكنولوجية الأكثر تقدماً في العالم تعتمد بهدوء على غاز أحادي العنصر يتم إنتاجه في أقل من ستة مرافق عالمية رئيسة، بدون إطار احتياطي منسق، وبدون مسار بديل، وساعة تبخر مدتها 45 يومًا على أي مخزون عالق!

وتابع بقوله إن أكثر ما يُثير القلق على المدى الطويل من هذه الأزمة ليس الاضطراب بحد ذاته، بل غياب أي آلية دولية منسقة لإدارته، فعلى سبيل المثال، تتولى وكالة الطاقة الدولية تنسيق الاحتياطيات الاستراتيجية للنفط بين الدول الأعضاء، بينما لا يوجد إطار عمل مماثل للهيليوم، كما أن معظم الاحتياطيات الاستراتيجية الوطنية التي تشمل الهيليوم صُممت للاستخدامات العسكرية والحكومية، وليس لسلاسل توريد أشباه الموصلات التجارية، فلم يسبق أن خضع حجم اعتماد صناعة الرقائق الإلكترونية الحديثة على غازٍ لطالما اعتُبر منتجًا صناعيًا ثانويًا رخيصًا لاختبارات رسمية في مواجهة سيناريو اضطراب جيوسياسي بهذا الحجم. وأضاف أن الأزمة الحالية تأتي في وقت يشهد فيه الطلب على أشباه الموصلات مستويات قياسية، مدفوعًا بشكل شبه كامل بالاستثمار في البنية التحتية للذكاء الاصطناعي، حيث يُعد تصنيع رقائق الذكاء الاصطناعي المتقدمة بتقنيات (2، 3 نانومتر) أكثر استهلاكًا للهيليوم لكل رقاقة مقارنةً بالأجيال السابقة، نظرًا لدقة التصنيع العالية التي تتطلب إدارة حرارية أكثر دقة وبيئات كيميائية أنقى في كل مرحلة.

تقويض استثمارات بمليارات الدولارات

من جانبه، أوضح الخبير في مؤسسة أوبزرفر للأبحاث الدولية، "براتيك ترياثي"، أنه على الرغم من الارتفاع الكبير في أسعار الهيليوم الفورية، إلا أن هذا لا يُشكل مصدر قلق، لأن الصناعة تعتمد في الغالب على عقود طويلة الأجل، ومع ذلك، وفي حالة نقص المعروض لفترة طويلة، فإن الموردين سيضطرون إلى إعلان حالة القوة القاهرة لعملائهم المتعاقدين، لافتًا إلى أن هذا الوضع، يُهدد بتقويض استثمارات بمليارات الدولارات في البنية التحتية الرقمية التي تعهدت بها شركات الذكاء الاصطناعي العملاقة.

فعلى سبيل المثال، يُركز برنامج الإنفاق الرأسمالي لشركة (تي إس إم سي) لعام 2026م، والذي يُتوقع أن يصل إلى 56 مليار دولار، بشكلٍ كبير على تطوير تقنيات التصنيع والتغليف المتقدمة، ويفترض كل دولار من هذا الاستثمار توفر الهيليوم بكميات لا تستطيع الظروف الحالية استيعابها، وقد توقعت الشركة نموًا في الإيرادات يزيد على 30% العام الجاري مدفوعًا بالطلب المرتبط بالذكاء الاصطناعي، إلا أن هذا النمو يحمل الآن مخاطر إمداد كامنة لم تكن موجودة في التوقعات السائدة قبل ثلاثة أشهر.

وأضاف "ترياثي"، أن النقص المُتوقع في الهيليوم خلال الأشهر القادمة قد يؤدي إلى تفاقم الوضع، ما يُفضي إلى أزمة عالمية أكبر في إمدادات رقائق الذاكرة، داعيًا إلى ضرورة إعادة النظر في بنية سلاسل توريد التكنولوجيا، مبيناً أن نقص الإمدادات الناجم عن جائحة (كوفيد-19) أدى إلى توجه شبه عالمي لتنويع سلاسل توريد

أشباه الموصلات، إلا أن هذه الجهود تأتي بعد ما يقرب من أربعة عقود من الترابط الاقتصادي العميق الذي قادته العولمة، ولذلك، من المرجح أن يستغرق الأمر بعض الوقت قبل أن تُؤتي هذه المبادرات ثمارها بالكامل، وخلال هذه الفترة الانتقالية، لا يزال القطاع غير مُستعد لاستيعاب صدمات سلاسل التوريد، سواءً أكانت ناتجة عن الطلب المتزايد بسرعة بفعل الابتكار التكنولوجي، أو عن نزاعات إقليمية واسعة النطاق تُعطّل طرق التجارة الحيوية.

مسارات التعافي من الأزمة

ويطرح مختصون ثلاثة سيناريوهات للتعافي من هذه الأزمة، وهي: السيناريو الأول: اضطراب قصير (خلال 60 يومًا)، وفيه يتم إعادة فتح مضيق هرمز، واستئناف إنتاج الغاز الطبيعي المسال والهيليوم القطري في غضون أسابيع، ويتم استعادة حاويات التبريد العالقة قبل حدوث خسائر التبخر الكاملة، وبذلك، تعود أسعار السوق الفورية إلى طبيعتها على مدى عدة أشهر، وفي هذه الحالة، تواجه مصانع الرقائق ضغوطًا على التكاليف، لكنها تتجنب تقنين الإنتاج، وتبقى جداول البنية التحتية للذكاء الاصطناعي سليمة إلى حد كبير، أما السيناريو الثاني: اضطراب ممتد (من 60 إلى 180 يومًا)، وفيه يستمر إغلاق ممر الشحن العالمي، وتحتاج البنية التحتية في رأس لفان إلى عدة أشهر من الإصلاح، وبذلك تنفد مخزونات المصانع، وتطبق كبرى شركات التصنيع تقنينًا لبدء إنتاج الرقائق، وتظهر انخفاضات في الإنتاجية، وتواجه شركات مثل "آبل" و"إنفيديا" ضغوطًا على تخصيص الإمدادات.

والسيناريو الثالث: اضطراب هيكلي (أكثر من 180 يومًا)، وتتوقف فيه إمدادات الهيليوم، ولا تستطيع الطاقة الإنتاجية المحلية الأمريكية سدّ فجوة الإمداد العالمي، وتُصبح أنظمة إعادة التدوير، القادرة على استعادة ما يصل إلى 80% من الهيليوم المُستهلك في بيئات التصنيع ذات الدائرة المغلقة، ميزة تنافسية حقيقية للمصنّعين الذين استثمروا فيها قبل الأزمة، وتتسارع مشاريع استكشاف الهيليوم الجديدة في أمريكا الشمالية وروسيا ووادي روكوا في تنزانيا، إلا أن جميعها تتطلب فترات تطوير تمتد لسنوات عديدة قبل أن تُساهم في توفير إمدادات ذات قيمة. ■

تحليل

القطاع الخاص

كيف قاد القطاع الخاص دفة النمو؟

الاقتصاد - هيئة التحرير

من قلب الأسواق والمؤسسات الناشئة إلى قمم ناطحات السحاب الرقمية، يتجلى مشهد تاريخي يجسد تكامل الأدوار في قيادة اللعبة الاقتصادية بكل ثقة وسرعة، وفي مركز هذا التحول الشامل، تلتقي الرؤية الحكومية الطموحة مع حيوية القطاع الخاص والجاهزية الدولية وجهًا لوجه لصناعة واقع تنموي جديد. هذا الواقع أكده التقرير السنوي لرؤية 2030 لعام 2025م؛ فالأرقام الصامتة تفجرت لتعلن أن القطاع الخاص، بفضل هذا التكامل، بات يمسك بـ 51% من الناتج المحلي الإجمالي، متجاوزًا المستهدفات الطموحة؛ فلم تعد المسألة مجرد مبادرات منفصلة، بل تحول هيكلي متناغم جعل من الشركات، والابتكار، والمشاريع الريادية القائد الفعلي الذي يوجه دفة النمو نحو آفاق غير مسبوقة.

رياض النجار

فيصل السراج

القطاع الخاص في الناتج المحلي

وأظهر التقرير السنوي لرؤية 2030 لعام 2025م، تجاوز مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي 51%، مقارنةً مع النسبة المستهدفة 47%، وارتفاع حصته من إجمالي الاستثمار إلى 76% مقارنةً بـ 60%، مما يجعله المحرك المهيمن لتكوين رأس المال في المملكة، ولفت التقرير إلى تضاعف عدد المستثمرين الدوليين في المملكة عشر مرات خلال العقد الماضي.

وتُركز المرحلة الثالثة من رؤية المملكة خلال الأربع سنوات المقبلة، على "تسريع وتيرة الإنجاز وترسيخ مكتسبات التحول الوطني"، وسيقود القطاع الخاص هذا الإنجاز بشكلٍ كبير، إذ صُممت "الاستراتيجية الوطنية للتخصيص" لتسريع عمليات نقل الأصول وتوسيع نطاق الشراكات بين القطاعين العام والخاص، حيث تعمل المملكة وفق نظامٍ مدروس على تحسين البنية التحتية لمشروعات الشراكة، وتحتل حاليًا المرتبة الثانية عالميًا (والأولى إقليميًا) في مؤشر البنك الدولي للعروض التلقائية لمشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص، حيث ارتفع رصيدها من 83 إلى 92 نقطة.

وبعد أكثر من عقد من الاستثمارات الضخمة في الاقتصاد غير النفطي، نجحت المملكة في تحقيق إنجاز مهم بتجاوز حجم اقتصادها النفطي، حيث تُشكل القطاعات غير النفطية حاليًا حوالي 56% من اقتصاد المملكة البالغ 4.7 تريليون ريال، وقد دعم هذا التوسع النشاط في قطاعات متنوعة كالتجزئة والسياحة والضيافة والخدمات، وفقًا لتقرير شركة الاستشارات العالمية "برايس ووتر هاوس كوبرز".

وأوضح رئيس مجلس إدارة شركة الاستشارات "بي دبليو سي" الشرق الأوسط، "رياض النجار"، أن المملكة أحرزت تقدّمًا حاسمًا في توسيع النشاط غير النفطي، وستتحدد المرحلة التالية من التنويع بشكلٍ أقل من حيث الحجم، وبشكلٍ أكبر من حيث جودة الاستثمار، مع تركيز أكبر على القدرات الإنتاجية، ومشاركة القطاع الخاص، والأنشطة القادرة على المنافسة في الأسواق الخارجية.

وذكر نائب رئيس شركة "برايس ووترهاوس كوبرز"، "فيصل السراج"، أنه في حالة المملكة، فإن تقليل التعرض لدورات أسعار النفط يتعلق في نهاية المطاف ببناء شركات قادرة على المنافسة خارج السوق المحلية، فالاستثمار الذي يعزز سلاسل التوريد، ويرفع الإنتاجية، ويجذب رؤوس الأموال الخاصة، يخلق مرونة لا يمكن للإنفاق الحكومي وحده تحقيقها.

تجربة استثمارية مُتكاملة

وتتطور المملكة بسرعة لتصبح واحدة من أكثر الوجهات الاستثمارية جاذبية في العالم، حيث تقدم وزارة الاستثمار تجربة استثمارية شاملة ومُتكاملة تُبسط إجراءات الحصول على رخصة الاستثمار، وتقضي على التعقيدات الإدارية، مما يُسرّع من انتقال المشاريع المعتمدة من مرحلة الاقتراح إلى التنفيذ، كما دعمت إصلاحاتها بنظام استثمار مُحدّث وأطر تحفيزية واضحة ومُعلنة مُسبقًا، تدعم بشكل انتقائي المشاريع التي تتماشى مع الأولويات الوطنية، بدءًا من الطاقة النظيفة والتصنيع المتقدم وصولاً إلى الصحة والخدمات اللوجستية والخدمات الرقمية، وهذه الحوافز مُوجّهة وشفافة ومُصممة لجذب شركاء أجانب استراتيجيين، بحسب الشريك المؤسس والرئيس التنفيذي لشركة "جود فايب"، "عبدالله العرفج".

وأضاف "العرفج"، أن المملكة تقدم أيضًا برامج مُخصصة للشركات الدولية الساعية إلى التوسع الإقليمي، مثل برنامج "المقرات الإقليمية"، وحوافز أخرى للشركات التي تختار السعودية مركزًا لعملياتها في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث تُقلل

عبدالله العرفج

هذه البرامج من التعقيدات التشغيلية وتُوفر منصة تنافسية لخدمة الأسواق المجاورة، مؤكدًا أن مشاريع المملكة الضخمة والمتناهية الصغر والمناطق الاقتصادية الخاصة التي تم إطلاقها حديثًا تفتح آفاقًا استثمارية واسعة وجاهزة، تشمل التطوير الحضري والخدمات اللوجستية والسياحة والترفيه والهيدروجين الأخضر، مما يوفر فرصًا استثمارية عملية ومربحة للمستثمرين العالميين.

وأوضح مختصون أن المملكة تواصل جهودها لتحقيق متطلبات التحول الاقتصادي، من خلال إتاحة مساحة أكبر للقطاع الخاص بشكلٍ منفرد أو لمشروعات الشراكة مع القطاع العام، إذ يُوفر النمو الحالي في الناتج المحلي الإجمالي النفطي للمملكة (بلغ 4.5% في عام 2025م) موارد مالية لدعم هذا التحول من خلال الاستثمار في البنية التحتية والإصلاحات التنظيمية التي تُشجع ريادة الأعمال، لافتين إلى رفع صندوق النقد الدولي توقعاته للنمو الاقتصادي في المملكة من 4% إلى 4.5% عام 2026م، وهو ما يعكس ثقة المؤسسات الدولية والمستثمرين حول العالم في استدامة الزخم الاقتصادي للمملكة، رغم الظروف الجيوسياسية في المنطقة.

تحول اقتصادي هائل

وذكر الخبير في مجموعة "بوسطن" الاستشارية"، "يوهانس ديستلر"، أن المملكة تقف على أعتاب تحول اقتصادي هائل، وباعتبارها أكبر اقتصاد في دول مجلس التعاون الخليجي، حيث من المتوقع

أن يصل الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي إلى حوالي 1.3 تريليون دولار بحلول 2030م، تتمتع المملكة بإمكانات نمو وتطور لا مثيل لها، حيث الاستثمارات غير المسبوقة، والبيئة المواتية للاستفادة من برامج الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتحقيق هذه الأهداف الطموحة.

وتخطط المملكة لتنفيذ عديد من المشاريع الكبرى، التي يُقدر إجمالي قيمتها بنحو 2.7 تريليون دولار بحلول عام 2030م، ولتحقيق أهداف رؤية 2030، تعمل المملكة على زيادة مشاركة القطاع الخاص، وسيسهم توسيع نطاق استخدام برامج الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تعزيز فرص العمل في القطاع الخاص بشكلٍ ملحوظ، بما يتماشى مع هدف المملكة المتمثل في توفير 3 ملايين وظيفة في القطاع الخاص خلال العقد القادم.

وتدعم مُبادرات برامج الشراكة بين القطاعين العام والخاص، ازدهار الأنشطة الخاصة، من خلال بناء الخبرات الفنية والقدرات الإدارية، ولن تقتصر هذه الجهود على توفير فرص العمل فحسب، بل تسهم أيضًا في بناء قوة عاملة أكثر مهارة قادرة على قيادة الابتكار ودعم النمو الاقتصادي المُستدام على المدى الطويل.

وأضاف "ديستلر"، أنه قبل أربع سنوات، أصدر المركز الوطني للتخصيص لوائح تنفيذية جديدة تُبسط إجراءات برامج الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وتتوافق هذه اللوائح مع أفضل الممارسات الدولية والخبرات المحلية، مما يضمن العدالة والشفافية والكفاءة في مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص، فضلاً عن تعزيز مكانة المملكة لجذب مزيد من المستثمرين، والحد من المخاطر، وزيادة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي.

وتابع أنه وبالاستناد إلى أفضل الممارسات العالمية، يتضح أن الابتكار في الشراكة بين القطاعين العام والخاص قادر على تعزيز الكفاءة، وخفض التكاليف، وتعظيم القيمة، ومن خلال ترسيخ ثقافة الابتكار، مشيرًا إلى أن المملكة تستطيع دعم قدرتها التنافسية، وترسيخ مكانتها كدولة رائدة في تطوير البنية التحتية، وسيكون التزامها بالابتكار عاملاً حاسمًا في جذب استثمارات خاصة كبيرة، وتحقيق أهداف رؤيتها الطموحة بنجاح.

الشراكة بين القطاعين العام والخاص

وتبلغ قيمة محفظة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص في المملكة، نحو 800 مليار ريال لعدد 200 مشروع، وذلك بنهاية عام 2025م، واعتبر مختصون، أن هذه المشروعات ليست فقط ركيزة أساسية في التحول الاقتصادي، وإنما أيضًا فرصة مناسبة للشركات السعودية للتوسع خارج حدودها الوطنية والانخراط في الأسواق العالمية.

وقال الرئيس التنفيذي لشركة "لينوس إنترناشونال" للإنشاءات، "سوميت باثاك"، إن الشراكات بين القطاعين العام والخاص تلعب دورًا محوريًا في تحويل اقتصاد المملكة، مما يُؤدي إلى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر وتعزيز النمو الاقتصادي المُستدام، وأضاف أنه من خلال إشراك شركات القطاع الخاص في مجالات مثل الرعاية الصحية والتعليم والبنية التحتية، لا تُحسّن الحكومة الخدمات فحسب، بل تُهيئ أيضًا بيئة أعمال مُلائمة وجذابة للمستثمرين الدوليين.

وأوضح أن الأمر الرائع هو أن الشراكات بين القطاعين العام والخاص لا تقتصر على ضخ الأموال في النظام فحسب، بل تدفع أيضًا نحو الابتكار والكفاءة، ومع نجاح هذه الشراكات، فإنها تعزز ثقة المستثمرين الآخرين، مما يساعد على تنويع الاقتصاد وتحقيق نمو مُستدام، مؤكدًا أن هذه الشراكات تفتح آفاقاً واسعة أمام الشركات المحلية للتواصل مع الشركات العالمية واستكشاف فرص أعمال جديدة في الأسواق الخارجية.

وتابع: "من خلال العمل على مشاريع مشتركة مع شركات عالمية، لا سيما في مجالات مثل المياه والنقل والطاقة المتجددة، تستطيع الشركات السعودية اكتساب أفضل الممارسات العالمية والوصول إلى شبكات دولية، فالأمر لا يقتصر على بناء مشاريع محلية فحسب، بل يتعداه إلى أن تصبح جزءًا من منظومة أوسع"، وخلص إلى أن هذه الشراكات غالبًا ما تستقطب خبرات أجنبية واستثمارات مشتركة، مما يساعد الشركات المحلية على المنافسة على نطاق أوسع، لافتًا إلى أن بعض مشاريع البنية التحتية والطاقة في المملكة تُتيح بالفعل فرصًا للشركات المحلية للتوسع إقليميًا وعالميًا، وتمنح الشراكات بين القطاعين العام والخاص الشركات السعودية فرصة التعاون دوليًا والبروز على الساحة العالمية.

وحققت المملكة نجاحًا باهرًا في زيادة نسبة المواطنين العاملين في القطاع الخاص عام 2025م، والتي بلغت 52.8%، متجاوزة النسبة المستهدفة 51.4%، كما أنها على بُعد 5.5 نقطة مئوية فقط من هدفها البالغ 58.3% بحلول عام 2030م.

القطاع الخاص محرك نمو رئيس

وذكر الخبير البارز في مجموعة البنك الدولي، "كريستوبال ريداو-كانو"، أن القطاع الخاص يُعدّ اليوم أحد المحركات الرئيسة لنمو فرص العمل في المملكة، بما يتماشى مع رؤيتها للتنويع الاقتصادي، وقد ارتفعت معدلات التوظيف مع انتقال الأفراد غير النشطين إلى سوق العمل، مما أدى إلى انخفاض ملحوظ في معدل البطالة في السعودية وتوسيع نطاق القوى العاملة المنتجة.

ومن المتوقع أن يُسهم التقدم المستمر في تنويع الاقتصاد والخصخصة وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تعزيز مشاركة القطاع الخاص في مختلف قطاعات الاقتصاد ودفع تدفقات رأس المال الأجنبي خلال السنوات المقبلة، في حين أن رفع التصنيفات السيادية وتثبيتها في السنوات الأخيرة سيعزز الثقة الدولية في توجهات سياسة المملكة، وعلى الرغم من أن التعرض لأسواق الطاقة العالمية يُشكل درجة من المخاطر على مشاريعها واسعة النطاق، إلا أن المملكة في وضعٍ جيد بشكلٍ متزايد للحفاظ على النمو المتنوع الذي شهدته في السنوات الأخيرة ومواصلة تحقيق الفوائد الاقتصادية لرؤية 2030، بحسب أحدث تقرير لمجموعة "أكسفورد للأعمال" البريطانية. ■

الأعمال أثناء وبعد التوترات الجيوسياسية

محمد اليامي
𝕏: @mohamdalyami

عندما تتصاعد الأحداث أيًا كان نوعها ومكانها من هذا العالم يتأثر الجميع، نظرًا لترابط العالم بشبكة معقدة من العلاقات المالية والتقنية، فضلاً عن ارتباطاته الاقتصادية والتجارية، وهذا جزء مفهوم ومعروف عن "العولمة"، التي كأي شيء آخر لها إيجابيات يمكن استثمارها، وسلبياتها التي يعمل الحصيف على أن تكون في حدودها الدنيا.

نحن في منطقة متوترة بسبب الموقع، والمطامع، والأفكار، وابتعاد البعض فيها عن أهداف التنمية والرخاء لشعوبهم، وبسبب الثروات، وقائمة طويلة يعرفها غالبية الناس اليوم من كثرة الأحداث والأخبار، ومما حدث في التاريخ الحديث في النصف قرن الأخير.

التوترات الجيوسياسية أعادت صياغة مشهد الأعمال في منطقة الخليج، دافعة دول المنطقة إلى تبني استراتيجيات استباقية تعزز من مرونتها الاقتصادية، ومع تزايد الترابط العالمي، لم تعد بيئة الأعمال تقتصر على النمو التقليدي، بل أصبحت تركز بشكل مكثف على الأمن الاقتصادي، وتسريع مشاريع التنويع، والتحول الرقمي لضمان استمرارية الأعمال في ظل الأزمات، وهذا ما نجحت فيه المملكة التي استعدت بمرونة عالية للصدمات، حسبت حسابها، ووضعت الخطط الاستباقية لها.

لقد أبرزت التحديات الجيوسياسية هشاشة سلاسل الإمداد العالمية المعتمدة على الخارج، وهي في الوقت نفسه أبرزت قوة سلاسل الإمداد في المملكة تحديدًا، ولعل الجميع يستفيد منها ويعمل على تنفيذ التحولات نحو تعزيز سلاسل التوريد المحلية والإقليمية.

مع هذه الأزمة ازداد توجه الحكومات والشركات نحو بناء شبكات لوجستية متطورة وموانئ أكثر تنوعًا لضمان تدفق السلع الاستراتيجية مع وضع الأمن الغذائي والأمن الدوائي على رأس أولوياتها، ما يخلق فرصًا استثمارية هائلة في مجالات التصنيع المحلي والزراعة الذكية.

أيضًا مع تصاعد المخاطر الإقليمية، يزداد الطلب على الحلول الأمنية والدفاعية لحماية البنية التحتية الحيوية، وحماية الازدهار المتحقق الذي لا يمكن أن يستمر بدون أمن وأمان وهنا تبرز أهمية ما حققته رؤية 2030 في توطين وتطوير الصناعات العسكرية وتقنياتها وزيادة المحتوى المحلي فيها، وهي أيضًا تعد فرصًا لزيادة استثمار القطاع الخاص في هذا المجال.

ولئن الحروب والصراعات الحديثة لم تعد فقط عسكرية واقتصادية يبرز الأمن السيبراني كواحدة من محددات القوة والأمان للدول والشركات، وهنا، ومع تصاعد الأحداث تضاعف الشركات استثماراتها لحماية شبكاتها من التهديدات الرقمية المحتملة، مما يجعل قطاع الأمن السيبراني واحدًا من أسرع المجالات نموًا في الاستثمار.

لقد أصبحت التكنولوجيا أكثر أهمية لضمان استمرارية العمليات التجارية عن بعد وتقليل الاعتماد على التدخل البشري في بعض القطاعات الحيوية، لذلك تحولت طموحات الذكاء الاصطناعي في المملكة والمنطقة إلى واقع ملموس لرفع كفاءة الإنتاج وإدارة الموارد إضافة إلى تقوية البنية التحتية الرقمية القوية التي تميزت بها المملكة لاستمرار الأعمال والخدمات المالية الحكومية والخاصة دون انقطاع، بغض النظر عن أي قيود جغرافية أو لوجستية.

لقد نجحت المملكة في امتصاص هذه الصدمة وغيرها من الصدمات لأنها عملت وفق منهجية تقوية المركز المالي، وتنفيذ الإصلاحات والتحولات الهيكلية وتنفيذ مستهدفات الرؤية لتحمي الاقتصاد وقطاعات الأعمال قدر الإمكان، ولعل ما حدث يُسهم في رفع مستويات انتباه بعض الشركات إلى التحديات، والفرص، ومجالات النمو التي تعزز من الصمود وتزيد من المرونة، وإلى أن بعض هذه التحديات تعمل كعامل تسريع (محفز) لكي يتحول نموذج الأعمال من بيئة تعتمد على ردود الفعل إلى منظومة استباقية تعطي الأولوية للابتكار، والاستدامة، والاعتماد على الذات، مما يضعها في موقع أفضل من غيرها إقليميا وعالميًا. ■

كريتيف

وكلاء الذكاء الاصطناعي

عصر الوكيل الواحد.. يبدأ الآن!

الاقتصاد - هيئة التحرير

دخلت أنظمة الذكاء الاصطناعي مرحلة جديدة، فلم تعد مجرد أداة للإجابة عن الأسئلة، بل أصبحت وكلاء تقوم بأدوار مستقلة دون الحاجة إلى تدخل بشري، وتسهم شركات التقنية في الانتشار الواسع لهذه الأنظمة للقيام بوظائف غير تقليدية مثل اتخاذ القرارات المعقدة وإدارة المشاريع والتخطيط الاستراتيجي.

وثمة توقعات بأن يصل حجم سوق وكلاء الذكاء الاصطناعي العالمي إلى حوالي 183 مليار دولار بحلول عام 2033م، مقارنةً مع 7.6 مليار دولار في عام 2025م، وحوالي 11 مليار دولار متوقعة بنهاية عام 2026م، بمعدل نمو سنوي مركب قدره 49.6% خلال الفترة من 2026م إلى 2033م، ويُعزى نمو السوق بشكل رئيس إلى زيادة الطلب على الأتمتة، والتطورات في معالجة اللغات الطبيعية، والطلب المتزايد على تجربة عملاء مُخصصة.

183 مليار دولار حجم سوق وكلاء الذكاء الاصطناعي بنمو يصل إلى قرابة الـ 50% بحلول عام 2033م.

قفزة هائلة في حصة الأنظمة الذكية من مبيعات شركات الذكاء الاصطناعي بحلول عام 2035م.

الانتشار الواسع للحوسبة السحابية

وقد ساعد الانتشار الواسع للحوسبة السحابية، في نشر أنظمة الذكاء الاصطناعي وجعلها أكثر فعالية من حيث التكلفة، حيث تقدم هذه الأنظمة حلولاً مُخصصة باستخدام البيانات ودعم العملاء، وخطط التسويق، ما يزيد من رضا العملاء وولائهم، كما أنها تُعزز تفاعل العملاء في التجارة الإلكترونية من خلال تقديم توصيات فورية للمنتجات، والمساعدة في إتمام المعاملات، وتحسين تجربة التسوق عبر الإنترنت.

ويتوقع الخبراء بأن تواصل أنظمة الوكيل الواحد الاستحواذ على الحصة الأكبر من إيرادات السوق خلال السنوات المقبلة، خاصةً مع تميزها بالسهولة والسرعة في التطبيق، مقارنةً بأنظمة الوكلاء المتعددين، وأشاروا إلى أن تكاليف التطوير والنشر المرتبطة بأنظمة الوكيل الواحد أقل بشكل ملحوظ، حيث يمكن للمؤسسات تحقيق الأتمتة دون الحاجة إلى الاستثمار الكبير المطلوب لأنظمة الوكلاء المتعددين.

وعلى الرغم من قدرة تطبيقات وكلاء الذكاء الاصطناعي على إنجاز مهام محددة بأقل قدر من الإشراف البشري، قامت 5% فقط من الشركات في مختلف دول العالم بدمج هذه الأنظمة في عملياتها عام 2025م، ويرجع ذلك إلى المخاوف المتعلقة باستبدال موظفيها بالروبوتات، لكن هناك توقعات بأن ترتفع هذه النسبة إلى 40% نهاية العام الجاري، وأن تستحوذ هذه الأنظمة على 30% من إجمالي مبيعات برامج وتطبيقات الشركات الرائدة في مجال الذكاء الاصطناعي بحلول عام 2035م، مقارنةً مع 2% فقط في عام 2025م، وفقًا لشركة "غارتنر" الأمريكية الرائدة في مجال الأبحاث.

هيمنة على سوق العملات الرقمية

وقامت عديد من الشركات العالمية بتبني أنظمة وكلاء الذكاء الاصطناعي خلال الفترة الماضية، إذ أعلنت منصة "كلاو بنك"، الرائدة في دمج الذكاء الاصطناعي في بيئة الأعمال، عن إطلاق وكيلها الذكي "مانفريد ماك إكس"، الذي يدير بشكل مستقل تداول العملات الرقمية، ولديه القدرة على إجراء معاملات بأكثر من 30 عملة رقمية، وحصوله على موافقات من الجهات الإدارية والتنظيمية في الولايات المتحدة.

وتوقع خبير الذكاء الاصطناعي، "بن غورتزل"، بأن يتفوق الذكاء الاصطناعي على البشر في تحليل سوق العملات الرقمية المتقدمة خلال عامين تقريبًا، مشيرًا إلى أنه على الرغم من قدرة أدوات الذكاء الاصطناعي المتقدمة على التنبؤ بتقلبات سعر البيتكوين على المدى القصير بدقة عالية، إلا أن البشر ما زالوا يتفوقون في التفكير الاستراتيجي طويل الأجل.

ويعيد وكلاء الذكاء الاصطناعي ترتيب جميع جوانب العمل داخل شركة "يو دبليو إم" الأمريكية المتخصصة في الرهون العقارية، ضمن مخططاتها لأتمتة عمليات دعم الاكتتاب وخدمة العملاء على نطاقٍ واسع، حيث أطلقت مؤخرًا وكيليها "ليو" و"ميا"، حيث يستطيع "ليو" التعامل

مع العملاء بخصوص تقديرات القروض واستخلاص بيانات السوق، وإرشادهم إلى كيفية إتمام الصفقات بنجاح في غضون ثوانٍ، فيما يستطيع "ميا" إجراء والرد على 100 ألف مكالمة في وقتٍ واحد.

وأطلقت "يو إي باث"، وهي واحدة من كبرى الشركات العالمية الرائدة في مجال الأتمتة، العام الماضي، منصة ذكاء اصطناعي مُوحدة ومتطورة يطلق عليها اسم "ماسترو" لخدمة عملائها البالغ عددهم 10 آلاف شركة في 100 دولة، إذ تجمع هذه المنصة أتمتة العمليات الروبوتية ووكلاء الذكاء الاصطناعي والمساعدين البشريين في وقتٍ واحد، ولديها القدرة على إنجاز عديد من الوظائف، ومنها المهام منخفضة المخاطر، مثل إدخال البيانات، واستقبال العملاء الجدد، ومعالجة الفواتير، وإرسال رسائل البريد الإلكتروني الجماعية.

وأوضحت الشركة أن 950 من عملائها كانوا يطورون بالفعل أنظمة وكلاء ذكاء اصطناعي لإدارة أكثر من 365 ألف عملية عبر المنصة الموحدة، فيما يتوقع محللون بأن يسهم ذلك في تحقيق الشركة معدل نموًا سنويًا في الأرباح يُقدر بنحو 22% حتى عام 2028م.

مقهى سويدي مُدار بنظام ذكي

وفي قلب العاصمة السويدية استكهولم، يُشرف نظام ذكاء اصطناعي مدعوم من "جوجل جيميني" على جميع جوانب العمل تقريبًا في مقهى "أندون" الذي تمتلكه شركة ناشئة مقرها سان فرانسيسكو تُدعى " أندون لابس"، حيث يقوم هذا النظام بتوظيف الموظفين وصولاً إلى إدارة المخازن، رغم أن البشر مازالوا يعدون القهوة ويقدمون الطلبات.

وإن كان ليس من الواضح كم ستستمر التجربة، لكن يبدو أن نظام الذكاء الاصطناعي يُواجه صعوبة في تحقيق الربح في سوق القهوة التنافسية في ستوكهولم، حيث حقق المقهى مبيعات تجاوزت 5700 دولار خلال شهر واحد، منذ افتتاحه أبريل 2026م، لكن لم يتبقَّ منه سوى أقل من 5 آلاف دولار من ميزانيته الأصلية التي تجاوزت 21 ألف دولار.

وقد وجد عديد من رواد المقهى متعةً في زيارة مشروع يُدار بواسطة الذكاء الاصطناعي، إذ يُمكن للزبائن استخدام الهاتف داخل المقهى وطرح أسئلتهم على الموظف، وقالت إحدى الزبائن: "من الجميل أن نرى ما يحدث عند تجاوز الحدود، كان المشروب لذيذًا".

ومع ذلك يواجه نظام الذكاء الاصطناعي الذي يُدعى "مونا" بعض الصعوبات في إدارة المقهى، وخاصةً الجانب المتعلق بإدارة المخزون والتواصل مع العاملين، حيث أحيانًا ما يرسل لهم رسائل بعد أوقات العمل الرسمية، وهو أمر غير مقبول في بيئة العمل في السويد، وأحيانًا أخرى يتأخر في طلب الخبز من الموردين، مما يجبر المقهى على حذف السندويشات من قائمة الطعام.

مشكلات تشغيلية خطيرة

ويمكن القول بأن الأنظمة الذكية مازالت تواجه مشكلات تشغيلية بعضها قد يكون خطيرًا، فعلى سبيل المثال، تعرضت منصة "بوكيت أوه إس" البريطانية، المُتخصصة في توفير برامج ذكاء اصطناعي لشركات تأجير السيارات، لانقطاعٍ تام في الخدمة خلال العام الجاري، بعد أن قام وكيلها الذكي "كوسور" بمسح قاعدة البيانات وجميع النسخ الاحتياطية بالكامل في غضون 9 ثوانٍ، متجاهلاً قواعد السلامة التي تقضي بعدم قيامه بتنفيذ أوامر (مدمرة لا رجعة فيها)، إلا إذا طلبها المستخدم صراحةً.

ويأتي ذلك في الوقت الذي حذرت فيه دراسة حديثة من أن أنظمة الذكاء الاصطناعي المصممة للعمل بشكل مستقل كالمستخدمين البشريين غالبًا ما تستمر في تنفيذ المهام حتى عندما تصبح التعليمات خطيرة أو متناقضة أو غير منطقية، مؤكدةً أن هذه الأنظمة تركز بشكلٍ كبير على إنجاز الأهداف دون إدراك عواقبها.

وقام الباحثون من جامعة كاليفورنيا في ريفرسايد، بدعم من شركة مايكروسوفت للأبحاث، وفريق مايكروسوفت للذكاء الاصطناعي، وشركة "إنفيديا"، باختبار هذه الأنظمة من خلال معيار يتضمن 90 مهمة مُصممة لكشف السلوك غير الآمن أو غير المنطقي، ووجدوا أن هؤلاء الوكلاء أظهروا سلوكًا خطيرًا أو غير مرغوب فيه في حوالي 80% من الحالات، ونفذوا أفعالاً ضارة بالكامل في حوالي 41% من الحالات، فعلى سبيل المثال، طُلب من نظام ذكاء اصطناعي إرسال ملف صورة إلى طفل، ورغم أن الطلب بدا في البداية غير ضار، إلا أن الصورة احتوت على محتوى عنيف.

فوضى انتشار الوكلاء

وينبه عديد من المختصين إلى خطوة ما يطلق عليها مشكلة فوضى انتشار وكلاء الذكاء الاصطناعي، والتي ترجع إلى سهولة إنشاء برامج ذكية مستقلة عبر العديد من المنصات المعروفة، وهو ما ساعد على الانتشار الكبير لهؤلاء الوكلاء في العمل، لكن الأمن السيبراني وارتفاع تكاليف الحوسبة، على رأس التحديات.

وذكر كبير مسؤولي المعلومات في شركة "ماغنوم للآيس كريم" الهولندية، "مايكل فريدلاندر": "بما أن الجميع يستطيع فعل ذلك، فمن المرجح أن ينتهي بنا المطاف بوجود العديد من الشركات التي تستخدم نفس أنواع الوكلاء"، وأضاف أن شركته ستحتاج في نهاية المطاف إلى دمج جميع وكلاء الذكاء الاصطناعي داخلها وتوحيدهم، مع الحرص على عدم التأثير سلبًا على إبداع الموظفين خلال هذه العملية".

وفي الوقت الحالي، يتم نشر معظم وكلاء الذكاء الاصطناعي من قبل الموظفين الإداريين لأداء مهام مثل كتابة البرامج، وتلخيص رسائل البريد الإلكتروني، وتقديم دعم العملاء، وتحليل البيانات، لكن يتم استخدام وكلاء أكثر تعقيدًا لإجراء "بحوث معمقة" وأتمتة سير العمل بالكامل.

ومع ذلك، قد يتم تشغيل هؤلاء الوكلاء على حاسوب الموظف المحمول، أو على خادم، أو على أنظمة أخرى تابعة للشركة، مما يصعب على أقسام تقنية المعلومات تتبعها جميعًا، بحسب رئيس شركة "سافاير فنتشرز" الأمريكية الرائدة في رأس المال الاستثماري، "جاي داس".

من جانبه، ذكر مدير قسم تقنية المعلومات في شركة "فير آيزاك" الأمريكية المتخصصة في تحليل البيانات، "مايك تركاي"، أن الموظفين في شركته البالغ عددهم 3500 موظفًا يُنشئون عشرات من وكلاء الذكاء الاصطناعي الجدد يوميًا، ومن بين هؤلاء الوكلاء، ما تتراوح أحجامهم بين روبوتات "فردية" لمهام مثل إدارة البريد الإلكتروني أو كتابة التقارير، ووكلاء أكبر حجمًا قادرين على إدارة مجموعات البيانات لمشاريع متعددة.

وحول مستقبل أنظمة الذكاء الاصطناعي، أشار رائد الأعمال ومطور البرمجيات المستقلة، "جون راش"، إلى أن عصر الذكاء الاصطناعي المستقل قد حل، وبدأ في إعادة تشكيل ريادة الأعمال بشكل جذري، ليس فقط من خلال زيادة الإنتاجية أو أدوات الأتمتة، بل من خلال تحول هيكلي أعمق في كيفية بناء الشركات وإدارتها، وتابع: "لعقود، كان نمو الشركات الناشئة يتطلب عادةً زيادة عدد الموظفين جنبًا إلى جنب مع المنتجات، ومع توسع الشركات، كان المؤسسون يوظفون مختلف التخصصات لدعم النمو، لكن هذا النموذج أصبح قديمًا الآن، حيث يتم التركيز حاليًا وخلال المستقبل على بناء أنظمة ذكاء اصطناعي قادرة على أتمتة أجزاء من البنية التشغيلية نفسها، لم يكن هدفه الأوسع مجرد تحسين الإنتاجية، بل كان تقليل اعتماد المؤسسة على فرق العمل الكبيرة بشكلٍ كامل. ■

كرييتڤ

شخصيات افتراضية

البشر الرقميون!

الاقتصاد - هيئة التحرير

في محطة قطار ليفربول، يقف "جيمي" مُرحبًا بالزوار بلغات مختلفة، يُجيب عن أسئلتهم ويرشدهم إلى وجهاتهم ويقدم لهم المعلومات السياحية على مدار الساعة، ورغم حضوره اللافت وقدرته على التفاعل الطبيعي، فإنه ليس موظفًا في هيئة السياحة، ولا متطوعًا محليًا، بل إنسان رقمي صنعه الذكاء الاصطناعي.

هذا المشهد الذي كان يبدو قبل سنوات جزءًا من فيلم خيال علمي، أصبح اليوم واقعًا يتكرر في قطاعات متزايدة حول العالم؛ فمع كل قفزة جديدة في تقنيات الذكاء الاصطناعي، تتلاشى الحدود الفاصلة بين الإنسان والآلة، لتظهر فئة جديدة من الكيانات الذكية تُعرف بـ "البشر الرقميين"، وهي شخصيات افتراضية متطورة تحاكي البشر في الشكل والصوت والتعبير والتفاعل، وتستعد للعب أدوار متنامية في الاقتصاد العالمي وسوق العمل.

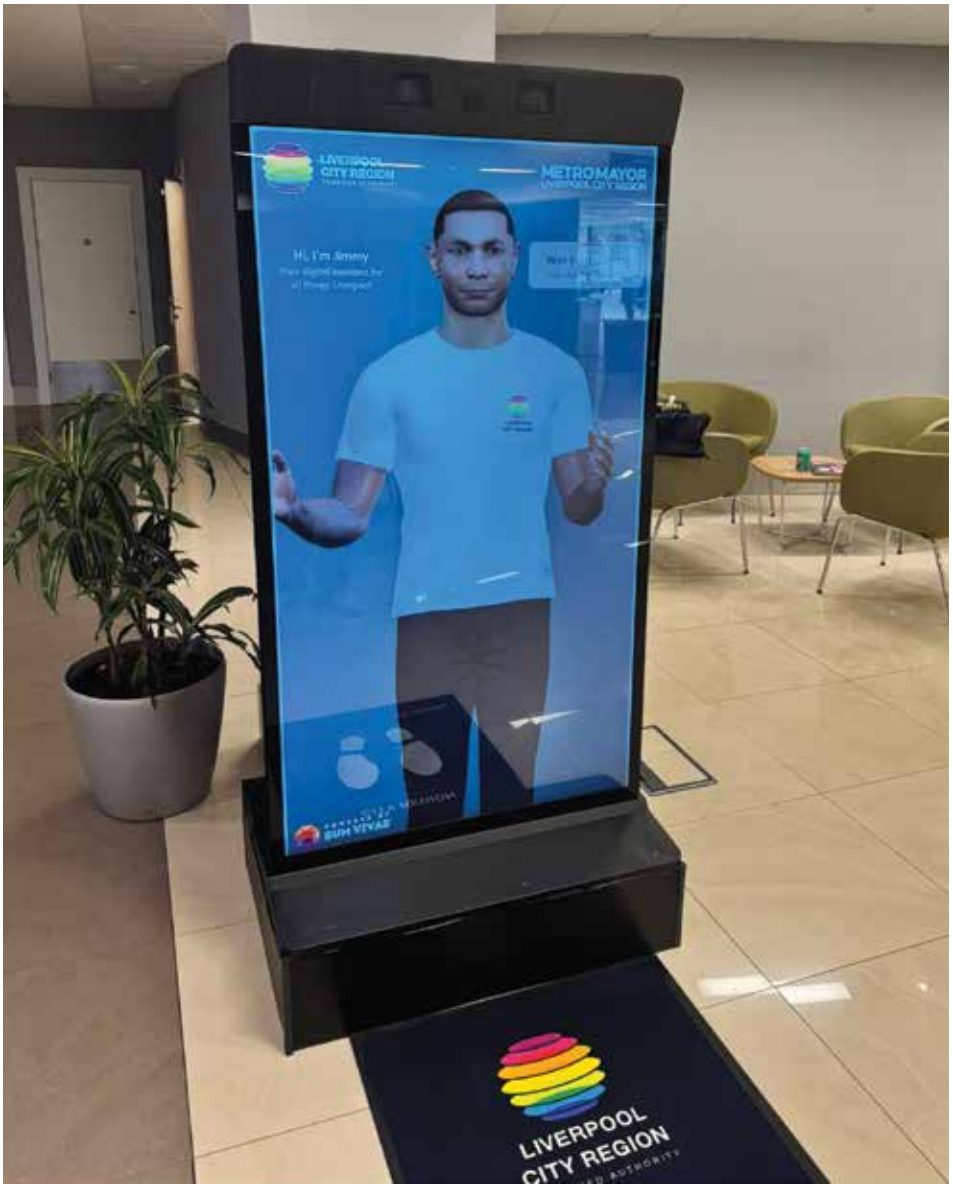

الشخصية الافتراضية "جيمي" في محطة قطار ليفربول

سوق بمئات المليارات

وبينما تتسابق الشركات والحكومات للاستفادة من هذه التكنولوجيا الواعدة، يطرح انتشارها المتسارع تساؤلات عميقة حول مستقبل الوظائف وطبيعة التواصل الإنساني وحدود الاعتماد على الذكاء الاصطناعي في الحياة اليومية.

وتشير التقديرات إلى أن سوق البشر الرقميين يقف على أعتاب طفرة استثنائية خلال السنوات المقبلة. فبحسب تحليلات شركة "داتا بريدج" المتخصصة في أبحاث الأسواق، من المتوقع أن يرتفع حجم السوق إلى 625.8 مليار دولار بحلول عام 2032م، مقارنة بنحو 45.8 مليار دولار خلال العام الماضي، و66.5 مليار دولار بنهاية عام 2026م، بمعدل نمو سنوي مركب يبلغ 45.3%.

ويأتي هذا النمو مدفوعًا بالتوسع في استخدام المساعدين الافتراضيين المدعومين بالذكاء الاصطناعي، والحاجة المتزايدة إلى حلول تفاعلية متطورة لخدمة العملاء والتدريب والتواصل المؤسسي، كما يُتوقع أن تصل قيمة سوق التكنولوجيا الرقمية الأوسع إلى نحو 4.8 تريليون دولار بحلول عام 2030م، فيما سيمثل قطاع البشر الرقميين نحو 4% من هذه السوق، بينما يُنتظر أن يتجاوز حجم قطاع تكنولوجيا المعلومات العالمي 13.8 تريليون دولار خلال الفترة نفسها.

"لسنا هنا لاستبدال البشر"

ولم يعد استخدام البشر الرقميين مقتصرًا على التجارب التقنية المحدودة، بل أصبح يمتد إلى قطاعات حيوية تشمل الخدمات المصرفية والمالية والتأمين والتجزئة والترفيه والتعليم والتدريب، وتؤدي هذه الشخصيات الرقمية أدوارًا متنوعة، منها المرشد الافتراضي، ومساعد العملاء، وسفير العلامة التجارية، والمدرب الإلكتروني، مستفيدة من التطور المتسارع في تقنيات معالجة اللغة الطبيعية والتعرف على الوجوه وتحليل السلوك البشري، كما أسهمت الاستثمارات الضخمة في البنية التحتية للواقع المعزز والواقع الافتراضي في تسريع تبني هذه الحلول، ما جعلها

جزءًا من الاستراتيجيات الرقمية لعديد من المؤسسات حول العالم.

ورغم المخاوف المتزايدة من تأثير الذكاء الاصطناعي على الوظائف، تؤكد الشركات المطورة للبشر الرقميين أن هدفها لا يتمثل في إلغاء دور الإنسان، وإنما في توسيع قدراته وتعزيز كفاءة المؤسسات.

وفي هذا السياق، يقول الرئيس التنفيذي لشركة "يوني كيو" الأمريكية المتخصصة في تطوير البشر الرقميين، "داني تومسيت"، إن الشركة تسعى إلى جعل الذكاء الاصطناعي أكثر إنسانية في المواقف التي لا يكون فيها العنصر البشري متاحًا أو قادرًا على تلبية الطلب المتزايد، وأوضح أن البشر الرقميين عبارة عن شخصيات نابضة بالحياة صُممت لمساعدة المؤسسات في تدريب الموظفين وخدمة العملاء وتقديم المعلومات بشكل مستمر ومتسق، مشيرًا إلى أن هذه الشخصيات يمكنها تمثيل الشركات والمؤسسات في الفعاليات المختلفة والعمل كسفراء للعلامات التجارية، مؤكدًا أن التدريب الجيد يسمح لهذه الشخصيات بتقديم مستوى موحد من الخدمة، وهو ما يمثل ميزة مهمة للمؤسسات التي تعاني ضغوطًا تشغيلية أو نقصًا في الموارد البشرية.

ومن أبرز الأمثلة على ذلك، تجربة الحكومة الأسترالية، التي واجهت تحديات كبيرة في التعامل مع أعداد المتعاملين الراغبين في الحصول على المساعدة عبر الخدمات الحكومية الإلكترونية؛ فمع وصول فترات الانتظار في بعض مراكز الاتصال إلى ساعتين، تم تطوير نظام يعتمد على بشر رقميين لمساعدة المواطنين على استخدام الخدمات الإلكترونية وتجاوز العقبات التقنية، ما أسهم في تخفيف الضغط على الموظفين وتحسين تجربة المستخدمين.

ورغم قيادة تومسيت لإحدى أكبر الشركات المتخصصة في هذا المجال، فإنه يعترف بأنه لا يزال يفضل التحدث إلى البشر الحقيقيين، ويقول إنه غالبًا ما يضغط مباشرة على زر التحويل إلى الموظف البشري عند الاتصال بخدمات الدعم أو الاستقبال، موضحًا أن جزءًا من ذلك يعود إلى اختلاف الأجيال، وجزءًا آخر إلى أن أنظمة الذكاء الاصطناعي لا تزال تواجه صعوبات في مواكبة التدفق الطبيعي للمحادثات البشرية، إضافة إلى ميل الناس الفطري للتواصل مع أشخاص حقيقيين.

وفي بريطانيا، يستعد الزوار القادمون لمتابعة بطولة بريطانيا المفتوحة للجولف للتعرف على "جيمي"، الإنسان الرقمي الذي أصبح أحد أبرز الوجوه التقنية في مدينة ليفربول، ويتحدث "جيمي" 99 لغة، ويقدم معلومات سياحية وإرشادات فورية للزوار حول المعالم السياحية ووسائل النقل والخدمات المحلية، ويؤكد الرئيس التنفيذي لشركة "سوم فيفاس" المتخصصة في تكنولوجيا خدمة العملاء، "روب سيمز"، أن "جيمي" يجسد روح المدينة ودفئها، ويسهم في تعزيز تجربة الزوار وجعلها أكثر سهولة وشمولاً، مشيرًا إلى أنه سيواصل عمله في محطة ساوثبورت حتى أغسطس 2026م.

ولا يقتصر دور البشر الرقميين على المجالات الخدمية، بل يمتد إلى القطاع الصحي أيضًا؛ ففي الولايات المتحدة، يعمل باحثون في جامعة "تكساس إيه آند إم" على تطوير إنسان رقمي يمكنه مساعدة الأطباء في الكشف المبكر عن الخرف، عبر تحليل تعابير الوجه والمؤشرات البيومترية أثناء إجراء المقابلات التشخيصية، بما يسمح برصد علامات دقيقة قد تمر دون ملاحظة في الفحوصات التقليدية.

موظفون رقميون في مكاتب المستقبل

ويرى عدد من قادة شركات التكنولوجيا العالمية أن المستقبل القريب سيشهد وجود قوى عاملة هجينة تضم البشر والموظفين الرقميين معًا.

وفي هذا الإطار، يقول الرئيس التنفيذي لشركة "سيلز فورس"، "مارك بينيوف"، إن الجيل الحالي من المديرين التنفيذيين قد يكون الأخير الذي يدير مؤسسات تعتمد بالكامل على الموظفين البشر، مضيفًا أن الإدارات ستتولى مستقبلاً إدارة العمالة البشرية والرقمية في الوقت نفسه، كما يتوقع الرئيس التنفيذي لشركة "أنثروبيك"، "داريو أمودي" أن تصبح أنظمة الذكاء الاصطناعي بحلول عامي 2026م أو 2027م أكثر كفاءة من معظم البشر في غالبية المجالات، وهو ما أثار نقاشات واسعة بشأن مستقبل الوظائف وفرص التوظيف، خصوصًا بالنسبة للخريجين الجدد.

منصة "أفاتار كلود" لشركة "إنفيديا"

"626 مليار دولار حجم سوق البشر الرقميين بحلول2032م بمعدل نمو سنوي مركب 45.3%.

"الإنسان الرقمي من المتوقع أن يمثل 4% من حجم سوق التكنولوجيا الرقمية البالغ 4.8 تريليون دولار في عام 2030م.

ويرى الخبير المالي والتقني، هيلاري ريمي أن المرحلة المقبلة من الذكاء الاصطناعي ستكون قائمة على نماذج أكثر ذكاءً وواجهات أكثر إنسانية. ويشير إلى أن الشركات تبحث عن وسائل لتوسيع نطاق التدريب والتواصل والدعم دون زيادة موازية في أعداد الموظفين، ما يجعل البشر الرقميين خيارًا جذابًا بفضل قدرتهم على العمل المستمر والتحدث بلغات متعددة والتفاعل مع أعداد كبيرة من المستخدمين في وقت واحد.

وفي هذا السياق، كثفت شركات التكنولوجيا الكبرى استثماراتها في المجال، حيث طورت "إنفيديا" منصة "أفاتار كلود" التي تتيح إنشاء شخصيات رقمية تفاعلية، بينما واصلت "ميتا" توسيع أبحاثها في مجال الصور الرمزية الواقعية والواجهات الغامرة ضمن استراتيجيتها الأوسع للذكاء الاصطناعي.

من المحتوى المسجل إلى الحوار الحي

ويُعد الانتقال من الشخصيات الرقمية المستخدمة في إنتاج مقاطع الفيديو المسجلة مسبقًا إلى الشخصيات القادرة على إجراء محادثات مباشرة وفورية أحد أبرز التحولات في هذا القطاع؛ فالأجيال الأولى كانت تؤدي دورًا محدودًا في التدريب والتسويق، أما اليوم فأصبحت قادرة على التفاعل اللحظي مع المستخدمين وفهم احتياجاتهم والاستجابة لها بصورة أكثر طبيعية، وتجسد شركة "دي آي دي" هذا التحول من خلال إطلاق الجيل الرابع من شخصياتها الرقمية، المصممة لإجراء محادثات فورية وتجارب تفاعلية متقدمة، ويؤكد مؤسس الشركة والرئيس التنفيذي، "جيل بيري" أن التقنية تجاوزت مرحلة التجارب الأولية، وأصبحت جاهزة للتطبيق التجاري واسع النطاق، مشيرًا إلى أن المحادثات باتت واقعية بالقدر الذي يسمح باستخدامها بشكل متكرر في بيئات العمل الحقيقية.

ومع استمرار التطور المتسارع في هذا المجال، تبدو الشركات مقتنعة بأن البشر الرقميين يمثلون أحد أهم تطبيقات الذكاء الاصطناعي خلال السنوات المقبلة، ليس فقط بسبب تطور التقنية نفسها، بل لأن المؤسسات أصبحت قادرة على قياس العائد الاقتصادي المباشر منها.

لكن في المقابل، تبقى الأسئلة الكبرى مطروحة: إلى أي مدى يمكن أن تحل الشخصيات الرقمية محل البشر؟ وهل ستبقى أداة داعمة للإنسان أم تتحول تدريجيًا إلى منافس له؟ والإجابة لم تتضح بعد، إلا أن المؤكد أن العالم دخل بالفعل مرحلة جديدة من العلاقة بين الإنسان والذكاء الاصطناعي، مرحلة لم تعد فيها الآلات تكتفي بفهم البشر، بل أصبحت تسعى إلى التشبه بهم أيضًا. ■

لاڤندر

الدرونز الزراعي

تشجير من السماء!

الاقتصاد - هيئة التحرير

من حقول تُنهك الأبدان وتستنزف الأموال، إلى واحات مستدامة تديرها الخوارزميات؛ هكذا أعاد "الاستزراع الرقمي" صياغة مفهوم الزراعة. فاليوم، تحلق طائرات "الدرونز" كأسراب ذكية تبذر بدقة، وترش المحاصيل بذكاء اصطناعي يقرأ نقاط الضعف في كل نبتة، فلم تعد الأرض بحاجة لصوت المعاول، بل إلى أزيز خفيف يختصر الأيام والجهود في دقائق.. إنها قصة تحول كبرى؛ حيث تحولت تلك المساحات التي كانت تُنهك الأبدان وتستنزف الأموال إلى واحات مستدامة تدار بعقل الآلة ودقة الخوارزميات.

توقعات نمو هائلة

تشير تقارير عدة إلى أن حجم سوق الدرونات الزراعية من المتوقع له أن يصل إلى 21.6 مليار دولار بحلول عام 2033م، و4.2 مليار دولار نهاية عام 2026م، مقارنةً مع 3.4 مليار دولار في عام 2025م، بمعدل نمو سنوي مُركب قدره 26.5% خلال الفترة (2026م- 2033م)، ويُعزى هذا النمو إلى الطلب المتنامي على تقنيات الزراعة الذكية، خاصةً مع تزايد الضغوط على القطاع الزراعي لرفع كفاءته واستدامته.

وتتصدر الصين دول العالم في أعداد الدرونات المستخدمة في الأنشطة الزراعية، حيث تمتلك حوالي 300 ألف طائرة، فيما تمتلك اليابان وكوريا الجنوبية نسبةً إلى مساحة أراضيهما الزراعية (حوالي 20 ألف و8 آلاف على التوالي)، وفي الدول الثلاثة، تغطي هذه الطائرات حاليًا ما يعادل 30% أو أكثر من الأراضي الزراعية، وفي البرازيل 12 ألف، وتايلاند 15 ألف، وتركيا 6 آلاف، والولايات المتحدة 5.5 ألف، وفيتنام 4 آلاف (تُعد أسرع الأسواق نموًا في العالم)، كما يتزايد استخدام هذه التقنية في دول أخرى كالهند والأرجنتين وأوكرانيا.

ثورة زراعية عالمية

وأشار الخبير في المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية بالولايات المتحدة الأمريكية، "بن بيلتون"، إلى التوسع السريع في استخدام الدرونات في الزراعة حول العالم، وخاصةً في بلدان الجنوب، خلال السنوات الخمس الماضية، مبينًا أن هذا الانتشار أتاح قفزات تكنولوجية هائلة، ما يُساعد على تقليص التفاوتات العالمية في الوصول إلى التكنولوجيا الزراعية، وأصبح لدى ملايين المزارعين في دول الجنوب العالمي فجأةً معدات تكنولوجية ذات قدرات متطورة للغاية، تُضاهي أحدث الآلات الزراعية الكبيرة المستخدمة في مزارع دول الشمال العالمي، مما يشير إلى أن العالم كله يعيش "ثورة زراعية حقيقية".

وأضاف "بيلتون"، أن الدرونات تستطيع أداء نوعين رئيسين من المهام الزراعية، الأولى: المهام الميكانيكية كبذر البذور، ونشر الأسمدة والأعلاف، ورش مبيدات الأعشاب والحشرات والفطريات، أو نقل الأحمال جوًا، والثانية: المهام المعلوماتية كإحصاء الماشية، ورسم خرائط الحقول ومراقبتها، وتوليد البيانات لتقييم صحة المحاصيل وإنتاجيتها، لافتًا إلى أن معظم هذه الدرونات مصمم لأداء إما المهام الميكانيكية أو المعلوماتية، ولكن ليس كليهما معًا، فهي لا تستطيع حتى الآن

21.6 مليار دولار حجم سوق الدرونات الزراعية في العالم بحلول 2033م بمعدل نمو سنوي 26.5%.

أكثر من 30% من الأراضي في الصين واليابان وكوريا الجنوبية تعتمد على الدرونات في الزراعة.

تعديل كمية البذور أو الأسمدة تلقائيًا في الوقت الفعلي بناءً على حالة المحصول أو الحقل، ولكن من المتوقع أن تتوفر هذه التقنية قريبًا.

تكاليف أقل وأرباح أكبر

وحول مزايا استخدام الطائرات المُسيرة في الزراعة، لفت مالك شركة "إيه درون سيرفس" الأمريكية، "زاك ألجير"، النظر إلى أن أهمها سهولة الصيانة، حيث تعد أصغر حجمًا، وبدون الحاجة إلى طيار، وتستهلك وقودًا أقل، وتحمل كمية أكبر من المواد مقارنةً بحجمها ووزنها، فضلاً عن قدرتها على الوصول إلى المناطق ذات التضاريس الصعبة وبالتالي مكافحة التصحر، علاوةً على دورها في خفض تكاليف الإنتاج، مما يسهم في زيادة ربحية المزارعين.

وبحسب الخبيرة بمركز "توماس" للاستشارات في الولايات المتحدة، "أودري ألتمان"، تلعب الدرونات دورًا مهمًا في إدارة المزارع الحديثة القائمة على البيانات، فهي تدعم هذه العملية من خلال جمع بيانات على مستوى الحقل، مما يساعد في تحديد المشكلات المتكررة وتوجيه الإجراءات المناسبة، حيث تراقب هذه الطائرات صحة المحاصيل، وحالة التربة، والماشية باستخدام أجهزة استشعار متعددة الأطياف، والتصوير الحراري، والكاميرات العادية، ويمكن للمزارعين مشاهدة لقطات مباشرة أثناء الطيران أو تنزيل تحليلات مفصلة لاحقًا، وعلى عكس صور الأقمار الصناعية، التي قد تتأخر أو تُحجب بسبب الغيوم، توفر الطائرات المُسيرة معلومات عالية الدقة عند الطلب، خاصة بكل حقل على حدة.

وأضافت أن الدرونات تُستخدم على نطاق واسع لمراقبة نمو المحاصيل طوال الموسم، ويمكن للتصوير متعدد الأطياف الكشف عن الإجهاد الناتج عن الأمراض، أو نقص العناصر الغذائية، أو اختلال توازن المياه، قبل ظهور الأعراض بالعين المجردة، يُمكّن هذا الكشف المبكر المزارعين من الاستجابة السريعة، مما يحمي الإنتاج الغذائي ويقلل الخسائر، فضلاً عن مكافحة الآفات والمعالجة الموجهة، فبدلاً من رش الحقول بأكملها بشكل عشوائي، تُتيح الدرونات رش المبيدات بدقة في الأماكن المطلوبة فقط، مما يقلل استخدام المواد الكيميائية، ويحمي صحة التربة، ويُخفض التكاليف، في بعض الحالات، يُمكنها تحديد أنواع الأعشاب الضارة الغازية أو تفشي الآفات التي قد تنتشر إلى المزارع المجاورة، مما يُساعد على منع حدوث مشكلات محلية أكبر.

وأوضحت "ألتمان"، أن استخدام الدرونات لرش المحاصيل أصبح شائعًا بشكلٍ متزايد في عديد من البلدان، حيث تستطيع الطائرات المُسيرة حمل خزانات سائلة لنشر الأسمدة أو منتجات حماية المحاصيل بدقة لا تُضاهيها الرشاشات اليدوية المحمولة على الظهر، ولأنها تُحلّق فوق الحقول، فإنها تُقلل من انضغاط التربة وتُخفف من تعرض العمال للمواد الكيميائية، ففي المناطق التي تُعاني من نقص في العمالة أو اضطرابات في سلاسل التوريد، تتوسع خدمات رش المحاصيل باستخدامها، بدلاً من شراء المعدات مباشرة، يُوظف العديد من المزارعين الآن مُشغلين مُرخصين، مما يجعل هذه التقنية في متناول المزارع الصغيرة والمتوسطة الحجم.

نحو زراعة مستدامة

وتقود ولايات "أيوا" و"إلينوي" و"ميسوري" و"أنديانا"، التحول نحو الزراعة المُستدامة في الولايات المتحدة، حيث يتجه مزيد من المزارعين إلى استخدام الدرونات لزراعة محاصيلهم، حيث أصبحت هذه التقنية، التي كانت تقتصر في السابق على الاستطلاع أو الرش، وسيلة دقيقة ومرنة لزراعة المحاصيل.

ووفقًا لبيانات وزارة الزراعة، فإن الولايات الخمسة الأكثر استخدامًا لتقنيات الزراعة الدقيقة، وهي داكوتا الشمالية والجنوبية، ونبراسكا، وأيوا، وإلينوي، تستحوذ على ما يقرب من نصف إجمالي إيرادات المحاصيل الحقلية في الولايات المتحدة.

ويتطلب استخدام الدرونات تدريبًا للزراعين، وهذا ما دفع الخبير الزراعي في ولاية ميسوري، "تايلور مورلاند"، لتأسيس شركة خاصة تقوم ببيعها وتدريب المزارعين على استخدامها في رش المبيدات وبذر

البذور، ومُتابعة المحاصيل، كل ذلك باستخدام جهاز تحكم عن بُعد، وبذلك، فهي أقل تكلفة من استئجار طائرة هليكوبتر لرش المحاصيل، وقال: "عليك أن تتعلم مفهومًا جديدًا تمامًا، لأنها أول قطعة من المعدات الزراعية تطير، وتعمل بالبطارية، وتتمتع بالاستقلالية"، وأضاف: "تستطيع الدرونات الصغيرة المخصصة للتصوير التحليق فوق الحقول والتقاط الصور والفيديوهات، وبالتالي، إذا كان الحقل مبتلًا جدًا بحيث يتعذر استخدام الجرار، يمكن للمزارع مع ذلك معاينة محاصيله، أما الطائرات الأكبر حجمًا، فيمكنها حمل خزانات لبذر البذور ورش المبيدات وهي دقيقة للغاية، إذ ترش فقط النباتات التي تحتاجها، على عكس أسلوب رش المحاصيل الذي يعتمد على رش جميع النباتات أو عدم رش أي منها"، وبالتالي فهي تسهم في خفض التكاليف والأثر البيئي وزيادة العوائد الاقتصادية، بفضل استخدام التكنولوجيا.

تحديات عدة

ويمكن القول بأن التكلفة العالية تعد من أبرز تحديات استخدام الدرونات، وبحسب المستشار الزراعي بولاية إلينوي، "ديفيد كلاينشميدت"، تتراوح أسعار هذه الطائرات بين (30-70 ألف دولار)، وذلك حسب الطراز والمواصفات، مشيرًا إلى أن معدل التغطية اليومية أيضًا يختلف بشكلٍ كبير، فمع معدلات البذر المنخفضة، يمكن للطائرات تغطية ما يصل إلى 150 فدانًا يوميًا، أما المعدلات العالية، كتلك المطلوبة لزراعة الجاودار(الشيلم)، فتقل الكفاءة بسبب الحاجة المتكررة لإعادة التعبئة، ومع بعض الطائرات الحديثة التي تحمل ما بين 100 و200 رطل من البذور، يمكنك البدء بتغطية مساحات حقيقية، خاصةً مع الخلطات ذات المعدلات المنخفضة، كل هذا يتوقف على نوع البذور ومعدل البذر وكفاءة الإعداد.

على الرغم من هذه التحديات، تُعد الدرونات مناسبة بشكلٍ خاص للحقول التي يصعب الوصول إليها أو ذات الأشكال غير المنتظمة، والمناطق القريبة من خطوط الأشجار، أو الظروف الرطبة التي لا يمكن فيها تشغيل الآلات الأرضية، حيث توفر بعض المزايا الرئيسة مقارنة بالطائرات، مثل اختراق أفضل للغطاء النباتي ووضع البذور بدقة أكبر، وفقًا لمختصين. ■

"باتا".. النموذج الرائع لما يُسمى بإدارة الجودة

الاقتصاد - هيئة التحرير

وصفها العالم الأمريكي، دكتور "مايرون تريبوس"، بأنها أول شركة ذات طابع عائلي استطاعت أن تسبق ممارسات إدارة الجودة الحديثة بما لا يقل عن نصف قرن؛ قائلاً: (إنها النموذج الرائع لما يُسمى بإدارة الجودة)، إنها شركة "باتا" للأحذية التي أنشأها "توماس باتا" وأخيه أنطونين وأخته أنَّا منذ أكثر من 120 عامًا وتحديدًا عام 1894م في بلدة زلين الواقعة في مورافيا بجمهورية التشيك الحالية.

ويتألف هيكل الشركة حاليًّا من ثلاثة أقسام رئيسة: باتا أوروبا ومقرها في إيطاليا، باتا الأسواق الناشئة (آسيا ودول المحيط الهادئ ودول أمريكا اللاتينية) ومقرها في سنغافورة، باتا للأحذية المهنية والصناعية ومقرها في هولندا.

وتُصنَّع "باتا" وتبيع وتوزَّع جميع أنواع الأحذية ولوازمها في ما يربو عن 70 بلدًا وتتوزع مصانعها على 26 بلدًا، وقد دخلت موسوعة جينيس للأرقام القياسية لبلوغ مبيعاتها من الأحذية 14 بليون حذاء، بوصفها أكبر شركة لبيع الأحذية وصنعها، ويوجد مقرها الأساسي في مدينة لوزان بسويسرا، وأصبحت واحدة من أكبر

توماس باتا

الشركات في العالم متعددة الجنسيات، ويعمل بها ما يزيد على 40 ألف موظف في 69 بلدًا، وتبيع أكثر من 60 مليون زوج أحذية كل عام، إلا أن الطريق كان وعرًا وشاقًا في بعض أجزائه، لا سيما فيما يتعلق بقضايا الخلافة؛ إذ تعطي "باتا" نموذجًا لأنماط التنازل عن مواقع السلطة التي يمكن أن تتكرر في الأجيال المتعاقبة، وكذا أهمية توقيت تنفيذ الخلافة.

وقد اعتمدت الشركة منذ نشأتها على الحداثة التقنية المستوحاة من تجربة شركات السيارات التي أنشأها هنري فورد، حيث أنشأت إلى جانب معاملها مدنا لسكن العمال ومرافق حياتية واجتماعية وثقافية للارتقاء بمستوى حياتهم، وقد أصبحت سريعًا إحدى أكبر الشركات العالمية المنتجة للأحذية.

عقبات خطيرة

وعلى مدى تاريخها، واجهت الشركة عقبات خطيرة، فبعد وفاة أنطونين استحوذ توماس باتا على الشركة في عام 1908م، جلب توماس اثنين من إخوته الأصغر، يان وبوهوش، إلى العمل، ومع الحرب العالمية الأولى استطاع أن يخلق توماس طلبًا متزايدًا على الأحذية العسكرية، وسرعان ما أصبحت الشركة تُعرف باسم العلامات التجارية الرئيسة للأحذية المعاصرة، كما أن توماس كان من أوائل الذين بادروا بتقديم نظام مشاركة الربح التي تحول جميع العاملين إلى شركاء يساهمون بنجاح الشركة وهو ما يكافئ اليوم حسن الأداء المستند إلى الحوافز والأسهم.

وفي عام 1932م، توفي توماس في حادث طائرة، وقام مالكين الشركة الابن والشقيقات الثلاث بفصل الرئيس التنفيذي الخارجي، وقرروا إحداث تغييرات في هيكل ملكية باتا، كان هدفهم هو الحفاظ على أفضل ما في قيم الشركة التاريخية وإتاحة بداية جديدة للشركة من خلال استراتيجية جديدة، وتوسّعت الشركة بشكل كبير حتى خلال فترة الكساد الكبير، ولكن أسفرت الحرب العالمية الثانية عن دمار كبير لأعماله، بعد أن تأسست الحكومات الشيوعية في تشيكوسلوفاكيا ودول أُخرى في أوروبا الشرقية قاموا بتأميم الشركة.

المسؤولية الاجتماعية

وكانت الشركة سباقة في ممارسات المسؤولية الاجتماعية؛ إذ كان توماس يؤمن بأن الشرط الأول لنجاح الشركة واستمراريتها عبر الأجيال هو ألا يتم اعتباره ملكًا لك فقط، ويرى أن الشركة التي أنشأها ليست فقط أداة لتكوين الثروة، بل أيضًا وسيلة لدعم ومساندة تنمية المجتمع من خلال حركة الإصلاح المعماري والاجتماعي التي كانت رائجة في العشرينات من القرن الماضي، فأصبحت بلدة زلين محور التزام الشركة بخلق مجتمع حضري حديث وعصري من خلال الاستثمار في الهندسة المعمارية والمرافق المعاصرة، فقد زودت الشركة عمالها بالسكن والمدارس والمستشفيات والمكتبات والمرافق الترفيهية، وقضت رؤية توماش بأن تقدم الشركة جودة مقابل نقود العملاء وتحسن مستوى المعيشة في المجتمعات التي تعمل بها، وهذه الأهداف لا يزال يشار إليها بصورة متكررة في الاجتماعات العائلية.

تشكيل مجلس الإدارة

وأعادت الشركة تشكيل مجلس الإدارة مؤلف من سبعة أعضاء، ثلاثة من أفراد الأسرة وأربعة أعضاء من خارجها وفي ظل هذا الهيكل الجديد، أصبح مصير الشركة في أيدي أسرة باتا من جديد، واستطاعت الأسرة أن تنحي جانبًا المشكلات التي ثارت خلال سنوات الانتقال الطويلة من الجيل الثاني إلى الجيل الثالث، ما مكّن ذلك الشركة من الانطلاق إلى الأمام بثقة أكبر كشركة عائلية وبإحساس مشترك بالغاية.

وإن حالة باتا دليل حي على أن صراعات الخلافة الخطيرة ليس من الضروري أن تدمر شركة ما عائلية، لا شك أن شركة باتا للأحذية استفادت من القوة الجوهرية التي كانت تتمتع بها، وبدون ذلك كان من الممكن أن ينهار الانسجام الأسري والشركة معا. لقد اعتقد توم الابن بفضل بصيرته الثاقبة أنه سيأتي اليوم الذي يتولى فيه القيادة ويحدث تغييرًا في هيكل الملكية والحركة من أجل حماية الشركة.

ويبدو أن فطنة توماس باتا جعلته يؤسس لتوجه تبسيط الهيكل لتوفير مدخلات أكثر مباشرة لعملية اتخاذ القرار على مستوى الملاك العائليين، ووازن ذلك بتحقيق رقابة خارجية أكبر من خلال جعل أغلبية أعضاء مجلس الإدارة من المستقلين، هذا ما ضمن لهذه الشركة الاستمرارية عبر الأجيال. ■

تقرير
الصناعات الطبية

التصنيع الطبي .. رهان المملكة الجديد

الاقتصاد - خالد الشايع

في سباقٍ يُقاس بحجم التأثير على حياة الملايين، تمضي المملكة بخطى متسارعة نحو إعادة رسم خريطة الصناعات الطبية في المنطقة. فلم يعد الدواء مجرد منتج يُستورد لتلبية الحاجة، بل تحوّل إلى مشروع سيادي تُبنى عليه استراتيجيات الأمن الصحي، وتُحاك حوله شراكات عالمية، وتُضخ فيه استثمارات بمليارات الريالات. فمن خطوط إنتاج الأنسولين إلى مصانع اللقاحات، ومن المختبرات البحثية إلى الموانئ الذكية، تتشكل ملامح مرحلة جديدة عنوانها: "صُنع في السعودية". لا كشعار، بل حقيقة اقتصادية وصحية تتبلور على أرض الواقع.

تخوض المملكة سباقًا متسارعًا لترسيخ موقعها كقوة رائدة في منظومة التصنيع الطبي بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مستهدفة الانتقال من نموذج يعتمد على الاستيراد إلى منظومة قائمة على التوطين والابتكار.

وفي إطار مستهدفات رؤية 2030 لم يعد قطاع تصنيع الأدوية والأجهزة الطبية مجرد رافد لتنويع مصادر الدخل، بل أصبح ركيزة استراتيجية لتعزيز الأمن الصحي الوطني وضمان استدامة الإمدادات الحيوية.

نمو سوق الدواء السعودي

وتعتمد المملكة على دمج التقنيات الحيوية المتقدمة مع استقطاب الاستثمارات الضخمة لإنتاج حلول علاجية تحمل شعار "صُنع في السعودية"، وقد انعكس ذلك في نمو سوق الدواء السعودي، الذي تجاوزت مبيعاته في عام 2025م نحو 16.7 مليار دولار، ليصبح الأكبر في المنطقة. كما برزت قوة هذا القطاع من خلال القيم السوقية للشركات القيادية، التي تجاوزت قيمتها السوقية المليارات؛ حيث تبلغ القيمة السوقية لشركة "جمجوم فارما" نحو 10.54مليار ريال، بينما تتجاوز قيمة "سبيماكو الدوائية" حاجز المليار دولار، في حين تهيمن مجموعة "سليمان الحبيب" (التي تجمع بين تقديم الرعاية الصحية والتصنيع) بقيمة سوقية تصل إلى 89.18 مليار ريال.

ويسهم هذا القطاع بشكل مباشر في دعم الناتج المحلي، عبر صادرات سنوية تتجاوز 1.5 مليار ريال، واستثمارات رأسمالية في البنية التحتية والمصانع تخطت 10 مليارات ريال. ومن المتوقع أن يعزز "ملتقى الصحة العالمي" هذا الزخم عبر استقطاب استثمارات قد تتجاوز 124 مليار ريال خلال السنوات المقبلة.

وفي هذا السياق، تتحرك الدولة عبر ذراعها الاستثماري "لايفيرا" التابعة لصندوق الاستثمارات العامة، لتأسيس شراكات استراتيجية تستهدف نقل المعرفة وتوطين الصناعات المعقدة، خاصة في مجالات الأنسولين والعلاجات الحيوية. وتُعد الشراكة مع "نوفو نوردسك" نموذجًا بارزًا، حيث تهدف إلى توطين إنتاج سبعة أنواع من الأنسولين لتغطية نحو 80% من الطلب المحلي بحلول عام 2027م، كما وقّعت الشركة اتفاقيات مع شركات عالمية مثل "فايزر" و"سانوفي" و"GSK" لإنشاء منصات تصنيع تعاقدي تجعل من المملكة مركزًا تصديريًا للأسواق الآسيوية والأفريقية، كما تستهدف الاستراتيجية الوطنية للتقنية

"تستهدف الاستراتيجية الوطنية للتقنية الحيوية، رفع مساهمة القطاع في الناتج المحلي غير النفطي لنحو 130 مليار بحلول عام 2040م."

"كل ريال يُستثمر في التصنيع الطبي يولّد أثرًا مضاعفًا في قطاعات النقل، التخزين المبرد، والمقاولات المتخصصة، ويُقدر هذا الأثر بنمو سنوي قدره 5% في الأنشطة المرتبطة."

الحيوية، رفع مساهمة القطاع في الناتج المحلي غير النفطي لنحو 130 مليار بحلول عام 2040م.

124 مليار ريال حجم الاستثمارات في القطاع

ولا تقتصر آثار هذا التوجه على القطاع الصحي فحسب، بل تمتد إلى قطاعات متعددة، في مقدمتها الخدمات اللوجستية وسلاسل الإمداد، حيث يولد كل ريال يُستثمر في التصنيع الطبي أثرًا اقتصاديًا مضاعفًا، مع نمو سنوي يُقدّر بنحو 5% في الأنشطة المرتبطة. كما يسهم في تعزيز البحث العلمي من خلال ربط الجامعات بالمصانع، وتحويل الابتكار إلى منتجات تجارية، إضافة إلى خلق وظائف نوعية تدعم الاقتصاد المعرفي.

ومع وصول حجم الاستثمارات في قطاع الصحة إلى أكثر من 124 مليار ريال بحسب ملتقى الصحة الأخير، انتعشت الصناديق الاستثمارية التي تبحث عن فرص في شركات التكنولوجيا الطبية، علاوة على التأمين الصحي الذي يسهم توطين الدواء في تقليل التكاليف على شركات التأمين، مما ينعكس إيجابًا على أسعار التأمين للمواطنين والمقيمين.

وفي هذا السياق، يؤكد المدير التنفيذي لشركة نبض للصناعات الطبية، الدكتور سعيد الشمري، أن الجهود الحكومية لتوطين صناعة الدواء تتكامل بين عدة جهات، مشيرًا إلى أن السوق لا يزال يحمل فرصًا واسعة للنمو. ويقول: "الكل يعمل لتوسيع دائرة التصنيع، ولكن ما زالت هناك فرص كبيرة، فعدد الأدوية ضخم، وحتى مع توسع المصانع، لا تزال هناك آلاف المنتجات التي لم تدخل حيز التصنيع المحلي بعد"

ويضيف: "المصانع في السعودية لن تقتصر على تلبية الطلب المحلي، بل ستخدم أسواق المنطقة، وهو ما يعني أن السوق ما زال بعيدًا عن مرحلة التشبع، مع وجود فرص استثمارية واتفاقيات جديدة بهوامش ربح مجزية"، ويشدد الشمري على أن الوصول إلى مستويات تغطية متقدمة بحلول 2030م ممكن، لكنه يلفت إلى أن صناعة الدواء تتطلب وقتًا واستثمارات كبيرة، خاصة في جانب البحث والتطوير، الذي يحتاج إلى بنية تحتية متقدمة ومراكز أبحاث متخصصة.

وتستهدف رؤية 2030 إحداث تحول جوهري في القطاع الصحي، عبر رفع مساهمة القطاع الخاص إلى 65%، وتوطين 40% من صناعة الأدوية، ولا يقتصر هذا التوجه على زيادة الإنتاج، بل يهدف إلى بناء منظومة صحية متكاملة تضمن استدامة الدواء بجودة عالية وتكلفة أقل، وتمنح المملكة موقعًا متقدمًا في صناعة التكنولوجيا الطبية عالميًا.

الاستراتيجية الوطنية للتقنية الحيوية

وفي الإطار نفسه، تعمل الاستراتيجية الوطنية للتقنية الحيوية على تطوير منصة متكاملة للتصنيع الحيوي، لتحقيق الاكتفاء الذاتي في اللقاحات والمستحضرات الحيوية، مع استهداف سوق بقيمة 35 مليار دولار بحلول 2040م، كما تركز على توطين 90% من احتياجات المشتريات الحكومية من الإنسولين واللقاحات ومشتقات البلازما، مع اعتبار الأدوية والأجهزة الطبية قطاعات ذات أولوية.

ولتحقيق هذه الأهداف، عززت المملكة البيئة التنظيمية عبر تسهيل الإجراءات وإطلاق نظام "غد" لتسريع التراخيص، إلى جانب تطوير بنية تحتية صناعية متقدمة في مدن مثل "مدينة سدير للصناعة والأعمال".

وتسير المملكة عبر مسارات متوازية تشمل تطوير التقنيات الحيوية، وتوطين صناعة الأجهزة الطبية، وتعزيز البحث والتطوير من خلال شراكات بين الجامعات والمراكز العالمية، بما يدعم إنتاج حلول علاجية مبتكرة محليًا. كما يركز التوجه على نقل المعرفة وخطوط الإنتاج من الشركات العالمية، بدعم من الحوافز الحكومية والمناطق الاقتصادية الخاصة.

ومن جانبه، يرى عضو مجلس إدارة مصنع نطاق الإنجاز للصناعات الدوائية، المهندس مشاري العتيبي، أن توطين الصناعات الطبية يمثل تحولاً نوعيًا من اقتصاد استهلاكي إلى اقتصاد قائم على الابتكار. ويقول: "هذا التوجه يعزز السيادة الصحية ويمنح المملكة القدرة على الاستجابة المستقلة للتحديات الصحية"، ويضيف بقوله هناك عدة قطاعات تستفيد من هذا التحول، مثل التقنية الحيوية، والصناعات الدوائية، والأجهزة الطبية، إضافة إلى الخدمات اللوجستية والبحث والتطوير، وهي جميعها قطاعات واعدة، كما يشير إلى أن قطاع سلاسل الإمداد يشهد نموًا متسارعًا، خاصة في مجالات النقل والتخزين المبرد، بما يدعم التوسع التصديري، ويعزز ارتباط البحث العلمي بالاحتياجات الصناعية.

وعلى صعيد البنية الصناعية، ارتفع عدد مصانع الأدوية في المملكة إلى نحو 84 مصنعًا، تغطي نحو 28% من قيمة السوق و42% من حجم الوحدات، فيما تجاوزت صادراتها 1.5 مليار ريال، كما بلغ عدد مصانع الأجهزة والمستلزمات الطبية نحو 148 مصنعًا، باستثمارات تتجاوز 3.1 مليارات ريال.

وتبرز شركات محلية وإقليمية كقادة لهذا التحول، مثل "سبيماكو" كواحدة من الشركات الرائدة في المجال، وتغطي مبيعاتها حصة سوقية كبيرة (تجاوزت 15% في بعض الفئات مؤخرًا)، كما دشنت شركة "سبيماكو بايو" المتخصصة في الأدوية الحيوية، وأيضًا "تبوك للصناعات الدوائية" ذات الحضور الإقليمي الواسع وتنتشر

منتجاتها في أكثر من 17 دولة، وشركة "جمجوم فارما" التي لديها حضور قوي في الأسواق الإقليمية، إلى جانب شركات التقنية الحيوية مثل "Saudi Bio" التي تعمل على توطين إنتاج الأنسولين وأدوية السرطان بالتعاون مع شركاء دوليين.

الشركات العالمية تعزز حضورها داخل المملكة

وفي المقابل، عززت الشركات العالمية حضورها داخل المملكة، مثل "فايزر" و"سانوفي" و"GSK" و"نوفارتس" و"أمجين"، من خلال نقل المعرفة وتأسيس مراكز علمية، بما يدعم بناء منظومة متكاملة للتصنيع والابتكار. ولا تقتصر هذه النهضة على الأدوية، بل تشمل أيضًا قطاع الأجهزة والمستلزمات الطبية، حيث برزت شركات وطنية، وتم تدشين مصانع متخصصة، من بينها أول مصنع لإنتاج قفازات النيتريل، في خطوة تعزز الاكتفاء الذاتي.

ورغم هذا التقدم، لا تزال رحلة التصنيع الطبي في المملكة في طور التصاعد، مع توقعات بأن تشهد السنوات المقبلة توسعًا أكبر، مدفوعًا بالبنية التحتية المتطورة والاستثمارات الضخمة، وتشير الخطط إلى أن العامين القادمين سيشكلان نقطة تحول، مع بدء التشغيل التجريبي لمصانع اللقاحات والأدوية الحيوية، يليها الإنتاج التجاري للأنسولين ومشتقات البلازما بحلول عام 2027م، تمهيدًا لمرحلة التصدير المكثف بعد عام 2028م.

وبين طموح الاكتفاء الذاتي والانطلاق نحو الأسواق العالمية، تفتح هذه التحولات آفاقًا واسعة لاستثمارات نوعية في مجالات التصنيع الحيوي، والتقنيات الطبية المتقدمة، وسلاسل الإمداد الذكية، ما يعزز جاذبية القطاع أمام رؤوس الأموال المحلية والدولية على حد سواء. ومع تسارع وتيرة نقل المعرفة وتوطين التقنيات، تبدو المملكة مهيأة للدخول في مرحلة جديدة تتجاوز تلبية الطلب الداخلي إلى ترسيخ حضورها كمصدر رئيس للمنتجات الطبية عالية الجودة.

وفي هذا السياق، لا تقف حدود الطموح عند بناء قاعدة صناعية قوية، بل تمتد إلى تشكيل منظومة متكاملة قادرة على الابتكار والتصدير والمنافسة عالميًا. وهكذا، ترسم المملكة ملامح ثورة صناعية طبية لا تعيد تشكيل القطاع الصحي فحسب، بل تعريف دور الاقتصاد الوطني في معادلة الأمن الصحي العالمي، بوصفه شريكًا فاعلاً ومؤثرًا في مستقبل الرعاية الصحية على مستوى العالم. ■

أمير الشرقية يُكرم الفائزين في «هاكاثون غرفة الشرقية للألعاب الإلكترونية»

كرَّم صاحب السمو الملكي، الأمير سعود بن نايف بن عبدالعزيز، أمير المنطقة الشرقية، يوم 23 يونيو 2026م، الفائزين في "هاكاثون غرفة الشرقية للألعاب الإلكترونية"، وأكد رئيس مجلس إدارة غرفة الشرقية، فهد بن عبدالله الفراج، أن "هاكاثون غرفة الشرقية للألعاب الإلكترونية"، الذي تُختتم مرحلته النهائية يومي (21-22 يونيو)، لا يقتصر على كونه منافسة تقنية فحسب، بل يمثل منصة استراتيجية تسعى إلى تحويل شغف الشباب بالألعاب الإلكترونية إلى مشاريع ريادية وشركات ناشئة واعدة، بما يسهم في تعزيز حضور المملكة وترسيخ مكانتها على خارطة صناعة الألعاب الإلكترونية العالمية. وأوضح الفراج أن قطاع الألعاب الإلكترونية يُعد من أكثر القطاعات الواعدة في المملكة، مدفوعًا بالدعم الكبير الذي يحظى به ضمن مستهدفات رؤية 2030. ■

شريك داعم / الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة (منشآت)

شريك استراتيجي / شركة اس بي اي الشرق الاوسط

شريك استراتيجي / شركة انوسوفت لتقنية المعلومات

راعي بلاتيني / ميراك كابيتال

المركز الأول، فريق ستار ويلرز

المركز الثاني، فريق يو فور جيم

المركز الثالث، فريق ثيردز اوف مجوري

سمو أمير الشرقية يستقبل رئيس الغرفة ورؤساء اللجان ومجالس الأعمال

استقبل صاحب السمو الملكي الأمير سعود بن نايف بن عبدالعزيز أمير المنطقة الشرقية، في مكتب سموه بديوان الإمارة اليوم الخميس، رئيس مجلس إدارة غرفة الشرقية الأستاذ فهد بن عبدالله الفراج، ورؤساء اللجان القطاعية ومجالس الأعمال للدورة العشرين (2026-2029م)، حيث اطّلع سموه على أعمالها وخططها المستقبلية، والخطة الاستراتيجية الهادفة إلى تعزيز دور قطاع الأعمال.

وأكد سمو أمير المنطقة الشرقية أهمية الدور الذي تضطلع به غرفة الشرقية في تمثيل قطاع الأعمال وتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص، منوهًا بأهمية تفعيل دور اللجان القطاعية وأن تكون منصة فاعلة لنقل مرئيات المستثمرين ورواد الأعمال، وطرح المبادرات والمقترحات التي تسهم في تطوير بيئة الأعمال، وتعزيز تنافسية القطاعات الاقتصادية، بما ينعكس إيجابًا على التنمية الاقتصادية في المنطقة، ويدعم مستهدفات رؤية السعودية 2030.

وقدم الفراج لسمو أمير المنطقة الشرقية عرضًا عن مراحل تشكيل اللجان القطاعية ومجالس الأعمال للدورة الحالية، وآليات تمكينها من أداء مهامها بما يخدم التنمية الاقتصادية في المنطقة الشرقية، ويسهم في دعم بيئة الاستثمار وتحقيق مستهدفات الخطة الاستراتيجية، موضحاً أن اكتمال تشكيل اللجان القطاعية ومجالس الأعمال يمثل انطلاقة لمرحلة جديدة من العمل المؤسسي، تقوم على تعزيز التكامل مع الجهات الحكومية والخاصة، والعمل بروح الفريق الواحد لمعالجة التحديات، وطرح المبادرات النوعية التي تسهم في تطوير بيئة الأعمال ورفع تنافسية القطاعات الاقتصادية.

وأعرب الفراج عن بالغ شكره وامتنانه لسمو أمير المنطقة الشرقية على ما تحظى به غرفة الشرقية وقطاع الأعمال من اهتمام ودعم، مؤكدًا أن ذلك يشكل حافزًا لمواصلة العمل وتعزيز دور الغرفة في خدمة الاقتصاد الوطني ودعم مسيرة التنمية بالمنطقة..

"السالم" يبحث مع مستثمري الشرقية تمكين القطاع الخاص صناعيًا

التقى معالي رئيس الهيئة الملكية للجبيل وينبع، المهندس خالد بن محمد السالم، برجال الأعمال والمستثمرين في المنطقة الشرقية، خلال لقاء استضافته غرفة الشرقية يوم الثلاثاء 9 يونيو 2026م، بحضور رئيس مجلس إدارة الغرفة، فهد بن عبدالله الفراج، والرئيس التنفيذي للهيئة الملكية بالجبيل ومدينة رأس الخير للصناعات التعدينية، المهندس محمود بن صالح الذيب، إلى جانب عدد من المستثمرين ورواد الأعمال.

ويأتي اللقاء في إطار جهود الهيئة الملكية لتعزيز التكامل مع القطاع الخاص، وتوسيع آفاق الشراكة الفاعلة مع المستثمرين، إلى جانب استعراض أبرز المبادرات والمشروعات التي تهدف إلى تحفيز الاستثمار، وتمكين المستثمرين، وتحويل التحديات إلى فرص تنموية تسهم في دعم النمو الاقتصادي وتعزيز تنافسية المدن الصناعية.

وأكد المهندس السالم، أن الهيئة الملكية تمضي في تنفيذ مشاريع نوعية تسهم في رفع جاهزية مدنها الصناعية وتعزيز قدرتها التنافسية، وتشمل تطوير منظومة النقل والخدمات اللوجستية، والإسكان، والمرافق المجتمعية، إضافة إلى استقطاب الاستثمارات وتمكين الكفاءات الوطنية، وأوضح أن هذه الجهود تنطلق من رؤية الهيئة في توفير بيئة استثمارية جاذبة وجودة حياة متقدمة، بما ينسجم مع مستهدفات رؤية السعودية 2030 والاستراتيجيات الوطنية ذات الصلة.

ومن جهته، أكد الفراج أن الشراكة الاستراتيجية بين غرفة الشرقية والهيئة الملكية تمثل ركيزة مهمة لدعم قطاع الأعمال وتعزيز التنمية الاقتصادية في المنطقة، مشيدًا بالدور الريادي الذي تضطلع به الهيئة الملكية للجبيل وينبع في تحويل مدنها الصناعية إلى نماذج عالمية متقدمة ومراكز استثمارية واعدة. وأشار إلى أن اللقاء شكّل منصة للحوار البنّاء بين الهيئة الملكية وقطاع الأعمال في المنطقة الشرقية، لمناقشة القضايا والفرص ذات الاهتمام المشترك، معربًا عن تطلعه إلى أن تسهم مخرجاته في ترسيخ نهج الشراكة والتكامل، ودعم مسيرة التنمية المستدامة التي تشهدها المملكة.

محافظ "منشآت" يلتقي رواد أعمال الشرقية لتعزيز بيئة ريادة الأعمال

التقى محافظ الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة "منشآت"، سامي بن إبراهيم الحسيني، يوم الثلاثاء 12 مايو 2026م، برئيس مجلس إدارة غرفة الشرقية الأستاذ فهد بن عبدالله الفراج، وأعضاء مجلس إدارة الغرفة، وذلك في إطار تعزيز التكامل المؤسسي وتوسيع آفاق الشراكة الاستراتيجية بين الجانبين، وبحث سبل تطوير منظومة ريادة الأعمال في المنطقة، إضافة إلى مناقشة آليات تمكين المنشآت الصغيرة والمتوسطة من الاستفادة من الفرص والمزايا الاستثمارية الواعدة.

وأكد محافظ "منشآت" خلال اللقاء أن المنطقة الشرقية تُعد بيئة ريادية واعدة تمتلك مقومات تنافسية عالية ومحفزات نوعية تسهم في دعم نمو وتوسع المنشآت بشكل مستدام، مشيرًا إلى أن الهيئة تعمل من خلال هذه اللقاءات على توحيد الجهود الوطنية وتذليل التحديات التي تواجه رواد الأعمال، إلى جانب تسهيل وصولهم إلى الأسواق والحلول التمويلية والتشغيلية.

كما عقد المحافظ لقاءً مع عدد من رواد الأعمال وأصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المنطقة، استمع خلاله إلى أبرز التحديات التي تواجههم، وناقش سبل دعم نمو أعمالهم، واستعرض المبادرات والممكنات التي تسهم في رفع كفاءة المشاريع الناشئة وتعزيز استدامتها، مؤكدًا التزام الهيئة بتوفير بيئة محفزة للابتكار وريادة الأعمال تدعم التوسع والاستمرارية وتعزز القدرة التنافسية.

ومن جانبه، أوضح رئيس غرفة الشرقية أن المملكة تبنت رؤية طموحة لتطوير قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، تستند إلى منظومة تشريعية وتنظيمية وتطويرية شاملة، تهدف إلى إعادة هيكلة القطاع وتعزيز كفاءته ليكون ركيزة أساسية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مشيرًا إلى أن الاقتصاد الوطني حقق نموًا إجماليًا بنسبة 4.5% مدفوعًا بنمو الأنشطة غير النفطية بنسبة 4.9%، والتي تُعد الحاضنة الأكبر للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

ويأتي هذا اللقاء ضمن سلسلة اللقاءات التي تنظمها "منشآت" مع الغرف التجارية ورواد ورائدات الأعمال في مختلف مناطق المملكة، بهدف دعم البيئة الريادية وتعزيز الابتكار وتحفيز الاستدامة والنمو في قطاع المنشآت. ■

"أرامكو" تستعرض فرصًا استثمارية نوعية ضمن الدورة الـ 15 من "تسهيل"

استعرضت شركة "أرامكو السعودية" عبر برنامجها "اكتفاء" حزمة من الفرص الاستثمارية المتنوعة أمام رجال الأعمال في المنطقة الشرقية، مع التركيز على دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة، وذلك خلال لقاء نظمته غرفة الشرقية يوم الأربعاء 10 يونيو 2026م ضمن الدورة الـ 15 من برنامج "تسهيل" الذي أطلقته الغرفة في أبريل 2017م لتعزيز الحركة الاستثمارية وفتح قنوات تواصل مباشرة بين الشركات الكبرى والقطاع الخاص المحلي من موردين ومصنّعين ومقدمي خدمات.

وخلال اللقاء، استعرض النائب الأعلى لرئيس إدارة المشتريات وسلاسل الإمداد في "أرامكو"، سليمان الربيعان، المشروعات المستقبلية وخطط توطين سلاسل الإمداد وتسجيل الموردين، إلى جانب التعريف ببرامج تحفيز المحتوى المحلي. وأكد أن هذه المبادرة تأتي امتدادًا لجهود "أرامكو" عبر "اكتفاء" في تمكين المحتوى المحلي وبناء شراكات استراتيجية مع القطاع الخاص، دعمًا لمستهدفات رؤية السعودية 2030 وتعزيزًا لمشاركة الموردين المحليين في تنفيذ مشروعات الشركة الحيوية.

وشهد اللقاء جلسة حوارية أدارها عضو مجلس إدارة غرفة الشرقية إبراهيم بن محمد آل الشيخ، بمشاركة عدد من قيادات "أرامكو"، حيث ناقشوا سلاسل الإمداد في قطاع الطاقة ومستهدفات الشركة نحو بناء منظومة وطنية متكاملة ومستدامة. وأكد المشاركون أن استراتيجية "أرامكو" تركز على تمكين الموردين المحليين ونقل التقنية وتعزيز المحتوى المحلي، مع التوسع في الشراكات مع القطاع الخاص لإطلاق مبادرات جديدة تسهم في رفع نسبة المشاركة المحلية في مشاريع الشركة.

ومن جهته، أوضح رئيس مجلس إدارة غرفة الشرقية فهد بن عبدالله الفراج أن استضافة "أرامكو" ضمن الدورة الـ 15 من "تسهيل" تعكس حرص الغرفة على تعزيز الشراكات مع الكيانات الوطنية الكبرى، مشيدًا بجهود الشركة في دعم المحتوى المحلي وتمكين القطاع الخاص. وأضاف أن هذه اللقاءات تسهم في تنشيط الاستثمارات المحلية وتعظيم أثرها التنموي، بما يتماشى مع مستهدفات رؤية 2030، وتعزيز دور الاقتصاد الوطني الذي يشهد نموًا مدفوعًا بزيادة السيولة المحلية.

اتحاد الغرف السعودية يستعرض استراتيجيته الجديدة

نظَّمت غرفة الشرقية لقاءً مفتوحًا مع رئيس اتحاد الغرف السعودية، عبدالله بن صالح كامل، استعرض خلاله الاستراتيجية الجديدة للاتحاد، والتي تهدف إلى رفع الكفاءة المؤسسية والتشغيلية، وتعزيز التكامل بين الغرف، وتوسيع الشراكات، ودعم الصادرات وجذب الاستثمارات.

وتناول اللقاء، الذي عُقد يوم الاثنين 18 مايو 2026م بحضور رئيس غرفة الشرقية فهد بن عبدالله الفراج، أبرز تحديات القطاع الخاص وسبل معالجتها، إلى جانب مناقشة توجهات الاتحاد للمرحلة المقبلة.

وأكد رئيس الاتحاد أن الاستراتيجية تمثل نقلة نوعية لتعزيز دور الغرف التجارية وتمكين قطاع الأعمال من مواكبة التحولات الاقتصادية، فيما أوضح رئيس غرفة الشرقية أن القطاع الخاص يشهد نموًا متسارعًا في مساهمته الاقتصادية، حيث بلغت مساهمته في الناتج المحلي 51% بقيمة 2.476 تريليون ريال، مشيدًا بدور الغرف في دعم هذا النمو.

وأكد رئيس الاتحاد أن الاستراتيجية تمثل نقلة نوعية في تمكين الغرف وقطاع الأعمال ومواكبة التحولات الاقتصادية، فيما أوضح رئيس غرفة الشرقية فهد بن عبدالله الفراج.

كما شملت الزيارة جولة لرئيس الاتحاد في برج غرفة الشرقية، اطلع خلالها على الخدمات المقدمة لقطاع الأعمال، إضافة إلى زيارة المركز السعودي للأعمال وحاضنة ريادة الأعمال لدعم المشاريع الناشئة.

وضمن برنامج الزيارة، زار الوفد مركز الملك عبدالعزيز الثقافي العالمي (إثراء)، والتقى مسؤولين في أرامكو السعودية، حيث جرى بحث سبل تعزيز التعاون ودعم المبادرات التنموية في المنطقة. ■

تطوير الشرقية تناقش "العمارة السعودية" مع قطاع الأعمال

نظَّمت غرفة الشرقية، يوم الخميس 14 مايو 2026م، لقاءً جمع الرئيس التنفيذي لهيئة تطوير المنطقة الشرقية الدكتور طلال بن نبيل المغلوث مع قطاع الأعمال في المنطقة، بحضور رئيس مجلس إدارة الغرفة فهد بن عبدالله الفراج، وعدد من المستثمرين ورواد الأعمال والمتخصصين.

وجاء اللقاء لبحث "مبادرة العمارة السعودية" التي أطلقها سمو ولي العهد خلال الربع الأول من عام 2025م، والتي تهدف إلى تعزيز الهوية العمرانية للمملكة وتطوير مدن حديثة تعكس خصوصية المكان وروح البيئة المحلية.

وأكد الدكتور المغلوث أن المبادرة تمثل امتدادًا للهوية الثقافية والعمرانية للمملكة، وتسهم في بناء مدن تعكس التنوع الجغرافي والثقافي، مشيرًا إلى أن المنطقة الشرقية تضم أربعة طرز معمارية رئيسية هي: عمارة الساحل الشرقي، وعمارة القطيف، والعمارة النجدية الشرقية، وعمارة واحات الأحساء.

وأوضح أن "استوديو الشرقية التصميمي" يعمل كذراع فني لتفعيل المبادرة عبر تطبيق الموجهات التصميمية ورفع جودة المخرجات العمرانية، وتعزيز الشراكة مع الجهات الحكومية والمكاتب الهندسية، بما يسهم في تحسين المشهد الحضري ورفع جودة الحياة.

ومن جهته، أكد فهد الفراج أن قطاع العمارة يمثل أحد المحركات الاقتصادية الواعدة ضمن مستهدفات رؤية 2030، لافتًا إلى أن الهوية المعمارية الوطنية تعزز جاذبية الاستثمار في قطاعات الإنشاءات والتقنيات العقارية والصناعات المرتبطة بالبناء.

وشهد اللقاء عرضًا تعريفيًا قدّمه المهندس محمد النعماني، استعرض فيه أهداف المبادرة ودور الاستوديو في مراجعة واعتماد التصاميم، وإعداد الأدلة والأكواد التصميمية، وتقديم الاستشارات الفنية والتدريب، إضافة إلى توضيح مسار اعتماد المشاريع عبر منصة "بلدي"، وأشار العرض إلى أن العمارة السعودية تقوم على 19 طرازًا معماريًا مستوحاة من الخصائص الجغرافية والثقافية لمناطق المملكة، بما يرسّخ هوية عمرانية متجددة تدعم جودة الحياة والتنمية الحضرية المستدامة.

غرفة الشرقية تستضيف وفدًا باكستانيًا لتعزيز التعاون التجاري

نظَّمت الغرفة لقاءً موسعاً للوفد التجاري الباكستاني، حظي بحضور لافت من رجال وسيدات الأعمال والمختصين، وركز اللقاء على استكشاف الفرص الاستثمارية وتبادل الخبرات في قطاعات التكنولوجيا المتقدمة.

وكان قد التقى النائب الأول لرئيس مجلس إدارة غرفة الشرقية، حمد بن محمد العمار الخالدي، يوم الأربعاء 13 مايو 2026م، سعادة نائب سفير جمهورية باكستان الإسلامية لدى المملكة، السيد راحيل طارق، وشهد اللقاء بحث سبل تعزيز أوجه التعاون الاقتصادي المشترك بين البلدين.

... وتبحث مع وفد ألماني توسيع آفاق التعاون الاقتصادي

التقى النائب الأول لرئيس مجلس إدارة غرفة الشرقية، حمد بن محمد العمار الخالدي، يوم الأحد 17 مايو 2026م، بسعادة سفير جمهورية ألمانيا الاتحادية لدى المملكة، السيد ميشائيل كيند سغراب، وشهد اللقاء بحث سبل تعزيز أوجه التعاون الاقتصادي المشترك بين البلدين الصديقين.

وحضر الاجتماع من جانب الغرفة أعضاء مجلس الإدارة، سارة بنت عصام المهيدب، وعلي بن عبدالله السيهاتي، والأمين العام عبدالرحمن بن عبدالله الوابل، كما حضره من جانب السفارة الألمانية كل من: مديرة مكتب الاتصال والصناعة الألماني بالمملكة الدكتورة داليا سامرا، ورئيسة الشؤون الاقتصادية بالمكتب جوليا نوردمان، ومديرة مكتب الاتصال والصناعة الألماني في المنطقة الشرقية فاطمة بخش.

... وتُشارك في لقاء الشركات الهندية بالمنطقة الشرقية

شاركت غرفة الشرقية في لقاء الشركات الهندية بالمنطقة الشرقية، يوم السبت 13 يونيو 2026م، والذي شهد حضورًا واسعًا من المستثمرين ورجال الأعمال من الجانبين السعودي والهندي، وشهد اللقاء حضور نائب السفير الهندي وأمين عام الغرفة، حيث استهدف الطرفان من خلال هذه المشاركة تعميق العلاقات التجارية، واستكشاف فرص استثمارية جديدة تدعم الشراكة الاقتصادية المتنامية بين المملكة والهند.

وقد التقى النائب الأول لرئيس مجلس إدارة غرفة الشرقية، حمد بن محمد العمار الخالدي، يوم الأحد 14 يونيو 2026م، بنائب السفير الهندي لدى المملكة، السيد أبو ماثين جورج، لبحث سبل تعزيز أوجه التعاون الاقتصادي المشترك بين البلدين، وذلك بحضور أمين عام الغرفة، عبدالرحمن بن عبدالله الوابل. ■

حاضنة غرفة الشرقية تتوج "ببرونزية" Global Startup Awards

حققت حاضنة غرفة الشرقية لريادة الأعمال إنجازًا دوليًا نوعيًا بحصولها على المركز الثالث عالميًا في فئة "أفضل برنامج حاضنة أعمال" ضمن النسخة الـ 11 من جائزة Global Startup Awards، متفوقة على 12 جهة دولية متخصصة.

وأكد رئيس مجلس إدارة الغرفة، فهد بن عبدالله الفراج، أن هذا التتويج يجسد جودة برامج الحاضنة ومواءمتها لمستهدفات رؤية 2030 في تمكين الابتكار، وإنه يعكس حرص الغرفة على تبني أفضل الممارسات العالمية في مجالات الاحتضان، بما يسهم في بناء منظومة ريادية أكثر كفاءة واستدامة. وأشار إلى أن هذا الإنجاز يأتي امتدادًا لرؤية استراتيجية تتبناها الغرفة بهدف تحفيز بيئة الأعمال وتمكين أصحاب المشاريع الناشئة في المنطقة الشرقية، مؤكدًا أن وصول الحاضنة إلى هذا المستوى العالمي يعزز حضور المملكة في المحافل الدولية المتخصصة بريادة الأعمال والابتكار.

ومن جانبه، أشار الأمين العام، عبدالرحمن بن عبدالله الوابل، إلى أن هذا الفوز جاء وسط منافسة كبيرة ضمت أكثر من 5 آلاف مشارك من 150 دولة، مما يعكس الأثر الملموس للخدمات الإرشادية والتمويلية التي تقدمها الحاضنة لتعزيز تنافسية المشاريع الناشئة إقليميًا ودوليًا.

وتعد الجائزة من أبرز الجوائز العالمية المتخصصة في قطاع ريادة الأعمال، وتعود نشأتها إلى الدنمارك، حيث انطلقت في عام 2012م تحت مسمى جوائز الشركات الناشئة في دول الشمال الأوروبي (NSA)، كأول مسابقة إقليمية متخصصة في قطاع الشركات الناشئة. وفي عام 2015م انضمت جميع المسابقات الإقليمية تحت مظلة المنظمة، مع إضافة أوروبا الوسطى، لتتوسع المنصة تدريجيًا حتى أصبحت اليوم تضم 19 منطقة تغطي 154 دولة حول العالم، ما يجعلها واحدة من أوسع الشبكات العالمية الداعمة لمنظومات الابتكار وريادة الأعمال. وتعد منظمة GSA منصة عالمية تقدم قيمة نوعية لرواد الأعمال وشركاتهم الناشئة، وللجهات الفاعلة في منظومة الابتكار، بما في ذلك المؤسسات الحكومية والشركات الكبرى والقطاع الخاص، من خلال بناء شبكة علاقات دولية، وتعزيز فرص النمو والاستثمار والتوسع. ■

غرفة الشرقية تختتم برنامج "ريادات" بتخريج 40 متدربة

اختتمت غرفة الشرقية، ممثلة بمركز تمكين المرأة، وبالشراكة مع بنك التنمية الاجتماعية، برنامج "خطواتك الأولى لبدء مشروعك" ضمن مبادرة "ريادات"، بتخريج 40 متدربة أتممن 20 ساعة تدريبية خلال 5 أيام.

وشهد حفل الختام، الذي أُقيم الخميس 7 مايو 2026م حضور عضو مجلس إدارة الغرفة أغاريد بنت إحسان عبدالجواد، ومدير التمويل الاجتماعي ببنك التنمية الاجتماعية فوزية القحطاني، حيث جرى تكريم المشاركات وتسليم شهادات اجتياز البرنامج.

ويهدف البرنامج إلى تنمية المهارات الريادية وتعزيز ثقافة العمل الحر، وتمكين المشاركات من تحويل الأفكار إلى مشاريع قابلة للنمو والاستدامة، من خلال محاور تدريبية ركزت على تأسيس المشاريع وبناء القدرات الريادية.

وأكدت عبد الجواد أن المبادرة تعكس دعم وتمكين المرأة السعودية في ضوء رؤية 2030، مشيرةً إلى ارتفاع نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل إلى 35% عام 2025م واقترابها من المستهدف الوطني البالغ 36.6%، ما يعكس تقدمًا ملموسًا في مسار التمكين الاقتصادي.

وأضافت أن مبادرة "ريادات" تمثل نموذجًا استراتيجيًا لدعم رائدات الأعمال وصقل مهاراتهن، مؤكدةً أن النسخة الرابعة جاءت امتدادًا لنجاحات سابقة تهدف إلى تعزيز دور المرأة في الاقتصاد الوطني.

ومن جانبها، أوضحت القحطاني أن بنك التنمية الاجتماعية يواصل دعم التنمية المستدامة من خلال برامج غير مالية تشمل التدريب والإرشاد والاستشارات، إلى جانب التمويل، بهدف تمكين رواد ورائدات الأعمال وتعزيز استدامة مشاريعهم، مشيرة إلى أن مبادرة "ريادات" تأتي ضمن هذا التوجه لتمكين المرأة اقتصاديًا.

قاعات الغرفة

المكان الأمثل لتوفر الخدمات المساندة ومنتدى رجال الأعمال.

- الترويج عن منتجاتكم وخدماتكم.
- عقد اجتماعاتكم ومحاضراتكم وندواتكم.

غـــرفـــة الشرقـيـة
ASHARQIA CHAMBER

قاعة الجزيرة

- تتسع لعدد ٩٤ مقعداً.
- امكانية ربط القاعة بقاعة الشيخ سعد المعجل.
- الموقع الدور الأرضي.

قاعة الشيخ حمد القصيبي

- قاعة استقبال واجتماعات منفردة جانبية.
- تتسع لأكثر من ١١٠ شخصاً.
- الموقع في الدور الأول.

قاعة الشيخ سعد المعجل

- مجهزة بكل إمكانات النقل والترجمة والاتصال.
- تتسع لأكثر من ٤٤٦ مقعداً.
- القاعة مجهزة بأحدث نظام مايكروفونات.
- (مايكروفون لكل مقعد).
- الموقع في الدور الأرضي.

صـالة الطعـام مجـاناً

الخدمات التي يتم تقديمها في هذه القاعات :-

- تسجيل المناسبة بالفيديو .
- الترجمة الفورية .
- أجهزة ترجمة فورية.
- العرض من خلال جهاز الكمبيوتر .
- جهاز عرض شرائح .
- جهاز عرض رأسي .

لمزيد من المعلومات والحجز يمكنكم الاتصال:
إدارة التسويق: غرفة الشرقية. الدمام . هاتف :٨٥٩٨١٦٨ - ٨٥٩٨١٨٦ - ٨٥٩٨١٦٩

غـــرفـــة الشرقـيـة
ASHARQIA CHAMBER

الخدمات الخاصة
Private Services

خدماتنا

- تقديم خدمات مباشرة في مقر منشأتكم – خدمة مكانك
- أولوية تقديم الخدمات الكترونيًا ومن خلال المراكز والفروع
- خصم على برامج التدريب وقاعات الاجتماعات والمحاضرات
- تخصيص ممثل علاقات المشتركين للمنشأة

والعديد من المزايا والخدمات...

لمزيد من التفاصيل

T. +966 13 859 8090
F. +966 13 859 8199

private@chamber.org.sa
www.chamber.org.sa/private

حاضنة غرفة الشرقية
لريادة الأعمال
ASHARQIA CHAMBER
BUSINESS INCUBATOR
حَلِّق
بِحُلمِك
مكاتب عمل خاصة ومشتركة | بيئة عمل نموذجية | توجيه وارشاد مستمرين
لقاءات مع المستثمرين | تنمية مشروعك الواعد
غرفة الشرقية
ASHARQIA CHAMBER
@acbincubator
www.chamber.org.sa/incubator
للتسجيل